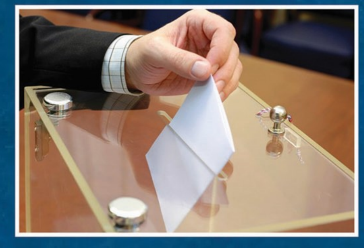



جامعة اليرموك
منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

# محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني:

## (دراسة حالة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الأردن لعام 2017)

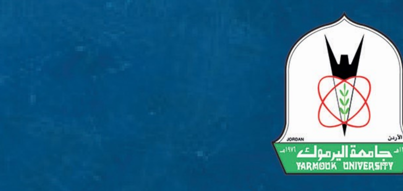


الباحث الرئيس:
**الأستاذ الدكتور محمد تركي بني سلامه**

الباحثون المشاركون:
**الدكتور وصفي محمد عقيل** | **الدكتور خالد عيسى العدوان**
**الدكتور خالد مفضي الدباس** | **الدكتور أيمن "محمد زين" هياجنه**
**قسم العلوم السياسية/ كلية الآداب - جامعة اليرموك**

**الدكتور عماد مصطفى الشدوح**
**مركز بلا قيود للدراسات البرلمانية والسياسية**

محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني:
(دراسة حالة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الأردن لعام 2017)
2019




**Yarmouk University**
Irbid -Jordan

2019

مطبعة جامعة اليرموك




منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

# محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني:

## (دراسة حالة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الأردن لعام 2017)

**الباحث الرئيس:**

**الأستاذ الدكتور محمد تركي بني سلامه،**

**الباحثون المشاركون:**

الدكتور وصفي محمد عقيل الدكتور خالد عيسى العدوان

الدكتور خالد مفضي الدباس الدكتور أيمن "محمد زين" هياجنه

قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك

الدكتور عماد مصطفى الشدوح

مركز بلا قيود للدراسات البرلمانية والسياسية

*** تم إنجاز هذا الكتاب المُحكّم بدعم من عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة اليرموك.**

**2019**

**الناشر**

**عمادة البحث العلمي والدراسات العليا**

**قسم النشر**

**جامعة اليرموك–اربد–الأردن**

**فاكس 962-2-7211121 +**

**هاتف 962-2-7211111 + فرعي 2026**

**الاخراج : مجدي الشناق**

# الفهرس

| المحتوى | الصفحة |
| --- | --- |

## فهرس الجداول

| الجدول | الصفحة |
|---|---|

## مقدمة

تعتبر الانتخابات على تعدد مستوياتها المحلية والقومية، إحدى أهم آليات المشاركة السياسية، إذ لا يمكن تصور قيام نظام ديمقراطي دون انتخابات فاعلة وحرة ونزيهة، فالانتخابات أهم وسائل تطبيق الديمقراطية وممارسة الشعب لحقه من أجل الإسهام في حكم نفسه بنفسه، والانتخابات هي الوسيلة التي تمكن المواطنين من المشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات، كما يمكن عن طريق الانتخابات للمواطن قبول أو رفض الخيارات السياسية، والنخب التي تطرح تلك الخيارات.

وتعرف على أنها عملية منظمة يقوم بواسطتها الناخبون باختيار من يمثلهم في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين، أو في بعض المناصب التي تتولى مسؤولية صنع القرارات، أو بتحديد موقفهم تجاه قضية ما، مما يجعل الانتخاب وسيلة هامة وأساسية في إدارة شؤون الحكم والتأثير في رسم السياسة العامة، وذلك بهدف المساهمة الجماعية في تعزيز الديمقراطية وحكم القانون، وكفالة احترام حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار والتنمية.[1]

ولاشك في أن الانتخابات ليست هدفا بحد ذاتها في إطار الديمقراطية، بل هي مجرد أداة وآلية تعتمدها الأنظمة الديمقراطية للتعبير عن مشاركة الأمة في ممارسة السلطة عبر ممثليها الشرعيين؛ بحيث تكون الأمة مصدر السلطات وغايتها النهائية.[2]

وتتفق كل نظريات التحول والانتقال الديمقراطي في أن المشاركة السياسية أحد أهم الأسس التي تقوم عليها العملية الديمقراطية، فهي وسيلة مهمة لدوران النخب الحاكمة، وميكانيكية اجتماعية تسمح لأكبر جزء ممكن من السكان في التأثير على القرارات الرئيسية من خلال اختيارهم للمتنافسين على المناصب السياسية[3].

---

(1) عبد الفتاح ماضي، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، جامعة أكسفورد، 2007/8/18 . اللجنة العربية لحقوق الإنسان، على الرابط التالي:http://achr.eu/old/art220.htm

(2) السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، القاهرة، دار المعارف، 1984، ص 10.

(3) روبرت دال: عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل، ط1، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000، ص ص 47-57.

والمشاركة السياسية هي الأصل الأساسي للديمقراطية، وأحد أهم المعايير والثوابت في الأنظمة الديمقراطية، التي تضمن الحقوق وتكفل الحريات وتحقق المساواة، وتفتح المجال المدني والسياسي أمام مطالب كل فئات المجتمع، لهذا تعد الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية من أهم الآليات المحققة والمرسخة والضامنة لمشاركة فعالة وواسعة ودائمة(4).

وتعد عملية التصويت في الانتخابات، الصيغة الرئيسية للمشاركة السياسية في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية. فالسلوك التصويتي للمواطن هو التعبير عن تفضيله لمرشح معين أو مجموعة مرشحين، وهو وسيلة لتحديد توجهات الناخب تجاه قضايا معينة(5).

والسلوك التصويتي للناخب في الأنظمة الديمقراطية، يتأثر بعوامل متعددة، سياسية، اقتصادية، ثقافية وأيديولوجية، أما في الديمقراطيات الناشئة ومنها الدول العربية، فإن الانتماءات الفرعية، والتكوينات الاجتماعية تلعب دورا بارزا في تحديد أبعاد السلوك التصويتي ومعالمه، إذ نادرا ما يقوم السلوك التصويتي في البلدان العربية على اعتبارات سياسية تتعلق بالبرامج الانتخابية والأيديولوجيات السياسية، وإنما يستند الناخب العربي في خياراته الانتخابية على هوية الأشخاص وانتماءاتهم التقليدية القبلية والعرقية والطائفية(6).

ولا يقتصر السلوك التصويتي على الانتخابات العامة على المستوى القومي والمتمثل في البرلمان – المؤسسة التشريعية، بل يمتد ليشمل التصويت على المستويات المحلية أيضا، والتي تجري في انتخابات المجالس المحلية سواء أكانت البلديات أم المجالس القروية، أم تلك المجالس المنتخبة على مستوى الوحدات الإدارية والتي تتبع اللامركزية، وبالتالي فإن تعدد الانتخاب على أكثر من مستوى يعمق من مشاركة المواطن في صناعة القرار؛ سواء التنموي أم السياسي.

(4) ألان تورين، ما هي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية. ط2، ترجمة: حسن قبيسي، بيروت: دار الساقي، 2001، ص ص 91- 102 .

(5) جاي س جود ويل جيل: الانتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية. ط1، (ترجمة: أحمد منير وفايزة حكيم)، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص57.

(6) أكرم ألفي، كيف يصوت المصريون: الديموجرافيا السياسية والسلوك التصويتي بعد ثورة 25 يناير، كراسات إستراتيجية، العدد 233، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،2012.

وتنبثق أهمية الانتخابات على المستوى المحلي من أن المحليات والحكم المحلي هي نقطة البداية الحقيقية للتطور الديمقراطي، فالأمم الوحيدة التي تنكر فوائد الحريات الإقليمية، إنما هي التي ليس لديها شيء منها، أو لديها النذر اليسير؛ وبعبارة أخرى، لا ينكر فضل هذا النظام (المحليات) إلا الذين يجهلونه. ولا تصلح الحكومة النيابية بدون حكم محلي، أو شكل "بعيدا عن المركز" لممارسة السلطة السياسية؛ فالمحليات بالنسبة للديمقراطية على المستوى القومي كرياض الأطفال بالنسبة للتعليم، فالشروط الأساسية للحكم النيابي هي: رغبة الناس في تطبيقه، وقدرة الناس على الحفاظ عليه، ورغبة وقدرة الناس على تشغيله. إن صلاح الممارسة الديمقراطية على المستوى القومي، ونجاحها مرهون بوجودها وصلاحها على المستوى المحلي، والفرص الحقيقية للديمقراطية موجودة على المستوى المحلي(7).

وعلى صعيد هذه الأهمية، تأتي هذه الدراسة لمحاولة معرفة محددات السلوك التصويتي للشباب بوصفها فئة مهمة من فئات المجتمع الأردني، في الانتخابات البلدية ومجلس المحافظات (اللامركزية) والتي جرت معا في العام 2017، وفقا لقانونين جديدين، الأول: قانون البلديات لسنة 2015، والثاني: قانون اللامركزية لسنة 2015. وتتميز انتخابات مجالس المحافظات أنها الانتخابات الأولى في تاريخ الأردن التي ينتخب فيها المواطنون مجالس محافظاتهم، وهو ما يكسب هذه الانتخابات أهميتها.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية دراسة السلوك الانتخابي، من كونه سلوكا جماعيا إحصائيا، يتيح للمرء من خلال تحليله معرفة أسس الناخبين وتوجهاتهم السياسية والحزبية، ومستوى انتشار هذه التوجهات داخل المجموعات الإحصائية المختلفة(8). وهناك عوامل عديدة تتداخل في تحديد فعالية الانتخاب والأسباب التي تدفع المواطن للتصويت، وكيف يصوت، ولصالح من؟

---

(7) انظر بالتفصيل في هذا الشان: السيد غانم، اللامركزية والتطور الديمقراطي في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية الذي ينظمه مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2-1989/9/4. ص: 1، 11، 13، 23.

(8) أحمد جزولي، دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسيا، نطاقات التحول وحقيقة الرهان، في: علي خليفة الكواري وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص 179-180.

ودراسة السلوك الانتخابي تكون أكثر فاعلية وأهمية إذا ما كانت ميدانية، لأن الدراسات الميدانية هي التي تكشف عن أسباب السلوك التصويتي الواقعية، وما يتصل بها، والعوامل الفاعلة فيها. وحتى تكون دراستنا أكثر دقة، استهدفت البحث في السلوك الانتخابي لعينة من الناخبين الشباب الأردنيين، وسلوكياتهم اتجاه العملية الانتخابية في انتخابات البلديات، ومجالس المحافظات(اللامركزية)، ومحاولة معرفة العوامل التي تؤثر في السلوك الانتخابي للناخب الشاب الأردني.

وتنبع أهمية موضوع هذه الدراسة من عدة أمور أساسية:

- أولا: يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني في العملية السياسية في الانتخابات المحلية، فالانتخابات، من أهم الآليات المحققة والمرسخة والضامنة لمشاركة فعالة ودائمة في صناعة القرار، فهي سلطة الشعب في مراقبة حكامه، وكذلك أهمية فئة الشباب في المجتمع ونسبتهم من السكان، ودورهم كنخب استراتيجية مستقبلية في العمل السياسي والمؤسسات السياسية.
- ثانيا: الكشف عن الدور الذي تلعبه العوامل الشخصية والبيئية في التأثير في السلوك التصويتي للمرشح والناخب على حدٍ سواء، مما يساعد صناع القرار وواضعي السياسات في الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.
- ثالثا: معرفة النظريات التي تفسر السلوك التصويتي، وما هي النظرية الأقرب لسلوك الناخب الشاب الأردني، مما يساعد القارئ في تقييم هذا السلوك، ومدى عقلانية قرارات الناخب الشاب الأردني في السلوك التصويتي، مع عدم إغفال باقي التفسيرات المرتبطة بالعوامل الاجتماعية والنفسية على تصويت الناخب.
- رابعا: بروز الحاجة الملحة إلى تعزيز الدراسات العربية العلمية المتخصصة في السلوك التصويتي، ومعالجة القصور الواضح في هذا الجانب، فرغم الأهمية المتزايدة للموضوع يوجد نقص كبير، سواء على المستوى الكمي أم النوعي، في الدراسات العربية النظرية والتطبيقية للسلوك التصويتي للناخب.
- خامسا: تأتي هذه الدراسة في ظل تنامي المطالبات في العالم العربي بأهمية التصويت والانتخابات في تكريس الحقوق والحريات في العالم العربي. وربما تشكل الإطار المرجعي لأية دراسات لاحقة، وتسد النقص الحاصل في المكتبة العربية في هذا السياق.

**أهداف الدراسة:**

تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

أولا: تبيان ومعرفة محددات السلوك التصويتي للناخبين الشباب الأردنيين في الانتخابات المحلية (البلديات ومجالس المحافظات) .

ثانيا: اختبار أثر المتغيرات الأولية لأفراد عينة الدراسة في محددات السلوك التصويتي للناخبين الشباب الأردنيين في الانتخابات المحلية.

ثالثا: تبيان الأسباب التي تؤدي إلى سلوك الامتناع لدى الناخبين الشباب عن التصويت في الانتخابات المحلية.

رابعا: تحديد الأولويات المستقبلية لدى الناخب الشاب الأردني حول السلوك التصويتي في الانتخابات المحلية القادمة.

خامسا: تقديم توصيات واقتراحات تساهم في زيادة مستوى مشاركة الناخب الشاب الأردني في التصويت في الانتخابات المحلية.

**مشكلة وتساؤلات الدراسة :**

تعد دراسة السلوك الإنساني من أعقد وأصعب الدراسات في العلوم الاجتماعية؛ نظرا لطبيعة النفس البشرية والفروق الفردية بين الأفراد والجماعات التي يصعب التكهن بمحتواها من جهة، والتغييرات التي تلازمها من جهة أخرى، رغم تشابه التأثيرات التي قد تتعرض لها[(9)].

وأكدت المدرسة السلوكية أن "السلوك" هو وحدة ظاهرة قابلة للملاحظة، وبالتالي للتحليل العلمي، ومن ثم فإن السلوك الإنساني يجب أن يمثل بؤرة اهتمام مختلف العلوم الاجتماعية؛ بحيث تتم دراسة السلوك من مختلف جوانبه البيولوجية والنفسية والاجتماعية.

وما زالت الدراسة العلمية لسلوك التصويت تحتل موقعا رئيسيا في التحليل وعلم الاجتماع السياسي، فالسلوك التصويتي يوفر لنا معلومات مهمة عن التفاعل بين الأفراد، والمجتمع والسياسة. ومن خلال تحليل عوامل السلوك التصويتي، نستطيع تبيان طبيعة النظام السياسي وعملية التغير السياسي والاجتماعي التي تحدث بداخله.

---

(9) جمال شحاتة حبيب، السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص 19.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي: **"ما هي محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في العام 2017؟"** وتنبثق من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أسباب عدم المشاركة في الانتخابات؟
2. ما مدى معرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب وأثرها في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني ؟
3. ما دوافع مشاركة الناخب الشاب الأردني وأثرها في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني ؟
4. ما مستوى مشاركة الناخب الشاب الأردني وأثرها في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني ؟
5. ما خصائص المرشح المفضل للناخب الشاب الأردني وأثرها في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردن؟
6. ما أثر العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني ؟
7. ما أثر الدعاية الانتخابية في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني ؟
8. ما أثر مواقع التواصل الاجتماعي في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني؟
9. ما أثر النوع الاجتماعي – الجندر- (التصويت للمرأة في الانتخابات) في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني؟

**فرضيات الدراسة:**

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسة للدراسة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في محددات السلوك التصويتي تعزى للمتغيرات الأولية" وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في معرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب وأثرها في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني تعزى للمتغيرات الأولية.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في دوافع المشاركة في الانتخابات وأثرها في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني تعزى للمتغيرات الأولية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى المشاركة في الانتخابات وأثرها في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني تعزى للمتغيرات الأولية.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لأثر العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني تعزى للمتغيرات الأولية.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لأثر خصائص المرشح في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني تعزى للمتغيرات الأولية.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لأثر الدعاية الانتخابية في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني تعزى للمتغيرات الأولية.
7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لأثر امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني تعزى للمتغيرات الأولية.
8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للتصويت للمرأة في الانتخابات وأثرها في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني تعزى للمتغيرات الأولية.

**مفاهيم الدراسة:**

- **أولا: مفهوم السلوك:**

سلوك الإنسان هو عبارة عن مجموعة ردود الأفعال العامة لكيانه، سواء منها ما كان مشتركا بين أبناء الجنس، أو ما كان خاصا بفرد دون آخر(10).

والسلوك هو كل أوجه النشاط التي تصدر عن الكائن الحي (الإنسان)، سواء أكان هذا السلوك ظاهرا أم غير ظاهر، ويكون عادة على شكل أي نشاط جسمي أو حركي أو

(10) حسن صعب: علم السياسة.، بيروت: دار العلم للملايين، ط8، 1985، ص ص 62-63 .

لفظي أو عقلي أو اجتماعي أو انفعالي، يصدر من الكائن الحي كاستجابات لمثيرات معينة داخلية أو خارجية[11].

- **ثانيا: مفهوم السلوك السياسي:**

يعتبر مفهوم السلوك السياسي من أهم مداخل علم السياسة الجديدة، فقد بدأ بإحياء الاهتمام السيكولوجي في الدراسات السياسية، حيث يدرس مساهمة الناس السياسية والاتجاهات والمعاني والقيم خلف التنظيمات السياسية والقانونية القائمة[12]. كما يهتم بتحليل أثر القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نتائج السياسات العامة على المجتمع[13].

والسلوك السياسي ما هو إلا تلك الأفعال المميزة للأفراد، والتي تتعلق بالسياسة التي تشمل مواقف صناع القرار من القضايا الكبرى للمجتمع والدولة، وتفضيل الأفراد في الانتخابات لمرشح دون سواه في الانتخابات العامة، والمشاركة بالمظاهرات والاحتجاجات ضد القرارات الحكومية التي يعتقد المتظاهرون أو المحتجون أنها ضد مصالحهم، أو تأييد قضية معينة تهم المجتمع أو الإنسانية[14].

ويتحدد السلوك السياسي للفرد (المواطن) بما يكون قدْ تراكم لديه من معارف وقيم، خلال فترة الطفولة والمراهقة، ثم بالقيم والمعارف التي يكتسبها خلال مرحلة النضوج[15].

- **ثالثا: السلوك الانتخابي:**

---

(11) عامر مصباح: معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ط1، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005، ص 94.

(12) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، إعلامية. ط1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2004، ص 107.

(13) Thomas R.Day, Understanding Public Policy. 7Ed, New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1992, p 2-3

(14) رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وآثارها على السلوك السياسي: دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة. ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص85

(15) المرجع سبق ذكره، ص 59.

السلوك الانتخابي هو كل التصرفات أو الأفعال أو ردود الأفعال التي يسلكها المواطن في كل موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية والاقتصادية...)[16].

وللسلوك الانتخابي العديد من الدلالات: فمن الناحية السياسية هو سلوك لتبيان ثقة الناخب بالنظام السياسي الحاكم ومؤسساته السياسية، ومدى تقبله للقرارات التي يصدرها النظام السياسي، سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي[17] ؛ فمثلا السياسة العدوانية التي أنتجها المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة جورج بوش الابن أدت إلى خسارة الجهوريين للانتخابات الرئاسية في انتخابات 2008 و2012م[18].

ومن الناحية النفسية، فهو يهدف إلى إقناع الناخب أو المواطن بأنه مواطن فاعل في الحياة السياسية ويستطيع المشاركة في صياغة السياسات العامة لها. ومن الناحية العقلانية فهو يعبر عن سلوك يهدف إلى تحقيق المصلحة، سواء أكانت شخصية أم جماعية أم حتى عامة، وذلك من خلال حسابات عقلية تقارن فيها المنافع مع الحاجات المادية والمعنوية[19].

ويمتاز السلوك السياسي بأنه سلوك متغير ومتقلب، يرتبط بالبيئة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للناخب، فالولاءات والانتماءات السياسية ومنظومة القيم للأفراد، تتغير باستمرار، وهذا التغير يحدث في التوجهات والطموحات والمطالب للناخبين. وقد يأخذ هذا التغيير الاتجاه السلبي، بالتحول من ناخب مصوت إلى ممتنع

---

(16) فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية. ط1، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، دولة الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص: 495 .

(17) كميل منصور، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، من كارتر إلى ريغان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد 29،1996، ص93.

(18) محمد بني سلامة، أوباما، درس جديد في الديمقراطية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009. عدد 361.

(19) أمينة رأس العين، السلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أفريل 2004»، رسالة ماجستير في الاتصال غير منشورة. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003. ص ص 18-19.

عن التصويت، أو العكس، ويتوقف ذلك على مقدار تأثر الناخب بالعوامل الشخصية، وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[20].

وفي ظل ما سبق، يعرف فريق البحث السلوك التصويتي إجرائيا، بأنهُ عبارة عن كافة أشكال التصرفات والأفعال التي يسلكها الأفراد خلال موعد انتخابي معين باتجاه من يتم انتخابهم.

- **رابعا: الشباب:**

يتباين تعريف مفهوم الشباب بتباين الباحثين في العلوم الاجتماعية، وتعدد اتجاهاتهم البيولوجية والسلوكية والاجتماعية. ويقوم الاتجاه البيولوجي السائد حاليا في معظم دول العالم، على أساس الحتمية البيولوجية، باعتبار الشباب مرحلة عمرية أو طورا من أطوار نمو الإنسان الذي يكتمل فيه نضجه العضوي والعقلي. وقد اعتمدت الأمم المتحدة هذا الاتجاه، وبناء عليه عرفت الشباب على أنهم "فئة الناس الذين تتراوح أعمارهم بين (15-24) عاما"، ولغايات هذه الدراسة يمكن تعريف الشباب إجرائيا "بأنهم تلك الفئة من المجتمع الذين تتراوح أعمارهم بين (18 - 30) سنة".

- **خامسا: البلديات:**

تتبنى الدراسة تعريف المادة الثالثة من قانون البلديات الأردني المعدل لعام 2015، والذي عرف البلدية بأنها "مؤسسة أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية ذات استقلال مالي وإداري، تحدث وتلغي وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام هذا القانون " [21].

- **سادسا: اللامركزية:**

---

(20) فرانك بيلي، مرجع سبق ذكره، ص، 495 .

(21) وزارة الشؤون البلدية، قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015،على الرابط التالي http://www.mma.gov.jo/Legislation/Rules.aspx انظر أيضا: غرفة تجارة عمان، قانون رقم (14) لسنة 2017 / قانون معدل لقانون البلديات، على الرابط التالي: http://www.ammanchamber.org.jo/node/news.aspx?id=3035&lang=ar

يعد مفهوم اللامركزية من المفاهيم ذات الجوانب المتعددة، الإدارية، والسياسية، والمالية. وتقوم اللامركزية على ركيزتين أساسيتين هما، تفويض السلطات، والمشاركة الشعبية[22].

وترتبط اللامركزية الإدارية بتفويض السلطات (كليا أو جزئيا) من الحكومة المركزية إلى الإدارات أو المجالس المحلية، بحيث يتم تقديم الخدمات العامة بشكل فعال للمواطنين. ويتداخل هذا المستوى كثيرا مع اللامركزية السياسية التي تهدف إلى منح المواطنين مساحة أكبر في صنع القرار على مستوى مناطقهم؛ بحيث تصبح المناطق لها قوانينها الخاصة، والتي تختلف عن غيرها في المناطق الأخرى، بحيث تعمل هذه القوانين على تحقيق الأهداف المحلية للمنطقة أو الولاية أو المحافظة. فيما ترتبط اللامركزية المالية بتحصيل إيرادات المنطقة المحلية من ضرائب وجمارك وغيرها، حيث يتم تحويل جزء منها للحكومة المركزية، ويتم صرف الباقي في نفس المنطقة المحلية[23].

**منهج الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة على التكامل بين المناهج، بهدف التفسير العلمي المنظم لوصف الظاهرة أو مشكلة الدراسة، وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، وقد استخدم فريق البحث المناهج العلمية التالية:

أ. **المنهج الوصفي:** وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يركز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[24]، وتم استخدامه في هذه الدراسة في جمع البيانات حول ظاهرة السلوك التصويتي، وذلك بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقة بين متغيراتها، وبينها وبين متغيرات أخرى، حسب ما تقتضيه أهداف الدراسة.

---

(22) كيرك سويل، الأردن والسعي إلى اللامركزية، 24 آب/أغسطس 2017 على الرابط التالي: http://carnegieendowment.org/sada

(23) رامي ملحم، قراءة في مشروع قانون اللامركزية لسنة 2015، www.albosala.com/News/Articles /2015/8/26

(24) رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية. دمشق: دار الفكر، 2000، ص 185.

ب. **منهج دراسة الحالة:** وهو منهج يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة عن الحالة المدروسة، وذلك بالاهتمام بمختلف جوانبها وكذلك مختلف العوامل المؤثرة فيها، فهو بحثٌ معمق في دراسة حالة من الحالات، وفي العوامل المعقدة التي أثرت فيها، والظروف المحيطة بها، والنتائج العامة والخاصة التي نتجت عن كل هذا، وهذا ما يتوافق مع دراستنا في تشخيص السلوك التصويتي من خلال دراسة حالة الناخب الشاب الأردني.

ت. **المنهج الإحصائي التحليلي**: هو أسلوب من أساليب المنهج الإحصائي الذي يضم مجموعة من الأساليب المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضياً، لغرض إظهار الاستدلالات العلمية التي قدْ تبدو في الغالب غير واضحة[(25)]، وهو منهج استقرائي يقوم على ملاحظة الواقع السياسي وتسجيل البيانات وتبويبها بهدف تقديم صورة وصفية صرفة لهذا الواقع من دون تأويل أو تفسير من جانب الباحث، ويستخدم هذا المنهج في دراسات الحالة، ودراسات المناطق، وقياسات الرأي العام[26]. وفي هذه الدراسة تمت معالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة الحاسوب باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخراج التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الأولية، وكذلك استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان أهمية متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى طريقة شيفيه (Scheffe Test) للاختبارات البعدية.

**حدود الدراسة:**

- الحدود الموضوعية: تسعى الدراسة إلى تحليل السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني من الفئة العمرية(18-30)، مبينة محددات هذا السلوك.
- الحدود المكانية: الشباب الأردني من الفئة العمرية (18-30) من مختلف الدوائر الانتخابية في المحافظات الأردنية.
- الحدود الزمانية: يتمثل التحديد الزماني لهذه الدراسة في الفترة التي شهدت إجراء الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) بتاريخ 2017/8/15.

(25) عبد القادر حليمي: مدخل إلى الإحصاء. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 24.

(26) رجاء دويدري، مرجع سبق ذكره، ص185 .

**الدراسات السابقة:**

تبين أدبيات النظم السياسية أن الاهتمام بدراسة الانتخابات والسلوك التصويتي قد بدأ في المجتمعات الغربية مبكرا، وقد ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع، وأسهمت بشكل كبير في تطور الدراسات المرتبطة بالسلوك السياسي للأفراد وخصوصا ما يتعلق منها بالعملية الانتخابية، ولا سيما الحملات الانتخابية للمترشحين.

ومن أوائل الدراسات في هذا السياق التي كان لها تأثير عميق في كتابات لاحقة حول الموضوع، دراسة Moisey Ostrogorsky عام 1902 بعنوان: **الديمقراطية وتنظيم الأحزاب السياسية**(27)، والتي تناولت السلوك التصويتي للناخب في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وجاءت دراسة عالم السياسة السويدي Herbert Tingsten عام 1936 بعنوان: **السلوك السياسي دراسات في أرقام الانتخابات**(28)، لتوضح بالبيانات الإحصائية، مستوى المشاركة السياسية والسلوك التصويتي للناخبين حسب متغيرات الجنس، العمر، الوظيفة. والعلاقة بين السلوك التصويتي ومجموعة من العوامل المرتبة به مثل: التصويت الإجباري، صنع القانون، البيئة المدنية والريفية، الانتخابات المحلية، ونظام التمثيل.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ساهمت دراسات (Lazarsfeld et al) عام 1944 **كيف يقرر الناخب التصويت في الحملات الرئاسية**(29) بإلقاء الضوء على تأثير بعض العوامل مثل: الوضع الاجتماعي للمترشح، ترشيح الحزب، الصحافة والراديو، العائلة والأصدقاء، والتغيرات أثناء الحملة، في السلوك التصويتي.

---

(27) Moisey Ostrogorsky, Democracy and the Organization of Political Parties, Transaction Publishers,1964.

(28) Herbert Tingsten, Political Behavior , Studies in Election Statistics, London : P. S King and Son. 1937.

(29) Paul Lazarsfeld, Bernard Berelson, Hazel Gaudet, The People's Choice : How the Voter Makes Up his Mind in a Presidential Campaign, New York, Duell, Sloan and Pearce, 1944.

وجاءت بعدها دراسة فريق من الباحثين من جامعة ميتشغان بقيادة ( Angus Campbell) عام 1960 لتقوم بدراسة شاملة عن **الناخب الأمريكي**[30]. وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معظم الناخبين يدلون بأصواتهم في انتخاباتهم في المقام الأول على أساس الهوية الحزبية (التي غالبا ما يرثونها ببساطة من آبائهم)، وأن الناخبين المستقلين هم في الواقع أقل مشاركة وأقل اهتماماً بالسياسة، وهذه النظرية في اخْتيار الناخبين أصْبحت تعرف بنموذج ميتشغان، والذي تم اعتماده لاحقا في بريطانيا على يد عدد من علماء السياسة.

ورغم أن الدراسة تعرضت للعديد من الانتقادات انطلاقا من أن الناخبين هم أكثر عقلانية، وأن الاستنتاجات التي توصل إليها فريق البحث لم تكن دقيقة، لكنها شكلت الأساس للدراسات اللاحقة[31].

وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ظهرت الكثير من الدراسات التي حاولت الإجابة عن تساؤلات عديدة منها: لماذا يذهب الناس للتصويت؟ ولماذا الإقبال على التصويت متدنٍاً؟ وما أسباب وجود اختلافات في التصويت بين الناخبين، وكان من أهم تلك الدراسات، دراسة (Wolfinger & Rosenstone) عام 1980 بعنوان: **من يصوت؟**[32] حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل عديدة تلعب دورا مهما في السلوك الانتخابي للناخب الأمريكي، غير تلك العوامل التي يعتقدها الكثير من الباحثين السياسيين.

فيما بينت دراسة (Andrew Leigh2005) أن العوامل الشخصية تلعب دورا مهما في السلوك الانتخابي[33]. وكذلك دراسة (Klay George2006)[34]، التي بينت أن

(30) Angus Campbell, Philip E. Converse, Warnerr E . Miller, Donald E. Stokes, The American Voter, University of Chicago Press, 1960.

(31) V .O . Key, Jr .The Responsible Electorate : Rationality in Presidential Voting 1936-1960. Harvard University Press, 1966.

(32) Steven J . Rosenstone, Raymond E . Wolfinger, Who Votes? Yale University Press, 1980.

(33) Leigh, Andrew . Economic Voting and Electoral Behavior: How Do Individual, Local, And National Factors Affect the Partisan Choice? Australian Journal of Economics & Politics, Volume 17-Number 2, 2005, PP.296-265.

السلوك الانتخابي مشروطٌ بتلاقي مجموعة من العوامل من أهمها: شهرة المترشح، انتماؤه للعائلات المشهورة في المجتمع.

ومن أحدث الدراسات، دراسة Leighley & Nagler عام (2013) بعنوان: **من يصوت الآن؟ التركيبة السكانية، القضايا، عدم المساواة، ونسبة الإقبال على التصويت في الولايات المتحدة**(35) حيث تقارن الدراسة بين الخصائص الديمغرافية ووجهات النظر السياسية للناخبين وغير الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية منذ عام 1972، وتدرس أثر الإصلاحات الانتخابية والخيارات المقدمة من قبل المرشحين على إقبال الناخبين، وذلك بالاعتماد على كمية كبيرة من البيانات من المسح السكاني لمكتب الإحصاء الأمريكي والدراسات الوطنية للانتخابات الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: أنه على مدى العقود الأربعة الماضية، فقد ثبت أن الأغنياء قد صوتوا على الدوام أكثر من الفقراء، وأن النساء في الوقت الحاضر أكثر ميلا للتصويت من الرجال، وأن الفجوة في معدلات الإقبال على التصويت بين السود والبيض قد اختفت إلى حد كبير، وأن كبار السن أكثر استمرارا في التصويت من الشباب الأمريكي. وتبين الدراسة كيف أن الإصلاحات الانتخابية مثل إجراءات تسجيل الناخبين، ويوم الانتخابات والتصويت الغيابي عززت الإقبال على التصويت.

وتعد دراسة السلوك التصويتي في العالم العربي ظاهرة حديثة العهد نسبيا، لسببين هما: ندرة حدوث الانتخابات بالمعنى الحقيقي، وعند حدوثها تتحكم السلطة بنتائجها إما بالتزوير، أو بتدخل السلطة لصالح انتخاب أشخاص معينين. والسبب الثاني، محاولة النظام السياسي اكتساب شرعية سياسية دولية وإيهام الدول الديمقراطية بأن هناك ديمقراطية في تلك الدول، مما يجعل دراسة مثل هذا النوع من الانتخابات والسلوك التصويتي للناخب، مسألة عديمة الجدوى، حيث إن دراسة السلوك التصويتي، ومعرفة من صوت ولمن صوته، تستلزم توفر أجواء من الديمقراطية والحرية، وكذلك استعدادا

---

(34) Kieh George Klay . Elections and Voting Behavior: The Case of the 2005 Liberian Elections, Bulletin of the African and African American Studies Program, Grand Valley State University, Volume one, Issue Two. 2006.

(35) Jan E. Leighley, Jonathan Nagler, Who Votes Now? Demographics, Issues, Inequality and Turn Out in the United States ,Princeton University Press, 2013.

تاما لدى الناخب أن يعبر بصراحة وموضوعية عن سلوكه التصويتي، وهذه ظروف لم تكن متوفرة في كافة الدول العربية.

وفي هذا السياق تعد دراسة غانم النجار وجاسم كرم (1987)، بعنوان: **السلوك التصويتي في الكويت**[36]، من أوائل الدراسات التي تناولت السلوك التصويتي للناخب الكويتي، حيث أكدت أهمية البعد التاريخي في العملية الانتخابية، والعوامل الجغرافية، والحملات الانتخابية في توعية الناخبين والتأثير في سلوكهم التصويتي.

كما تعد دراسة أحمد نوفل (1990) بعنوان: **تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات**[37]، من أوائل الدراسات التي أجريت في هذا السياق، حيث توصل الباحث إلى أنه لا توجد علاقة بين برامج المرشحين ونتائج الانتخابات، حيث إن فوز المرشحين يعود لعوامل أخرى عشائرية، ودينية وسياسية، وغيرها. وتناول الباحث عبد الله الشايجي في أكثر من دراسة له مسيرة الديمقراطية والانتخابات في الكويت[38] وكانت دراسته الأولى "انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع: "أكتوبر 1992"، ثم دراسة : خصوصية الديمقراطية الكويتية: تحليل نتائج مجلس الأمة الكويتي الثامن: 1996-2000 ونظرة استشراقية لمستقبل الديمقراطية الكويتية.

وبينت دراسة (الدويكات، 2004) أثر الانتماء العشائري والحزبي في رأي الناخب وسلوكه الانتخابي، حيث أجريت على عينة بلغت (1418) ناخبا وشملت أربع محافظات في الأردن.

وقد بينت الدراسة أن تأثير الانتماء العشائري أكثر قوة وحضورا في إقليم الجنوب الذي يتميز بطابعه البدوي، فيما كان الانتماء الحزبي أكثر تأثيرا في إقليم الوسط الذي يتميز بطابعه الحضري. كما بينت أن ارتفاع المستوى الاقتصادي الاجتماعي للناخبين

---

(36) غانم النجار، وجاسم كرم.(1987)، السلوك التصويتي في الكويت، 1985، مجلة السياسة الدولية، عدد 89.

(37) أحمد نوفل .(1990)، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 18، عدد 2.

(38) عبد الله الشايجي انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع: أكتوبر 1992. تحليل ونتائج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد 19، عدد 72، 1992عبد الله الشايجي، خصوصية الديمقراطية الكويتية: تحليل نتائج مجلس الأمة الكويتي الثامن 1996-2000 ونظرة استشرافية لمستقبل الديمقراطية الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد 24، 93، 1993.

يحد من تأثير انتمائهم العشائري والقبلي، ويعلي من تأثير الانتماء الحزبي في عملية تصويتهم[39].

وبينت دراسة (الهزايمة: 2005)[40] عن إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم أن الانتماءات الفرعية والعلاقات الاجتماعية والارتباطات العائلية لا زالت المعيار الأول في اختيار المرشحين، وأن تأثير العوامل الأخرى مثل الحملة الانتخابية أو البرامج الانتخابية أو كفاءة قدرات المرشح ومستوى تعليمه وخبراته السياسية؛ ذات تأثير محدود في السلوك التصويتي للناخب الأردني.

أما (المصري: 2007)[41] في دراسته عن محددات السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة فيها، فقد خلصت دراسته إلى أن السلوك الانتخابي يرتبط بمجموعة من المحددات، كحيازة المرشح لمستوى ثقافي مرتفع، وإلمام المرشح بمشكلات الوطن والمواطنين، وشجاعة المرشح وجرأته وتواضعه، وقدرته على الخطابة والإقناع، وإيمانه بالوحدة العربية وبالديمقراطية. فيما وجدت الدراسة أن عوامل، التدين، وتأييد أو معارضة عملية السلام مع إسرائيل، أو أن يكون المترشح ذا مظهر حسن أو شيخ عشيرة، هي عوامل ليست ذات أهمية للناخب (المصري:2007)

وبينت دراسة (الغانم:2011)[42] عن السلوك التصويتي للناخب الكويتي أن الندوات الانتخابية ومتابعتها، تتفاوت في تأثيرها طبيعة المشاعر والسلوكيات التي تولدها هذه الندوات، وبينت الدراسة أن الندوات ذات الطابع الحماسي من الممكن أنْ تولد شعورا عدائيا لدى الناخب الكويتي.

---

(39) قاسم الدويكات،(2004). دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية (دراسة في الجغرافية السياسية) مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، جمادى الأولى.

(40) محمد عوض هزايمة، إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم، دراسة حالة الانتخابات النيابية عام 2003، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 33، عدد 3، 2005.

(41) محمد المصري (2007) استطلاع الرأي العام حول تقييم أداء مجلس النواب الرابع عشر (2003 - 2007) ومحددات السلوك الانتخابي خلال الانتخابات النيابية المقبلة، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية .

(42) عبد الله احمد الغانم، يعقوب يوسف الكندري، إبراهيم ناجي الهدبان.(2011)، الندوات الانتخابية وأثرها في توجيه السلوك الفكري للناخبين: دراسة الحالة الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد 37، عدد 141.

وجاءت دراسة صلاح الفضلي وعلي دشتي (2013)[43] لتؤكد دراسة الغانم أن الندوات الانتخابية لها دور هام في توجيه سلوك الناخبين الكويتيين الفكري، مع تأثيرها المتباين بين الناخبين الشباب، واعتبار أن الندوات العاطفية والحماسية من الممكن أنْ تولد مشاعر عدائية تجاه الآخرين.

وعالجت دراسة (العزام:2014)[44] أثر الحملة الانتخابية على سلوك الناخب في الانتخابات البرلمانية الأردنية 2013 وخلصت إلى أن محددات السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة في عملية التصويت للناخب الأردني ترتبط، بالثقافة، وإلمام المرشح بمشكلات الوطن والمواطنين، وشجاعة المرشح وجرأته وتواضعه، وقدرته على الخطابة والإقناع.

أما دراسة (رياض:2014)[45] فقد تركزت على محاولة فهم طبيعة السلوك الانتخابي في العراق من خلال تقصي أثر مجموعة من العوامل والمتغيرات السوسيولوجية في سلوك الناخب، كالمؤسسة الدينية، والثقافة السياسية للناخب، والانقسام الاجتماعي، والنظام الحزبي. وخلصت الدراسة إلى أن أنماط السلوك الانتخابي للناخب هي ثلاثة أنماط، الأول: نمط السلوك الموالي للقيادات العقائدية ذات الطابع الديني أو الوطني، والثاني نمط السلوك المؤيد للقيادات التقليدية ذات الطابع القومي الحزبي والعشائري، فيما النمط الثالث هو النمط الداعم للتيارات والقوى المدنية. أما دراسة (منتصر:2016)[46] فقد استنتجت أن أهمْ عامل في سلوك الناخب الأمريكي التصويتي هو عامل الانتماء الحزبي.وفيما يتعلق بأثر وسائل التواصل الاجتماعي في السلوك التصويتي للناخب، فقد أشارت دراسة (المشاقبة:2016)[47] إلى

---

(43) صلاح الفضلي، علي دشتي.(2013)، تأثير التويتر على الناخبين في انتخابات مجلس الأمة الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 41، عدد 2.

(44) أمين العزام.(2014)، أثر الحملة الانتخابية على سلوك الناخب في الانتخابات البرلمانية الأردنية 2013: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 42، عدد 4.

(45) رياض غازي فارس.(2014)، سوسيولوجية السلوك الانتخابي في العراق دراسة الانتخابات النيابية، كلية العلوم السياسية رسالة دكتوراه، جامعة بغداد

(46) منتصر مجيد حميد.(2016)، أسس السلوك التصويتي في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد 62، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

(47)عاهد مشاقبة وآخرون (2016) دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الأردني: دراسة تطبيقية على طلبة جامعة آل البيت، المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، مجلد 22،عدد 4، ب.

أن وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورا مهما في تنمية الوعي السياسي للطلبة في الجامعات الأردنية.

وفي دراسة (ياغي وعثمان : 2016)[48] التي هدفت إلى الكشف عن محددات السلوك التصويتي للناخب الإماراتي، توصلت الدراسة إلى أن العلاقات الاجتماعية والارتباطات العائلية كانت المعيار الأول في الاختيار، إلى جانب عوامل الحملة الانتخابية، والبرنامج الانتخابي، وكفاءة وقدرات المرشح الخطابية والخبرة السياسية ومستوى التعليم.

فيما أظهرت دراسة (بني سلامة وعنانزة: 2018)[49] أن وسائل التواصل الاجتماعي كان لها دور متوسط في انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر عام2016، وأن دورها الرئيسي في الانتخابات كان يتمثل في مساعدة المترشح على التعبئة والحشد والتنظيم في الانتخابات.

**تعقيب على الدراسات السابقة:**

تباينت الدراسات السابقة في تناولها لموضع السلوك التصويتي، حيث حصرت بعض الدراسات السلوك الانتخابي بالناحية الجغرافية-المكانية معتمدة على ثنائيات المركز والأطراف، والريف والبادية، بينما ذهبت بعض الدراسات إلى قراءة السلوك الانتخابي قراءة طبقية، من خلال تصنيف الناخبين إلى طبقات مستفيدة من الانتخابات، وطبقات مهمشة. فيما ذهبت دراسات أُخرى إلى تناول السلوك التصويتي على أساس الأنماط المجتمعية، كيف صوت الناخب ولماذا؟

لكن تلك الدراسات اهتمت معظمها بأهمية الانتخابات للديمقراطية، والعوامل المؤثرة في اتجاهات وسلوكيات الناخب، حيث توصلت جميع الدراسات السابقة تقريبا إلى نتيجة واحدة، هي أن الانتماءات الفرعية والعلاقات الاجتماعية والارتباطات العائلية لا زالت هي المعيار الأول في اختيار المرشحين. أما باقي العوامل الأخرى مثل الحملة

---

(48) Abdul fatah Yaghi and Osman Antwi, Determinants of UAE Voters Preference for Federal National Council Elections, Digest of middle East Studies, Vol.24.No.2.2016.

(49) محمد بني سلامة وعزام عنانزة (2018)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر عام 2016: دراسة ميدانية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة رقم 494.

الانتخابية أو البرامج الانتخابية أو كفاءة قدرات المرشح ومستوى تعليمه وخبراته السياسية، فقد كان لها تأثير متباين في التأثير في السلوك التصويتي للناخب.

ولعل ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تركيزها على السلوك التصويتي لفئة الناخبين الشباب الأردني تحديدا – لأهميتهم كمكون رئيس في المجتمع – في الانتخابات المحلية على مستويي البلديات ومجالس المحافظات، والتي يمكن اعتبارها من أهم حواضِن العمل السياسي، وتشكّل الطريق التمهيدي والتأهيلي للانتخابات على المستوى القومي.

# الفصل الأول

## الإطار النظري للدراسة

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، تطورا نسبيا في الدراسات السياسية المهتمة بدراسة السلوك التصويتي للناخب، وقد كان لأطروحات المدرسة السلوكية الأثر الكبير في ذلك الانتقال الذي نقل الاهتمام من وصف المؤسسات الدستورية، وما يتصل بها من صلاحيات إلى التركيز بما يتم في هذه المؤسسات من أفعال وعمليات وأنماط للسلوك.

وبرز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث، أولا على السلوكيات المصاحبة لأعمال الحكومة وتحليلها، ودراسة القواعد النفسية والاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات، ثم دراسة محددات التصويت في الانتخابات، والنشاطات والأعمال السياسية الأخرى، ووظائف جماعات المصالح والأحزاب السياسية، والسلوك الصراعي بين السلطات الثلاث[(50)]

### أولا: نظريات السلوك التصويتي:

نشأت نظريات السلوك التصويتي للناخبين كجزء من نظريات السلوك السياسي، والتي تقوم بقياس وتفسير سلوك الناخبين، وكيفية وأسباب صنع القرارات من قبل النخبة السياسية وصانعي القرار في الدولة، بالإضافة إلى تفسير الآراء السياسية للمواطن والأيديولوجيا ومستويات المشاركة السياسية[51].

وعلى هذا الأساس طور الباحثون في علم الاجتماع وعلم النفس والعلوم السياسية طرائق وأساليب متعددة لدراسة السلوك الانتخابي، وكان من أشهرهم عالما النفس الأمريكيين (Lazarsfeld) و( Philip) وقد تمخضت أعمالهما عن ظهور مدرستين في

---

(50) المدرسة السلوكية: تبلورت ونضجت بين 1957-1963م وبرزت نتيجة ثلاثة مصادر: مسألة التحفيز المشتقة من دراسات السلوك التنظيمي، والمؤلفات في العلاقات الإنسانية، وتأثيرات علم النفس، ومن بين روادها: "كريس أرجريس Chris rgyris"و"هربرت سايمون Herbert Simon" و"دوكلاس ماكريكرDouglas McGregor"، انظر: محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد وآخرون، موسوعة العلوم السياسية.ج2، الكويت، جامعة الكويت، 1994، ص 395.

(51) السيد الحسين.(1984)،علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، ط 3، القاهرة، دار المعارف.

دراسة وتفسير السلوك الانتخابي هما: مدرسة كولومبيا لـ (لازرسفيلد)، ومدرسة ميشيغان لـ (فيليب) وجماعته.

**النظرية الاجتماعية والنظرية الحزبية:**

ركزت مدرسة كولومبيا على الاتجاه والعوامل الاجتماعية في تحليلها للسلوك التصويتي للناخب الأمريكي والانتخاب حسب هذه المدرسة سلوك فردي، محدود وموجه بمتغيرات وعوامل اجتماعية، مثل (مستوى الدخل للفرد، المكانة الاجتماعية أو الدينية، العائلة).

لكن نتائج الدراسة حسب العديد من النقاد تستطيع تفسير التغيرات التي تحدث في السلوك الانتخابي على المدى الطويل فقط، كما تعتبر الجماعات التي ينتمي إليها الناخب، عاملا حاسما في تحديد سلوكه الانتخابي، إلا أن هذا التأثير، ليس أكيدا وقطعيا، لأن المتغيرات الاجتماعية العامة لا تقدم سوى احتمالات قوية نسبيا للانتخاب لصالح جهة أو أخرى، كما أن هذا الأنموذج لا يستخدم السببية، ويكتفي بتوضيح وتبيان العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والسلوك الانتخابي من دون تحليل وإثبات[52].

كما أن هناك متغيرات سياسية-اقتصادية، تتعلق بإشكالية العمل والانتماءات المهنية ومستوى الأجور في حين تركز المتغيرات السياسية-الثقافية على مستوى التعليم، والانتماءات الطائفية والعرقية والولاءات الدينية إضافة إلى شبكة العلاقات التفاعلية الاجتماعية[53] أما مدرسة ميتشغان (Michigan School) فقد اعتبرت العوامل الاجتماعية للناخب، عوامل ثانوية في السلوك التصويتي للناخب، وأن الانتماء الحزبي هو المحدد الرئيسي للناخب في تحديد سلوكه التصويتي[54].

فالانتماء الحزبي والهوية الحزبية للناخب تلعب دورا رئيسيا في تحديد سلوكه الانتخابي، فالناخب يتأثر غالبا بأحد الأحزاب التي تنشط في الحياة السياسية، والمواقف الحزبية تتشكل لدى الناخب بناء على معتقداته الذاتية وإدراكه حول المرشحين والقضايا

---

(52) Paul Felix Lazarsfeld, Bernard Berelson, Hazel Gaudet, The People Choice: How the Voter Makes up His Mind in a Presidential Campaign, Columbia University Press, 1944.

(53) David Butler, Donald E. Stokes, Political Change . Martin Press, 1971.

(54) Bendor, J. Diermeier, D., Siegel, D., & Ting, M. (2011). A Behavioral Theory of Elections, Princeton University Press. P. 59.

السياسية والأحزاب، كما أن الانتماء الحزبي يتأثر ويتقوى بواسطة العائلة والوسط الاجتماعي والمهني الذي يعيش فيه الفرد، فالتصويت لصالح أحد الأحزاب مرتبط بتلك الانتماءات السياسية التي يتعلمها الأبناء من آبائهم.

**النظرية الاقتصادية (الخيار العقلاني):**

جاءت المدرسة الاقتصادية بنظرية الخيار العقلاني(The Rational Choice) ردا على أطروحات كل من (مدرسة كولومبيا) و(مدرسة متشيغان)، وتعتبر النظرية أن السلوك التصويتي للناخب يستند إلى مصالحه الشخصية والمنفعة الاقتصادية التي يحصل عليها[55].

وبين(Anthony Downs) أبرز رواد هذه النظرية في كتابه "نظرية اقتصادية في الديمقراطية" أن الناخب شخص رشيد وعقلاني يقوم بالاختيار بين بدائل على أساس الفائدة والمنفعة، وأن الناخب يشبه المستهلك الذي يختار السلعة (التصويت) في السوق (الانتخابات) بافتراض أنها تحقق له فائدة في المستقبل وتعظم من مكاسبه[56]. واعتبر دوانز أن كافة القرارات التي يتخذها الناخب أو الحزب السياسي أو النظام السياسي هي اختيارات عقلانية تقوم على حساب المكسب والخسارة (المصلحة) والسعي إلى تعظيم المكاسب[57].

وفي إطار هذه النظرية تكتسب الدعاية الانتخابية وما يتصل بها من حملات انتخابية ومهرجانات وزيارات شخصية أهمية بالغة، على اعتبار أنها أساس السوق السياسي الانتخابي، وبالتالي يعجز عن تفسير سلوك الناخبين الذين يفتقرون إلى مستوى معين من الثقافة السياسية، وبالتالي عدم القدرة على التحليل والنقد والمفاضلة، كما أنه لا يستطيع تفسير السلوك اللاعقلاني، خاصة في ظل حملات

---

(55) سارة بن نفيسة وعلاء الدين عرفات(2005)، الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.

(56) وليد نايف السديري (2012)، العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية العدد 171، ط1، ص24.

(57) Besley, T. & Case, A. (1995) , Does Electoral Accountability Affect Economic Policy Choices? Evidence from Gubernatiorial Term Limits.â Quarterly Journal of Economics. 110(3): 769-98.

الدعاية الإعلامية والسياسية التي ينظمها المرشحون على الناخبين، فيكون من السهل ترويج وتسويق الأفكار لهذه الفئات[58].

**النظرية البيئية:**

ترتكز النظرية على دراسة العلاقات التفاعلية بين البيئة التي يعيش فيها الناخب والسلوكيات الاجتماعية والسياسية المرتبطة به. وتفسر النظرية السلوك الانتخابي استنادا إلى تفسيرين هما: التفسير الجغرافي والتفسير التاريخي[59]. ويستند التفسير الجغرافي على طبيعة تقسيم الدوائر الانتخابية وما لها من تأثير مباشر في السلوك الانتخابي. في حين يستند التفسير التاريخي على البحث في الماضي واستقراء واستنباط الوقائع التاريخية التي أنتجت ثوابت وأبنية عقلية وسياسية راسخة، يمكن الرجوع إليها، ومقارنتها خلال فترات زمنية مختلفة، وعبر محطات انتخابية مختلفة.

**نظرية التفسير النفسي:**

ركز التفسير النفسي على العوامل النفسية، التي تتدخل بشكل أو بآخر في بناء شخصية الناخب، والتي يرى بأنها العوامل المحددة لسلوك الناخب وتوجهاته، ويرى أن العلاقات العائلية والبيئة الاجتماعية هي العناصر الأساسية والقاعدية التي تتولى تشكيل هذه الشخصية في البداية، مع تدخل عوامل أخرى فيما بعد، ولكنها ذات تأثير أقل، وهنا قد أغفل دور مؤسسات التنشئة السياسية الأخرى.

ويرى أصحاب التفسير النفسي، أن التصويت مشروطٌ بالاستعدادات السياسية التي يلقنها الآباء لأبنائهم، وعليه يصبح كل ناخب في مطلع شبابه متعلقا ومتمسكا نفسيا بشكل ثابت بحزب سياسي معين، وهذه الآلية التي تنطلق من شحن المواطن حتى يصبح متحزبا، من شأنها أنْ توسع الدور الذي يلعبه الموجه والمربي والقائد القدوة في عملية التنشئة والتكوين السياسي.

---

(58) فليب برو.(1998)، علم الاجتماع السياسي. ط1، (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص ص 324-326.

(59) عبد الغفار رشاد القصبي(2004)، مناهج البحث في علم السياسة. ج 1، ط 1، القاهرة: مكتبة الآداب، ص 622.

ومن أهم الميكانيزمات النفسية التي تسمح بتفسير السلوك الانتخابي، آلية الانتساب (الارتياح) لأحد المرشحين، وبالتالي التصويت لصالحه، وهذا الارتياح يكون نتيجة العلاقات التي تربط المرشح بالجماعة المرجعية التي ينتمي إليها الناخب، كالفئة المهنية أو الدينية، أو جماعة الرفاق، الحزب السياسي والطبقة الاجتماعية والاقتصادية والأصل الجغرافي والخصوصيات الإثنية والثقافية والتاريخية والفئة العمرية أو الجنس.

كما أن أهم شيء هو أن التفسير النفسي يسمح بدراسة الدوافع النفسية، من خلال التوجه المباشر إلى الناخبين، وسؤالهم لماذا صوتوا أو امتنعوا عن التصويت في الانتخابات، ولماذا اختاروا المرشح (ب) دون المرشح (ج)، ولماذا بقوا أوفياء لأحزابهم أو قاطعوها[60].

من الانتقادات على التفسير النفسي أن مرتكزاته غير قابلة للقياس، لأنه يرتبط بمجموعة من المدركات والقناعات والاتجاهات والاستعدادات لا يمكن تحديد تأثيرها بشكل دقيق، وإنما تتوقف عند الوصف، وهنا نحصل على نتائج عامة، لا يمكن تعميمها، لأن توفير نفس العوامل النفسية على مجموعة من الأفراد لا تعني بالضرورة الحصول على نفس السلوكيات السياسية الانتخابية.

**ثانيا: العوامل التي تؤثر في السلوك التصويتي للناخب:**

تتداخل عوامل عديدة في تحديد فعالية الانتخاب والأسباب التي تدفع المواطن للتصويت، ولصالح من؟ حيث تلعب طبيعة النظام السياسي والاجتماعي، والبيئة السائدة، ووجود الأحزاب السياسية من عدمه، ولمؤسسات المجتمع المدني دورٌ بارزٌ في ذلك، كما تلعب ظروف الانتخاب وقانون الانتخاب، ومستوى الوعي المتوفر لدى المواطن، وموقعه الطبقي-الاجتماعي، ولعلاقته الاجتماعية هي الأخرى دورٌ مهمٌ في الكشف عن مدى الحافز أو الرغبة المتوفرة لدى هذا المواطن أو ذاك في المشاركة السياسية وفي اختيار ممثليه.[61]، حيث يرى "ستون W.F.Stone" أن التصويت في الانتخابات هو

(60) أمينة رأس العين، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(61) سليمان حويص،(2003)، الأنظمة الانتخابية في الأردن. عمان: شبكة المنظمات الحكومية العربية للتنمية، ص ص 24-27.

الحدْ الأدنى من المشاركة السياسية، والأكثر انتشارا لانْغماس الذات في المشاركة السياسية، ولذلك هو يتطلب حدا أدنى من الالتزام، ويتوقف فور إدلاء الفرد بهويته(62).

وفي ما يلي عرضٌ لأثر كل عامل من هذه العوامل وتأثيرها في السلوك التصويتي:

أ. **مستوى التعليم:** هناك علاقة قوية بين التعليم والإقبال على التصويت أولاً، واختيار المرشح ثانيا، فالتعليم يخلق فرصة أكبر لدى الفرد للتعلم عن السياسة وإتقان الجوانب البيروقراطية للتسجيل والتصويت. فخريجو الكليات الجامعية يصوتون أكثر من خريجي المدارس الثانوية، كما أن التعليم يزيد الضغط الأخلاقي للتصويت بوصفه نوعًا من المسؤولية الاجتماعية والشعور بالواجب الوطني، وهنا تلعب المناهج الدراسية ومؤسسات التعليم الدور الأبرز في تشجيع الطلبة على المشاركة السياسية والتصويت في الانتخابات بوصفها واجبًا وطنيًا، وتؤكد الكثير من الدراسات على أن المتعلمين يميلون إلى الاطلاع بشكل جيد على الأمور السياسية، والى متابعة الحملة الانتخابية في وسائل الإعلام، ولاشك في أن الاطلاع على الأمور السياسية يزيد الاهتمام بموضوع الانتخابات، فكلما زاد حس الفرد بالعالم السياسي زاد ميله إلى الاهتمام به، بينما يؤدي عدم فهم السياسة إلى تجنبها، وبالتالي العزوف عن المشاركة في الأنشطة السياسية ومنها التصويت(63).

ب. **العمر:** تؤكد العديد من الدراسات أن العمر من العوامل في السلوك التصويتي، حيث نجد أن المشاركة في التصويت متدنةٌ في بداية الشباب، ولكنها ترتفع تدريجيا في منتصف العمر، وتنخفض لدى فئة كبار السن، فالشباب عادة ما يكونون مندمجين هامشيا مع المجتمع، وغير مبالين بالمسائل السياسية، وربما لا يتحمل جميع الشباب التكلفة للدخول في معترك الحياة السياسية، ولكنْ مع تقدمهم بالسن يكتسبون الخبرة عبر التعرض المستمر للسياسة، فيزداد إقبالهم على التصويت، أما كبار السن، فالملاحظ أن السنوات الأخيرة من العمر يصاحبها الوهن الجسدي، مما يؤدي إلى الاهتمام بالصحة الجسدية والعزوف عن المشاركة نتيجة انخفاض القدرة الجسدية للذهاب إلى مكان التصويت، ويمكننا القول إن عامل العمر يرتبط بخصائص ديموغرافية مثل: الجنس

---

(62) السيد عبد الحليم الزيات.(2002)، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي: البنية والأهداف. ج2، مصر: دار المعارف الجامعية، ص 107.

(63) Ander Blais et al . where does turn out decline come from ? European Journal of Political Research,43, 2004, p. 229 .

والتعليم ومستوى الدخل، فكبار السن عادة ما يكونون أقل دخلاً، وأقل تعليماً من فئة الشباب وفئة متوسطي العمر[(64)].

**ج.الجنس:** تشير الدراسات إلى أن النساء يصوتن تقريبا مثل الرجال حتى الوصول إلى الأربعينات من العمر حيث يبدأ تصويت النساء بالتراجع قليلا، ويكون إقبال النساء في أعمار الخمسينيات والشباب أقل من الرجال، أما بخصوص متغير العمل، فتشير الكثير من الدراسات إلى أن النساء العاملات أكثر إقبالاً على التصويت من النساء غير العاملات اللواتي يبقين في البيت ولا يشاركن في الحياة السياسية بشكل عام ومنها التصويت[(65)].

**د. مستوى الدخل:** يشير جابرييل الموند، إلى أن المشاركة السياسية تحركها أساسا موارد الأفراد، وتتمثل هذه الموارد بالوقت والمال والمهارات وتوجهات الأفراد تجاه أنفسهم واتجاه النظام السياسي، وينطلق الموند من افتراض مؤداه أن أفراد الطبقة العليا مشاركون في العملية السياسية أكثر من أفراد الطبقة الدنيا، ويفسر ذلك بأنهم يعيشون في بيئات اجتماعية تجعلهم ينظرون إلى المشاركة الإيجابية نحو السياسة[(66)].

وقد بينت العديد من الأدبيات السياسية في مختلف الأنظمة الديمقراطية أن الأغنياء يصوتون أكثر من غيرهم، بينما ينشغل الفقراء بالعمل لسد احتياجاتهم، وليس لديهم الوقت أو الاهتمام بالأمور غير المهمة في حياتهم، مثل التصويت، ومستوى دخل الفرد يحدد منطقة سكنه، وربما رفاقه، فإذا كان الدخل مرتفعا، فإن النتيجة تكون الاختلاط الاجتماعي للبالغين الذي يقود إلى مشاركة عالية في التصويت، والعكس صحيح بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض، كما يمتاز الأغنياء بارتفاع مصالحتهم في النظام، مما يزيد الرغبة في المشاركة السياسية لاخْتيار الشخص الأنسب، ولدعم النظام السياسي عن طريق المشاركة فيه[(67)].

---

(64) ريموند، وولفينغر، وسيتفن رمز نشون، من يصوت؟ ترجمة فؤاد السروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص55-60.

(65) المرجع السابق، ص61-70.

(66) سامية صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، جامعة عين شمس، مصر،2005،ص24.

(67) ريموند، وولفينغر، وسيتفن رمز نشون، من يصوت؟ مرجع سبق ذكره، ص323.

**هـ. قوانين الانتخاب:** تلعب قوانين الانتخاب دورا بارزا في التأثير في السلوك التصويتي للناخب، إذ يتعين على الناخب أنْ يؤسس الأهلية ليتمكن من ممارسة التصويت، وهذه الأهلية قد ترتبط بمتطلبات معينة؛ مثل الحصول على الجنسية، وإتْمام سن معين[68]، والتسجيل في جداول الناخبين وغيرها، فالتسجيل على سبيل المثال عملية تحتاج إلى الذهاب إلى مركز معين خلال فترة التسجيل، والفرد الذي يغير مكان سكنه قد يجد صعوبة في نقل صوته، وبشكل عام يمكن القول إنه كلما كانت معوقات التسجيل أكثر قل الإقبال على التصويت، والعكس صحيح، حيث إن وضع قوانين تسجيل أكثر تساهلا سوف يؤدي إلى زيادة أعداد الناخبين.

أخيرا فإن بعض قوانين الانتخاب قد تدفع بالمواطنين إلى مقاطعة الانتخابات، فكثيرٌ من الدول حديثة العهد بالديمقراطية لديها قوانين انتخاب تتحكم من خلالها بنتائج الانتخابات قبل إجرائها.

**و. التنشئة الاجتماعية:** التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب الأشخاص من خلالها المعرفة والعادات والتوجهات القيمية التي تفيد في المستقبل"[69]. وتتكون مصادر التنشئة الاجتماعية من ثلاثة مصادر هي: الأسرة، والجامعة والأصدقاء. وتعتبر الأسرة من العوامل المؤثرة تأثيرا طويل المدى في التوجه السياسي للناخبين، وبالتالي في السلوك التصويتي لهم. ويميل الأبناء إلى اعتناق القيم الأيديولوجية والأفكار التي يؤمن بها آباؤهم، وفي هذه الحالة يتبع الناخب إرادة والديه. أما الجامعة فهي أحد أهم العوامل المؤثرة بعد تأثير الأسرة؛ حيث يقضي الشباب ما يقارب من 25% من وقتهم منخرطين في العملية التعليمية مع مدرسيهم أو أساتذتهم في الجامعة، وهي المرحلة التي تشكل التوجه السياسي والفكري غالبا، وهو ما يؤثر في عملية التصويت لاحقا أثناء التصويت في الانتخابات. كما يلعب الأصدقاء دورا مهما في تحديد توجهات الشباب الانتخابية[70].

---

(68) حددت جميع الدساتير وقوانين الانتخاب سنا معينة للرشد السياسي، أي السن الذي يصبح للفرد حق ممارسة حقوقه السياسية، ومنها حق الانتخاب . إن أغلبها حدده ما بين 18-25 سنة "انسجاما" مع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية التي تمر بها كل دولة.

(69) رعد حافظ سالم.(2000)،التنشئة الاجتماعية وآثارها على السلوك السياسي: دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة. ط1، عمان: دار وائل للنشر، ص 58.

(70) سامية صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص24.

**ز. الثقافة السياسية والانتماء الحزبي:** يعرف موريس دوفرجيه M.Duverger"، الثقافة السياسية على أنها الجوانب السامية للثقافة باعتبار أنها تشكل في حد ذاتها مجموعة منظمة، ويؤكد في ضرورة تحديد الجوانب السياسية للثقافة[71]، ويذهب "جيمس أندرسون J.Anderson" إلى أن الثقافة السياسية هي ذلك الجزء من ثقافة المجتمع، المتضمنة للقيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة، وكيف تقوم به وطبيعة العلاقة بين المواطن والحكومة. وتنتقل الثقافة السياسية من جيل لآخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، التي من خلالها يتعرف أفراد المجتمع ويتفاعلون مع الآخرين ومع القادة السياسيين، بحيث تصبح هذه الثقافة السياسية جزءا من نفسيتهم ويترجمونها إلى سلوك حياتي[72].

وتلعب الثقافة السياسية دورا هاما في التأثير في السلوك التصويتي للناخب، فكلما ارتفع مستوى الثقافة السياسية لدى الفرد زاد إقباله على التصويت باعتبار التصويت واجباً وطنياً[73].

وتختلف الأنظمة السياسية في نظرتها للتصويت، فبعض الأنظمة السياسية تقدم حوافز ملموسة للمواطنين من أجل الذهاب إلى مركز الاقتراع، مثل جعله عطلة رسمية أو توفير وسائط نقل مجانية لمركز الاقتراع وغيرها[74].

كما أن هناك علاقة ارتباطية بين الثقافة السياسية وحقوق المواطنة، فكلما تحسنت مستويات الثقافة السياسية لدى المواطنين فإنهم يستطيعون من خلالها الحصول على حقوقهم الطبيعية والمدنية، فالثقافة السياسية تستطيع أن تزيد من وعي المواطن الفردي والجماهيري نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق وأهمية المحافظة عليها[75].

---

(71) عبد الله محمد عبد الرحمن.(2001)، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة. ط1، بيروت : دار النهضة العربية، ص 436.

(72) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة. ترجمة: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 1999، ص 46.

(73) كمال المنوفي.(1987)، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعات للنشر والتوزيع، والكويت الطبعة الأولى، ص341.

(74) المرجع السابق، ص341.

(75) صفاء شويحات، محمد الخوالدة،(2013)،اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن (دراسة وصفية تحليلية). مجلة دراسات، المجلد 40 الملحق 2 ص 782-797.

وتعتمد كذلك على تحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والوجداني لدى المواطنين عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها حقهم في الحصول على الثقافة السياسية التي تؤهلهم إلى أداء وظائفهم السياسية المتمثلة في حقهم في الانتخاب أو المعارضة، أو المشاركة في المظاهرات والإضرابات، أو المشاركة في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعها في إيجاد روح المواطنة والانتماء لديهم، والقائمة على الحقوق والواجبات والمسؤوليات أيضا اتجاه المجتمع، وكذلك المشاركة في حياته السياسية لتطويرها[76].

وهناك علاقة ارتباطية قوية بين الانتماء الحزبي والإقبال على التصويت، فكلما كان الفرد ينتمي إلى حزب معين، فإنه غالبا ما يسعى إلى المشاركة الفاعلة في الانتخابات، بهدف تحقيق حزبه لنتائج إيجابية. وكثير من الدول وخصوصا دول العالم المتقدم، تشترط الحزبية للترشح في قوائم المرشحين[77].

ح. **الانتماء العرقي أو الإثني أو الديني أو الطبقي:** يلعب الانتماء العرقي أو الديني أو الاثني دورا مهما في اختيار الناخب، وفي سلوكه التصويتي، حيث يحاول الناخب البحث عن أفضل المرشحين الذين يدافعون عن حقوقه العرقية أو الدينية، ومثال ذلك السود في الولايات المتحدة، والأقليات في دولها، وكذلك الأقليات الدينية التي تصوت لصالح مرشحيها الذين يتولون الدفاع عن حقوقها[78].

ويرتكز ما يسمى بالتصويت الطبقي على المستوى الاقتصادي للفرد أو الناخب، والطبقة الاجتماعية والمكانة التي ينتمي إليها، وبينت العديد من الدراسات أن كل طبقة معينة من المجتمع تختار مرشحا قريبا من طبقتها أو مكانتها الاجتماعية للتصويت له،

(76) ميسون كساب بشير.(2007)، أثر الإعلام في الأراضي المحتلة في تكوين الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية: نموذج مقترح لبناء المواطنة الصالحة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

(77) Burbank, M. J. (1997). Explaining Contextual Effects on Voter Choice, Political Behavior, 19(2), 113–132.

(78) Ansolabehere, S., Persily, N., & Stewart III, C. (2010). Race, Region, and Vote Choice in the 2008 Election: Implications for the Future of the Voting Rights Act. Harvard Law Review, 123(6), 1385–1436

وقد يرجع ذلك غالبا للتقارب بين الناخب والمرشح، أو لوجود مصالح مشتركة بين الطرفين[79].

وفي المجتمعات التقليدية تتحول الانتخابات إلى آليات فرز طبقي وقبلي وعشائري وطائفي وعرقي وإثني. وقد يتحول موسم الانتخابات إلى طقوس اجتماعية لإحياء العصبيات الدنيا، حيث يكون المناخ مناسبا لتأكيد الهويات الطائفية والقبلية، وكل الانتماءات المعطلة للحياة الديمقراطية في المجتمع. وهذا يعني أن الديمقراطية تتحول إلى عملية هدم لا بناء، وتدمير لا تطوير، بل إلى قوة تدفع المجتمع إلى دوائر الظلام والجهل والتخلف. وهذا ما يحدث في كثير من المجتمعات التقليدية التي تزدهر فيها مواسم السقوط والانحدار بالعملية الديمقراطية إلى وضعيات طائفية وعشائرية وقبلية مضادة لجوهر الديمقراطية ومعناها ودلالتها[80].

**ط. الدعاية الانتخابية والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي:** تشمل الدعاية الانتخابية جميع الأنشطة السياسية التي يقوم بها المرشح بما فيها اللقاءات والتجمعات والخطابات، وكذلك استخدام وسائل الإعلام لإطلاع الناخبين على سياسات وبرامج المرشح أو الحزب السياسي بهدف الحصول على التأييد[81]، وذلك عن طريق الاتصال بالناخبين والعمل على تعبئتهم، والقيام بالحملات الدعائية كتوزيع الصور والشعارات والبيانات وتحضير التجمعات، وإعداد المهرجانات أين يتم إذاعة الشعارات (السيرة العلمية أو العملية للمرشح، شخصية المرشح، إنجازاته التشجيع على الانتخاب...إلخ)[82].

ومن وسائل الدعاية الانتخابية الاتصال المباشر (الشخصي) بين المترشح والناخب التي تعد الركيزة الأساسية للاتصالات التي يجريها المرشح السياسي وخاصة في مجمعاتنا المحلية، ومن نماذج الاتصال المباشر وتأثيره على الحملات الانتخابية ما نراه

---

(79) Brad Lockerbie, Do Voters Look To The Future: Economics and Elections ,New York: University of New York Press, 2008), 1. 1.

(80) أكرم ألفي، كيف يصوت المصريون: الديموجرافيا السياسية والسلوك التصويتي بعد ثورة 25 يناير، كراسات إستراتيجية، العدد 233، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،2012.

(81) معجم المصطلحات الانتخابية عربي، «مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها http://www.amarjoudonorg/intx1.htm، تم تصفح الموقع بتاريخ، 24 /01/ 2003.

(82) فريد الخازن وآخرون.(1993)، الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب: الأرقام والوقائع والدلالات. بيروت: مركز الطباعة للنشر والتوزيع، ص 291-292.

في الانتخابات في الأردن، من لجوء المترشحين لممارسة نشاطاتهم الانتخابية عن طريق ديوان العشيرة، أو الزيارات الشخصية والتركيز على رابطة القرابة، وعلى المنزلة الاجتماعية للمترشح للانتخابات.

كما يلعب الاتصال الجماهيري: "وهو الذي يتم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، والمهرجانات، وقد تطورت هذه الوسائل بشكل كبير من خلال نقل المعلومات وإيصال تلك المعلومات بشكل سريع وذلك عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي التي ساعدت في نشر الخطب، والبرامج الحزبية والشخصية للمترشحين، واطلاع المواطنين بصورة جيدة حول خياراتهم في الانتخابات ومراقبتهم لها، وهل تسير بصورة حرة ونزيهة أو لا" [83].

والسلوك التصويتي هو نتيجة لتفاعل العوامل السابقة جميعها، وكل هذه المتغيرات تعمل على التأثير في السلوك الانتخابي.

**ثالثا: مستويات وأصناف المشاركة في التصويت والانتخابات:**

يعد التصويت في الانتخابات أحد أهم المؤشرات لقياس درجة المشاركة السياسية للمواطنين والناخبين في صنع القرار السياسي، كما يشكل الأساس التشريعي للعملية السياسية[84].

ويرى بوفالو "Buffalo Sorvey" أن التصويت في الانتخابات، قد ارتبط بأعمال وطنية (حب الوطن، إظهار الوطنية، احترام الشرطة)، إلا أنه يعتبر عملا يؤكد الفرد من خلاله على إخلاصه وولائه للنظام، أكثر من كونه عملا يتقدم من خلاله بمطالبه إلى النظام السياسي[85].

في حين يعتبر سميث "Smith" التصويت أقل أشكال المشاركة الإيجابية، حيث إنه لا يتطلب إلا الحد الأدنى من الالتزام الذي ينقطع فورا بعد أنْ يلقي الفرد بالورقة التي

---

(83) جاي سي جودرين جيل،(2003)،الانتخابات الحرة والنزيهة، ترجمة أحمد منيب وفائزة حكيم، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، ص66.

(84) عبد السلام نوير.(2003)، الأبعاد السياسية لتطور النظام الانتخابي في مصر، القاهرة: جامعة القاهرة.

(85) طارق عبد الوهاب(1999)، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 40.

تحمل صوته في صندوق الانتخاب[86]. فهو الصيغة الدنيا والأكثر انتشارا لانغماس الذات في المشاركة السياسية، ولذلك هو يتطلب حدا أدنى من الالتزام ويتوقف فور إدلاء الفرد بهويته[87].

### 1. التصويت العقلاني:

يقوم هذا النموذج على أساس أن الناخب يختار المترشح بشكل عقلاني، فهو يوازن ما بين المكاسب الشخصية والخسارة التي يمكن أنْ تلحق به جراء عدم التصويت، أي يقارن بين مجموعة من البدائل ويحلل المعطيات المطروحة أمامه ثم يتخذ قراره الانتخابي.

يفترض النموذج أن الفرد على درجة عالية من الوعي بمصالحه، وعلى دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية، وله معلومات كافية، تؤهله للقيام بالتحليل والنقد والتفسير والتمييز، للمفاضلة بين المرشحين والتي تمكنه من تحديد الخيار الذي يسمح له، ويمكنه من الحصول على الحد الأقصى من المنافع.[88] وهنا تظهر عملية المفاضلة بين المرشحين والتي من خلالها يستطيع الناخب حساب النتائج التي يمكن لمرشح ما تحقيقها ومقارنتها مع نتائج باقي المرشحين[89].

وفي إطار هذا النموذج تكتسي الحملات الانتخابية وما يتصل بها من اتصال سياسي ودعاية إلى غير ذلك أهمية بالغة، على اعتبار أنها أساس السوق السياسي الانتخابي، وبالتالي يعجز عن تفسير سلوك الناخبين الذين يفتقرون إلى مستوى معين من الثقافة السياسية، وبالتالي عدم القدرة على التحليل والنقد والمفاضلة، كما أنه لا يستطيع تفسير السلوك اللاعقلاني، خاصة في ظل حملات الدعاية الإعلامية والسياسية التي ينظمها المرشحون على الناخبين، فيكون من السهل ترويج وتسويق الأفكار لهذه الفئات[90].

### 2. التصويت بأسلوب الإلغاء والاختيار المثالي:

---

(86)المرجع السابق، ص 39-40.

(87) السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص 107.

(88) أمينة رأس العين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(89) فرانك بيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 562 – 563 .

(90) فليب برو، علم الاجتماع السياسي. مرجع سبق ذكره، ص ص 324-326.

يرى أصحاب هذا الأنموذج أن السلوك التصويتي هو نتيجة لسلسلة من العمليات الذهنية المثالية، في كل منها يتم إلغاء أحد المرشحين، ليبقى في نهاية المطاف مرشح واحد. وخلال المقارنة يركز الناخب في بداية الأمر على الجوانب الأكثر سلبية من المعايير المدرجة في المقارنة، كمساوئ بعض المرشحين، أو اختلافهم عن مزاجه السياسي، أو وصفهم بالعجز لعدم قدرتهم على حل بعض المشكلات، وهي بداية عملية التصفية عن طريق الإلغاء المباشر لهؤلاء المرشحين، تليها مرحلة جديدة من المقارنة تهتم هذه المرة بالجوانب الأكثر إيجابية من نفس المعايير، ليستخرج في الأخير المرشح الذي تتوافر فيه المعايير الأكثر إيجابية، وفي حالة عدم توفر هذا المرشح فإن الناخب سيعيد صياغة مجموعة من المعايير الأخرى، التي يفاضل من خلالها مرة أخرى بين المرشحين[91].

إلا أن هذا الأنموذج يمتاز بالشمولية والعموم، فمثاليته من دون شك تفترض تمتع الهيئة الناخبة بقدر معين من الثقافة التي تسمح له بتحديد مجموعة المعايير التي يقارن من خلالها، وهو ما قد لا يتوفر لدى جميع الناخبين، كما أنه ترك مجال تحديد المعايير مفتوحاً، مما ينتج عنه تضارب؛ لأن ما هو مثالي عند الناخب (س) قد لا يكون بالضرورة مثالياً عند الناخب (ع).

### 3. التصويت اللاعقلاني:

هو التصويت الذي تغيب فيه عملية المفاضلة بين المرشحين، ولا يخضع لأي أسس أو معطيات أو دوافع أو قناعات، يرمي من خلالها تحقيق غاية محددة، أي غياب الهدف من وراء التصويت. وهذا النمط من السلوك الانتخابي يظهر لدى الناخبين الذين يؤمنون بأهمية التصويت كعملية فقط، وفي المجتمعات التي تشيع تعاني من ضعف عملية التنشئة السياسية وفقدان المؤسسات الفعالة للقيام وانتشار التخلف السياسي وغياب عملية التثقيف السياسي[92].

### 4. الامتناع عن التصويت أو مقاطعة التصويت:

(91) المرجع السابق، ص ص 42-43.

(92) محمد عوض الهزايمة.(2005)، إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم – دراسة حالة الانتخابات النيابية عام 2003 – مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد: 33، العدد: 2، الكويت.

يميز ميلبراث "Milbrath" بين أربعة أصناف من المواطنين استنادا إلى طبيعة مشاركتهم السياسية[93] وهي كالآتي:

- **الصنف الأول:** هم الذين يتصفون بالنشاط الدائم والكثيف في المجال السياسي، سواء بتقلدهم المناصب السياسية، أو عن طريق الأحزاب والجمعيات والنقابات. ويعتقد هؤلاء أن مشاركتهم السياسية الانتخابية هي أعمال وطنية من جهة، وإظهار ولائهم للنظام من جهة أخرى. ويفسر نموذج التطوع المدني، أن هناك خصائص عامة تجعل الفرد يميل إلى أن يكون ناشطا ومشاركا سياسيا، وهذه الخصائص هي[94]:

أ. الإمكانيات، أي إن الأفراد يميلون للمشاركة عندما يكونوا قادرين ويملكون المهارات المدنية أو الدعم المالي اللازم لذلك الميل للسياسة.

ب. الميل للسياسة، أي إن الأفراد يميلون للمشاركة عندما يكونون مهتمين أو مطلعين أو متعاطفين سياسيا

ت. التجنيد، أي إن الأفراد يميلون للمشاركة عندما تطلب منهم أو تحثهم أو تجذبهم جهة ما للمشاركة السياسية. وبناء على ذلك يكون الأفراد أقرب للمشاركة عندما يكونون قادرين ولديهم الرغبة، وعندما يطلب منهم ذلك.

- **الصنف الثاني:** المتفرجون الذين يشاركون بالحد الأدنى في الانتخابات، أو الامتناع عن التصويت، ويمثلون الفئة الأكبر من حيث المشاركة في التصويت. ويمكن تقسيم مظاهر الامتناع عن التصويت إلى شقين هما:

أ. الامتناع الاختياري: وهو عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، أو إحجام المواطن الناخب عن الذهاب إلى الانتخاب للإدلاء بصوته، ويمكن وصف هذا الشكل بالامتناع الاختياري دون عذر يبرره.

ب. التصويت الأبيض: وهو تعمد الناخب بعد توجهه إلى مكاتب الانتخاب ترك ظرفه فارغا (التصويت الأبيض)، أو تعمده إفساد ورقة الانتخاب، تعمد الناخب إفساد الورقة الانتخابية بارتكاب أحد الأعمال التي تبطل الاعتراف بالصوت الانتخابي. [95]

---

(93) طارق عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 40 و 117.

(94) وليد السديري، العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي،دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد171، 2012، ص11.

(95) طارق عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- **الصنف الثالث:** هم اللامبالون والسلبيون، أي غير المكترثين بالسياسة والمشاركة السياسية.
- **الصنف الرابع:** هم المعارضون لكل ما يصدر عن النظام السياسي من أفعال أو أقوال أو مشاركة. ويتخذون من المقاطعة عن التصويت أو عدم التصويت، وعدم المشاركة نهائيا في أعمال وقضايا المجتمع السياسي منهجا لهم. ويؤدي انقطاع هؤلاء عن المشاركة المجتمعية العامة إلى إنتاج وإعادة إنتاج دائرة مفرغة تعزل فيها هموم هؤلاء الأفراد عن التيارات الرئيسية للهموم والمطالب والتوقعات السائدة بين مختلف القطاعات والشرائح المجتمعية(96)، وينقسم المقاطعون للانتخابات لأربعة اتجاهات رئيسية هي:

- **الاتجاه الأول:** وهو يغلب عليه الطابع الأيديولوجي، حيث يرفض اللعبة السياسية برمتها، ويعتبرها لعبة تمثيل يقوم بها النظام السياسي لإضفاء الشرعية على نظامه، وتتركز معظمها في دول العالم الثالث. ذهب بعض المفكرين إلى القول بأنه "لا جدوى من الانتخابات إذا كانت بعض شروطها الأساسية غير متوافرة، مثل اكتمال حرية الرأي والتجمع وتكافؤ الفرص والمشاركة في القرار"(97).
- **الاتجاه الثاني:** يتحكم فيه البعدان الاقتصادي والاجتماعي، ويتمثل في الشباب، والعاطلين عن العمل.
- **الاتجاه الثالث:** حيث يوجه سلوكه البعد القانوني والتنظيمي، حيث يرى أن الحديث عن إشراك المواطن في العملية الانتخابية يبقى قاصرا، كون السلطة التنفيذية هي السلطة المهيمنة والتي تتحكم في نتائج الانتخابات مسبقا، علما بأنها أصلا سلطة غير منتخبة.
- **الاتجاه الرابع:** يرى أن الممارسات السياسية التي تطبعها البراجماتية في تحالف الشخصيات والأحزاب، رغم اختلاف المرجعيات، تجعل من صوت الناخب مساهمًا في تحالف بين المفسدين والتجار ورجال الأعمال، والكل يزعم محاربته للفساد.

---

(96) أنطونيو غيدنز.(2005)، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصايغ. المنظمة العربية للترجمة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص 395.

(97) فرانك بيلي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

### رابعا: انتخابات البلديات ومجالس المحافظات في الأردن:

تعد الانتخابات البلدية واللامركزية في الأردن إحدى أدوات تفعيل الدور الشعبي في التنمية المحلية، وتوسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. وتعود بدايات ظهور البلديات في الأردن إلى نهايات الحكم العثماني للمنطقة، حيث أدّى ضعف الدول العثمانية، وصعوبة سيطرتها على الأطراف، إلى نشوء حركات تمرد ضد السلطة المركزية وممثليها بالأقاليم العربية، بسبب تغييب حقوق الرعايا العرب في الدولة العثمانية، مما دفع السلطة المركزية لمنح تلك المناطق حق إدارة شؤونهم المحلية، والتوجه نحو اللامركزية، وتفويض المجالس المحلية بإدارة مناطقها[98] وقد تأسست جميع هذه المجالس بعد صدور قانون تشكيل الولايات العثمانية، فكانت عجلون أول مركز لهذا القضاء، وبلدية إربد مركز هذا القضاء، وكان ذلك عام 1851، ثم تأسس مجلس بلدية إربد بوصفه أول هذه المجالس في عام 1880، ومجلس بلدية السلط في عام 1887، ومجلس بلدية الكرك في العام 1893، ثم مجلس بلدية معان في عام 1905. أما مدينة عمان فتم تأسيس مجلسها البلدي في العام 1909، وكانت عمان قبل ذلك تدار من قبل مختار وهيئة اختيارية. وفي عهد إمارة شرقي الأردن تأسست خمس بلديات، هي: بلدية الرمثا والحصن في عام (1943) وبلدية المفرق في عام (1944) وبلدية عنجرة وبلدية كفرنجة (1945)[99].

وخلال فترة لا تتجاوز خمسة عقود ازداد عدد البلديات عشرين ضعفا حيث ارتفع العدد من (10) بلديات في عام 1915 إلى (15) بلدية عام (1920) ثم إلى (24) بلدية عام (1959) ثم إلى (36) بلدية عام 1969، و(86) بلدية عام 1979. ليرتفع عام (1982) إلى (102) بلدية وإلى (152) بلدية عام 1985، ثم (174) بلدية عام 1993 وفي عام 1994 وصل العدد إلى (279) بلدية و(358) مجلس قروي و(33) مجلس خدمات مشتركة. وفي بداية عام 2001 قامت الحكومة بتقيلص عدد المجالس

---

(98) جريدة الدستور الأردنية، البلديات في الأردن: النشأة والتاريخ،الثلاثاء 13 آب2013، على الرابط التالي https://www.addustour.com/articles

(99) سليمان بطارسة. (1991)، الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة الإدارة العامة، العدد 72،ص43.

القروية إلى (58) مجلس قروي، وفي مقابل ذلك رفعت عدد البلديات إلى (328) بلدية و(44) مجلس خدمات مشتركة[100].

في نهاية عام 2001 شرعت الحكومة بإعادة هيكلة البلديات ودمجها مع بعضها البعض ضمن ما يعرف بالبلديات الكبرى، حيث قلصت عددها إلى (99) بلدية و(22) مجلس خدمات مشتركة، ثم قامت بدمج (6) بلديات أخرى مع أمانة عمان الكبرى مما خفض عدد البلديات إلى (93) بلدية في عام 2007. وكان الهدف الأساسي من عمليات دمج البلديات هو الوصول إلى بلديات كبيرة وكفؤة وقادرة على إدارة العمل البلدي بنجاح، ودمج الهيئات المحلية الصغيرة العاجزة عن تقديم الخدمات لمواطنيها، وكذلك تجميع الموارد المالية والقوى البشرية والآليات والتجهيزات للهيئات المحلية الصغيرة في بلدية كبيرة للوصول للحجم الأمثل والمناسب للهيئات المحلية[101].

وفي عام (2011) شهد الأردن مظاهرات عارمة تطالب بتشكيل بلديات جديدة، وخلال شهرين من المظاهرات، تم استحداث نحو (100) بلدية جديدة، تحت ضغط شيوخ العشائر الذين لم يمثلوا في التشكيلات البلدية لعام 2001. وعدل قانون البلديات لعام 1955 بقانون أيلول 2011. وتضمن التعديل الجديد زيادة الكوتا المخصصة للنساء في مقاعد المجالس البلدية من 20% إلى 25%، ورفع حصة البلديات من الضريبة المفروضة على الوقود من 6% إلى 8%. وكان مقررا إجراء الانتخابات البلدية في كانون أول 2011، ثم أجلت إلى النصف الأول من 2013.[102] وفي عام 2017 بلغ عدد البلديات في الأردن (100) بلدية بدون أمانة عمان الكبرى، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسلطة إقليم البتراء التنموي السياحي[103]، منها(18 بلدية) بدون مجالس محلية و(82) بلدية بمجالس محلية. ويبلغ عدد المجالس المحلية (357) مجلساً محليا، كما يبينها الجدول التالي:

---

(100) مركز الدراسات الإستراتيجية .(2004)، البلديات: ضعف الإستراتيجية وهيمنة المرحلة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ص60.

(101) دراسة مؤشرات الحكم المحلي في الأردن، قسم الدراسات وتقييم السياسات مديرية السياسات إدارة السياسات المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري 2015،ص11-12.

(102) مريم عباسية، البلديات ورهان الحكم الإقليمي المحلي، على الرابط التالي: https://books.openedition.org/ifpo/7794

(103) منح القانون مجلس رئاسة الوزراء تعيين أمين عمان، و(25%) من أعضاء مجلس الأمانة، وحدد عددهم ب(37) عضوا يختار الناخبون منهم (22) عضوا بالانتخاب، ويضاف إليهم(6) عضوات من الحاصلات على النسب في الانتخابات (الكوتا النسائية) فيما يعين الباقي بقرار من مجلس رئاسة الوزراء.

**جدول رقم (1): أعداد البلديات والمجالس المحلية تبعا للمحافظة**

| الرقم | المحافظة | البلديات | المجالس المحلية |
|---|---|---|---|
| 1 | عمان | 8 | 36 |
| 2 | إربد | 18 | 94 |
| 3 | الزرقاء | 7 | 22 |
| 4 | البلقاء | 9 | 37 |
| 5 | الكرك | 10 | 40 |
| 6 | مادبا | 4 | 11 |
| 7 | المفرق | 18 | 47 |
| 8 | جرش | 5 | 19 |
| 9 | عجلون | 5 | 18 |
| 10 | الطفيلة | 4 | 9 |
| 11 | معان | 7 | 15 |
| 12 | العقبة | 5 | 9 |
| | **المجموع** | **100** | **357** |

المصدر: الهيئة المستقلة للانتخابات على الرابط التالي: https://iec.jo/ar/content

وقسم قانون البلديات المعدل لعام 2017 في المادة الثامنة منه البلديات إلى ثلاث فئات هي: الفئة الأولى: وتشمل بلديات مراكز المحافظات وأي بلدية أخرى يزيد عدد سكانها على مائة ألف نسمة. والفئة الثانية: وتشمل بلديات مراكز الألوية والبلديات التي يزيد عدد سكانها على خمسة عشر ألف نسمة ولا يتجاوز مئة ألف نسمة. والفئة الثالثة: وتشمل البلديات الأخرى غير الواردة ضمن الفئات الأولى والثانية.

وحدد القانون عدد أعضاء المجلس بقرار يصدره الوزير، وينشر في الجريدة الرسمية، شريطة أنْ لا يقل عدد أعضاء المجلس عن سبعة أعضاء بمن فيهم الرئيس.

ويتولى إدارة البلدية مجلس بلدي يتألف من الرئيس ورؤساء المجالس المحلية، وعدد من أعضاء هذه المجالس المحلية الحاصلين على أعلى الأصوات في الانتخابات. ويجوز تقسيم منطقة البلدية إلى مجالس محلية بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية. كما يحدد القرار حدود المجلس المحلي وعدد الأعضاء الذين ينتخبون فيه

على أن لا يقل عددهم عن خمسة أعضاء، ويكون العضو الحاصل على أعلى الأصوات رئيسا للمجلس المحلي[104].

وقد تم إجراء أول انتخابات بلدية في الأردن عام 1925م وفق أول قانون صدر للبلديات في نفس العام بعد تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921م، واستثنى القانون المرأة من حق الترشيح والتصويت. وفي عام 1982 صدر قانون جديد للبلديات أتاح للمرأة المشاركة في عملية انتخاب المجالس البلدية، ثم جرى تعديل على القانون عام 2007، وكانت أهم تعديلاته هي: تعامل القانون مع البلدية على أنها مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي، لها دور خدماتي وتنموي بنفس الوقت. وخفض سن الناخب من 19 سنة إلى 18 سنة بهدف توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، مما أتاح المجال أمام ما لا يقل عن 150 ألف من الشباب للاقتراع بعد تخفيض سن الناخب، خصص القانون 20٪ من مقاعد المجلس للمرأة، وذلك لإتاحة الفرصة أمامها لتصبح فاعلة وناشطة في صنع القرار الشعبي، فقد ظلت المرأة الأردنية غائبة عن الوصول إلى عضوية المجالس البلدية لغاية العام 1995 حيث تم تعيين (99) سيدة في المجالس البلدية والقروية. وفي الانتخابات البلدية قبل الأخيرة التي جرت عام 2003، فازت خمس سيدات، وتم تعيين (99) سيدة في المجالس وواحدة رئيسة بلدية. وسمح القانون الجديد لأفراد الجيش والأمن بممارسة حق الانتخاب، وهو إجراء إيجابي يسمح للمواطنين أن يمارسوا حقهم الانتخابي.

وأقر القانون مبدأ الصوت الواحد ليكون آلية للاقتراع، وهذا المبدأ يخالف معايير الانتخابات النزيهة التي تتطلب المساواة بين المواطنين في قوة الصوت الانتخابي، أضف إلى ذلك أن هذا المبدأ يحول دون تشكيل تكتلات سياسية وائتلافات انتخابية بين القوى الحزبية المعارضة، خصوصا التي تشترك ببرنامج سياسي وطني واضح المعالم والأهداف، وبالتالي فإن هذا التعديل لم ولن يخدم مطلقا فكرة الإصلاح السياسي والنزاهة والموضوعية والاستقلالية.

أما الانتخابات البلدية لعام 2017 في 15 آب/ أغسطس فقد جرت وفق نظام جديد، يقوم على ثلاثة أشكال للتمثيل الشعبي، الأول: التمثيل الشعبي الكامل، حيث يختار الناخبون كامل أعضاء المجالس البلدية والمحلية ورؤسائها عبر الاقتراع السري والمباشر. والثاني: التمثيل الشعبي الناقص، حيث يختار الناخبون جزءا من الأعضاء،

(104) غرفة تجارة عمان، قانون انتخابات البلديات لعام 2017.

فيما يتم تعيين الجزء الآخر والرئيس من الحكومة، ويتمثل هذا الشكل في أمانة عمان الكبرى حيث أقر القانون تعيين الحكومة لـ (25%) من أعضاء مجلس الأمانة وأمين عمان والثالث: المناطق الخاصة ذات غياب التمثيل الشعبي، حيث يتم التعيين من خلال الحكومة بدون إجراء أية انتخابات، وهناك منطقتان ينطبق عليهما هذا الشكل، هما: سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسلطة إقليم البتراء التنموي السياحي[105]. كما تزامنت مع انتخابات اللامركزية لاختيار مجالس المحافظات التي جرت لأول مرة في الأردن بعد اعتماد قانون اللامركزية رقم 49 لعام 2015.

**مجالس المحافظات (اللامركزية):**

بين قانون اللامركزية رقم (49) لعام 2015، في مادته الثامنة، أن مهام مجلس المحافظة، ذات أبعاد تنموية وخدمية واقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى وضع المقترحات والتوصيات التي تكفل تحسين أداء الدوائر الحكومية والمؤسسات العاملة ضمن المحافظة، وبموجب القانون المذكور، سيكون لكل محافظة مجلس منتخب هو مجلس المحافظة، ويتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، ينتخب (85%) من أعضائه مباشرة من المواطنين، ومن هؤلاء يتم اختيار (10%) كوتا للنساء، فيما يتم تعيين (15%) من أعضاء مجلس المحافظة، على أنْ يكون ثلث هذه النسبة المعينة من النساء أيضا. ويبلغ مجموع مقاعد مجالس المحافظات (380) مقعدا، منها (32) مقعدا للكوتا النسائية، و(45) مقعدا تعينهم الحكومة. والجدول التالي رقم (2) يبين أعداد أعضاء مجالس المحافظات في المملكة تبعا للمحافظة:

**جدول رقم (2): أعداد أعضاء مجالس المحافظات في المملكة تبعا للمحافظة**

| الرقم | المحافظة | الأعضاء المنتخبون | الكوتا | الأعضاء المعينون | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | عمان | 53 | 5 | 8 | 66 |
| 2 | إربد | 41 | 4 | 6 | 51 |
| 3 | الزرقاء | 30 | 3 | 5 | 38 |
| 4 | البلقاء | 23 | 2 | 3 | 28 |
| 5 | الكرك | 24 | 2 | 4 | 30 |

(105) أيمن خاطر، عبدالله المجالي، الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017 دراسة سياسية وإحصائية: مركز دراسات الشرق الأوسط، شباط، فبراير،2018،ص6.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 6 | مادبا | 16 | 2 | 2 | 20 |
| 7 | المفرق | 34 | 4 | 5 | 43 |
| 8 | جرش | 17 | 2 | 3 | 22 |
| 9 | عجلون | 19 | 2 | 3 | 24 |
| 10 | الطفيلة | 15 | 2 | 2 | 19 |
| 11 | معان | 16 | 2 | 2 | 20 |
| 12 | العقبة | 15 | 2 | 2 | 19 |
| | **المجموع** | **303** | **32** | **45** | **380** |

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة المستقلة للانتخابات على الرابط: https://iec.jo/ar/content

ومنح القانون مجلس المحافظة وضعية الشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والإداري، ومدة عمله أربع سنوات. ويحدد القانون للمترشح لانتخابات مجلس المحافظة عدة شروط أبرزها أن يكون أردنيا منذ 10 سنوات، مسجلا في جدول الناخبين النهائي في دائرته الانتخابية، متما لـ25 سنة شمسية من العمر في يوم الانتخاب، متمتعا بالأهلية القانونية، وألا يكون محكوما بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونياً، أو محكوما بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو الأخلاق أو الآداب العامة ولو شمله عفو. كما أن عليه ألا يكون عضوا في مجلس الأمة أو موظفا حكوميا أو أمينا لعمان أو أحد أعضاء مجلس الأمانة أو موظفيها، وألا يكون رئيساً لبلدية أو عضوا فيها أو موظفا بالبلدية. وهذه الشروط، وغيرها، تنطبق وفقا لمشروع القانون، على أعضاء المجلس المعينين. أما مهامه فهي إقرار مشروعات الموازنة والخطط الإستراتيجية والتنفيذية المتعلقة بالمحافظة، والمحالة إليه من المجلس التنفيذي للمحافظة[106]؛ التأكد من تنفيذ هذه الخطط؛ إقرار مشروع موازنة المحافظة المحالة إليه من المجلس التنفيذي؛ الاطلاع على تنفيذ الموازنات السنوية لبلديات المحافظة؛ إقرار دليل احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية، وتحديد أولويات تلك الاحتياجات.

(106) نصت المادة الثالثة من القانون على تشكيل "مجلس تنفيذي" في كل محافظة يرأسه المحافظ، وعضوية: نائب المحافظ، المتصرفين الذين يرأسون الألوية، اثنين من مديري الأقضية في المحافظة، مساعد المحافظ لشؤون التنمية، ومديري المديريات التنفيذية والإدارات الخدمية في المحافظة. كذلك نصت المادة الخامسة على أن يتولى المجلس التنفيذي مهام إعداد مشروعات الخطط الاستراتيجية والتنفيذية وإعداد دليل احتياجات المحافظة ومشروع الموازنة.

ولمجلس المحافظة صلاحيات أخرى، منها إقرار المشاريع الخدمية والاستثمارية والمشاريع التنموية المحالة إليه، فضلا عن مناقشة تقارير تنفيذ المشاريع والخطط والبرامج التي تتولى الدوائر الحكومية في المحافظة تنفيذها، واقتراح إنشاء المشاريع الاستثمارية، ووضع التوصيات والمقترحات اللازمة لتحسين أداء الدوائر والمؤسسات الحكومية والعامة في نطاق المحافظة، وتحديد المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات والتنمية، أو من مشكلات طارئة واقتراح الحلول لها.

# الفصل الثاني

## منهجية الدراسة وإجراءاتها

### مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشباب الأردني للفئة العمرية "18-30" عاما. ووفقا لدائرة الإحصاءات العامة للعام 2017، فقد بلغ عدد الشباب للفئة العمرية المقصودة (1.890.000) شابا وشابة، وهو ما نسبته 27% من إجمالي عدد السكان والبالغ (7.000.000) من غير اللاجئين والمقيمين في العام 2017. [(107)] وتم استخدام العينة القصدية، التي بلغ عدد أفرادها (2500) شابا وشابة، وهذه العينة ممثلة لمختلف الاتجاهات والتكوينات الاجتماعية الشبابية في كافة الدوائر الانتخابية الموزعة على محافظات الأردن[(108)]. وقد تم اختيار العينة القصدية وفقا للضوابط الآتية:

1. أن تتراوح أعمارهم بين 18- 30 عاما.
2. قصد المبحوثين في أماكن سكناهم دون معرفة مسبقة بهم.
3. الاستعانة بالاخباريين للوصول إلى العينة بكل سهولة.
4. الاستعانة بمساعدي البحث في الحصول على أكبر عدد ممكن من أفراد العينة.

وقد كانت الخصائص العامة لعينة الدراسة حسب المتغيرات الأولية، وهي: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، والاتجاه السياسي. وفيما يتعلق بالعينة، فقد تم استرجاع (2460) استبيانا، فيما تم استبعاد (40) استبيانا لعدم صلاحيتها للتحليل، فاستقرت العينة على (2460) شابا وشابة.

---

(107) انظر : دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الكتاب الإحصائي السنوي 2017، العدد 68، ص 4 وما بعدها.

(108) لمزيد من المعلومات حول اختيار حجم عينة الدراسة وموضوعية تمثيلها، والنظريات الإحصائية التي تستخدم في تحديد نسبة تمثيل العينة، انظر:

Z. Govindarajulu, Elements of Sampling Theory and Methods, Pearson,first Ed,1999.

**أداة الدراسة:**

قام الباحثون بجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال تصميم وتطوير استبانة غطت الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييمية لتحديد أهمية إجابات العينة المبحوثة. وتم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وتم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) وهي تمثل رقميا (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، والملحق رقم (1) يبين نموذج استبانة الدراسة كما تم توزيعه على المستجيبين.

وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء هي:

- **القسم الأول:** فقرات المتغيرات الأولية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، الاتجاه السياسي).
- **القسم الثاني:** الفقرات التي تبين مشاركة وأسباب عدم مشاركة الناخب الشاب الأردني، وفقرات محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني.
- **القسم الثالث:** الفقرات التي تقيس الأولويات المستقبلية لدى الناخب الشاب الأردني حول السلوك التصويتي في الانتخابات المحلية القادمة، وتقييم الناخب الشاب الأردني للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات.

وتم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لفقرات ومحاور الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) وهي تمثل رقميا (1،2،3،4،5) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

من 1.00- 2.33 قليل

من 2.34- 3.67 متوسط

من 3.68- 5.00 كبير

وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحد الأعلى للمقياس = (5) - الحد الأدنى للمقياس (1)

عدد الفئات المطلوبة (3)

$$\frac{5-1}{3} = 1.33$$

ثم إضافة الجواب (1.33) إلى نهاية كل فئة.

كما قام الباحثون بإخضاع استبانة الدراسة لعدة اختبارات هي:

- **أولا: اختبار الصدق الظاهري:**

لاختبار صدق الأداة الظاهري، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أساتذة إعلام وسياسة للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة، حيث أجريت بعض التعديلات على الاستبانة لتصبح أكثر وضوحا وصدقا في قياس موضوع الدراسة، والملحق رقم (2) يبين أسماء محكمي الاستبانة.

وللتأكد من ثبات الأداة، تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (150) شابا وشابه قبل إجراء الانتخابات والتصويت، وبعد أسبوعين من إجراء الانتخابات تم إعادة التطبيق على العينة نفسها باتباع أسلوب الاختبار وإعادته وحساب معامل ارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين، حيث بلغت قيمته (0.81)، واعتبرت درجة معامل الارتباط هذه مقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

- **ثانيا: اختبار ثبات الأداة:**

للتأكد من ثبات الأداة، فقد تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا للمجالات والأداة ككل، إذ تراوح بين (0.75-0.91)، واعتبرت هذه النسب مقبولة إحصائيا لغايات هذه الدراسة. والجدول الآتي يبين هذه المعاملات.

**الجدول (3) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ للمحاور والأداة ككل**

| رقم | المحور | عدد | الاتساق |
|---|---|---|---|

| | | الفقرات | الداخلي |
|---|---|---|---|
| 1 | المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | 6 | 0.75 |
| 2 | دوافع المشاركة في الانتخابات | 6 | 0.76 |
| 3 | مستوى المشاركة في الانتخابات | 6 | 0.79 |
| 4 | خصائص المرشح المفضل | 9 | 0.82 |
| 5 | أثر العلاقات الاجتماعية | 7 | 0.72 |
| 6 | أثر الدعاية الانتخابية | 8 | 0.80 |
| 7 | أثر مواقع التواصل الاجتماعي | 6 | 0.86 |
| 8 | التصويت للمرأة في الانتخابات | 6 | 0.70 |
| | **عدد المحاور ومتوسطها الحسابي** | **54** | **0.91** |

**المعالجة الإحصائية:**

تمت معالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة الحاسوب باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الأولية، وكذلك استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان أهمية متغيرات الدراسة. وأيضا استخدام معامل ف (f-test) لقياس الدلالة الإحصائية بين المتغيرات، بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي(One -Way ANOVA) لقياس التباين الإحصائي بين المتغيرات، واستخدام طريقة شيفيه (Scheffe Test) للاختبارات البعدية.

وقبل الحديث عن نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، سيتم وصف الخصائص العامة لعينة الدراسة تبعا للمتغيرات الأولية (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، دخل الأسرة، امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، الاتجاه السياسي)، وعلى النحو التالي:

**أولا: الخصائص العامة لعينة أفراد الدراسة الكلية للمشاركين وغير المشاركين في الانتخابات:**

وزعت العينة على (2460) شابا وشابة تبعا لعدة متغيرات أولية، وهي كالآتي:

**1. متغير الجنس:**

**الجدول (4): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الجنس**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | 1400 | 56.9 |
| أنثى | 1060 | 43.1 |
| **المجموع** | **2460** | **100.0** |

يتضح من الجدول رقم (4) أن عدد أفراد عينة الدراسة كان 2460 مبحوثا، حيث بلغ عدد المبحوثين الذكور(1400) وبنسبة (56.9%)، وبلغ عدد الإناث (1060) وبنسبة (43.1%).

وتختلف تلك النسب مع التركيبة الديموغرافية للمجتمع الأردني، ومع عدد المقترعين في الانتخابات، حيث تشير السجلات الرسمية الخاصة بأعداد المقترعين لزيادة أعداد الإناث المقترعات مقارنة مع أعداد المقترعين الذكور. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم سماح قانون الانتخاب الأردني للذكور العاملين في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بالانتخاب-باستثناء العاملين بصفة مدنية-، إضافة إلى عدم تمكن العاملين خارج الدولة من دبلوماسيين وعسكريين وغيرهم من المشاركة في الانتخابات، وكذلك العاملون يوم الاقتراع والذين أغلبهم من الذكور.

كما قيد القانون حق الانتخاب، حيث منع المنتسبين للقوات المسلحة والأمن العام أو الشرطة والدفاع المدني من الانتخاب. حيث نصت المادة 3 الفقرة ب من قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2016 على أنه "يوقف استعمال حق الانتخاب لمنتسبي القوات المسلحة والمخابرات العامة والأمن العام وقوات الدرك والدفاع المدني أثناء وجودهم في الخدمة الفعلية".

والهدف هو إبعاد هؤلاء العاملين عن الدولة من الصراعات السياسية التي إذا ما انقسموا فيها فسيؤدي ذلك إلى اختلال مرافقهم العامة.

**2. متغير العمر:**

**جدول (5): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير العمر**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| 18-21 | 435 | 17.7 |
| 22-25 | 1780 | 72.2 |

| | | |
|---|---|---|
| 26-30 | 245 | 10.0 |
| **المجموع** | **2460** | **100.0** |

وزع أفراد عينة الدراسة على ثلاث فئات عمرية، ويظهر من الجدول رقم (5) نتائج الدراسة المتعلقة بمتغير العمر، حيث بلغ عدد الأشخاص من ذوي الفئة 18-21 سنة (435) فردا وبنسبة 17.7%، في حين كان عدد الأشخاص من ذوي الفئة من 22-25 سنة (1780) فردا وبنسبة (72.2%) وكان عدد الأشخاص من ذوي الفئة العمرية من 26-30 سنة (245) فردا وبنسبة (10%).

وبين تقرير راصد للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات عام 2017 أن نسبة المقترعين الذين تراوحت أعمارهم بين 18-30 عاما وصلت إلى (33%) من مجموع المقترعين، فيما وصلت نسبة المقترعين الذين تراوحت أعمارهم من (31-35) عاما إلى (20%) من مجموع المقترعين، فيما وصلت نسبة المقترعين الذين تجاوزت أعمارهم 60 عاما إلى 11.5% من مجموع المقترعين.

**3. متغير الحالة الاجتماعية:**

**جدول (6): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الحالة الاجتماعية**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أعزب | 2168 | 88.1 |
| متزوج | 257 | 10.4 |
| مطلق | 35 | 1.4 |
| **المجموع** | **2460** | **100.0** |

يظهر الجدول رقم (6) نتائج الدراسة المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية، فقد كان (2168) شخصا من أفراد عينة الدراسة من غير المتزوجين، بنسبة (88.1%) من إجمالي عينة الدراسة، وبلغ عدد المتزوجين(257) شخصا بنسبة (10.4%) من إجمالي عينة الدراسة، أما المطلقون فقد بلغ عددهم (35) أشخاصًا بنسبة (1.4%).

وتتفق تلك النتائج مع بيانات دائرة الإحصاءات العامة التي أظهرت أن نسبة العنوسة بين الفتيات اللواتي لم يسبق لهن الزواج في الأردن في عام 2008، قد ارتفعت من نسبة (3.9%) عام 1995 إلى نسبة (4.5%) عام 2000 ثم إلى نسبة (7.8%) عام 2008.

كما أوضحت دراسة واقع العنوسة في العالم العربي، أن عدد الفتيات اللواتي تجاوزن الثلاثين عاما في الأردن تجاوز مئة ألف فتاة حتى نهاية عام 2007، وأن متوسط سن الزواج في الأردن يصل إلى (30) سنة للذكور و(29) سنة للإناث. كما أشارت الدراسة إلى انخفاض عقود الزواج من عشرة لكل ألف مواطن عام 1997 إلى 8 لكل ألف مواطن عام 2006. فيما بينت الدراسة ارتفاع نسبة العزاب من(38%) من الذكور عام 1997 إلى (49%) عام 2006.[109]

ويلعب العامل الاقتصادي الدور البارز في تأخر سن الزواج عند الشاب الأردني، فارتفاع مستويات البطالة والارتفاع المتزايد في الأسعار، ومستوى المعيشة دون زيادة مساوية له في الدخل، مع ما يقابل متطلبات الزواج من غلاء المهور، وتوفير المسكن والملبس والمعيشة الكريمة للزوجة قد ساهم بشكل مباشر في ارتفاع نسب العنوسة في الأردن.

**4. متغير مكان الإقامة:**

**جدول (7): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير مكان الإقامة**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| مدينة | 1543 | 62.7 |
| قرية | 814 | 33.1 |
| بادية | 79 | 3.2 |
| مخيم | 24 | 1.0 |
| **المجموع** | **2460** | **100.0** |

109إسماعيل الزيود وآخرون،(2010)، "واقع العنوسة في الوطن العربي" عمان.

يظهر الجدول رقم (7) نتائج الدراسة المتعلقة بمتغير مكان الإقامة، فقد كانت غالبية المبحوثين من سكان المدن، وبلغت نسبتهم (62.7%) وشكلت نسبة المبحوثين من سكان القرى (33.1%) ونسبة سكان البادية (3.2%)، ونسبة سكان المخيمات (1.0%)، وهذا التوزيع يتوافق مع نسبة التحضر في الأردن والتي بلغت حسب دائرة الإحصاءات العامة (88%) في عام 2016.

ويعود نسبة تدني مشاركة الأردنيين من أصول فلسطينية من المقيمين داخل المخيمات في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات، إلى حرمانهم من انتخاب أعضاء اللجان المسؤولة عن تقديم الخدمات لهم، في وقت يمنح فيه الأردنيون من أصول فلسطينية من المقيمين خارج المخيمات إضافة للحق بالمشاركة في الانتخابات النيابية ترشحا واقتراعا، الحق بالمشاركة في الانتخابات البلدية ترشيحا واقتراعا(110).

وفي العام 2011 ظهرت أصوات داخل المخيمات تطالب بانتخاب لجان تحسين الخدمات، لكنه مطلب قوبل برفض شديد من قبل السلطة الفلسطينية، مبررة قرارها "بالحفاظ على حق العودة ورفض التوطين".

وشهدت المخيمات نقاشا واسعا حول المشاركة في مجالس المحافظات (اللامركزية) الذي حدد لها القانون مهام تنموية تبتعد عن الخدمات التي ستواصل البلديات الاضطلاع بتقديمها. وسيطرت على النقاش تساؤلات ومخاوف تتصل بمستقبل قضية اللاجئين، وما إذا كان إشراك المخيمات في مجالس المحافظات مقدمة لإلغاء الأونروا، والحلول النهائية للقضية الفلسطينية، ومدى الاستفادة التي قد تتحقق للمخيمات من المشاريع التنموية في المحافظات التي تقع ضمن حدودها، خصوصا أن مقولة الوطن البديل ترى أي تحسين على واقع المخيمات أو سكانها مدخلا للتوطين والتنازل عن حق العودة(111).

إن مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن فتحت الباب على مصراعيه أمام مسألة الهوية الوطنية، فالهوية تعد محفزا هاما للانخراط في العمل السياسي، الأردنيون من أصول فلسطينية عبروا عن مطالبهم في تمثيل عادل لهم في مختلف مؤسسات الدولة

---

(110) محمد عرسان، ندوة "عزوف الأردنيين من أصول فلسطينية عن المشاركة في الانتخابات، لماذا وإلى متى؟ العربي الجديد، 26 أغسطس 2017، على الرابط التاليhttps://arabi21.com/story/1030272 "

(111) محمد فضيلات، العزوف في الانتخابات الأردنية: فقدان الأمل باحتمالات التغيير، العربي الجديد، الجمعة 18-8-2017، على الرابط التاليhttps://www.alaraby.co.uk/politics/2017/8/17

الأردنية، بوسائل ومناسبات عديدة، مؤكدين على ضرورة إعادة النظر بكافة القوانين الناظمة للحياة السياسية وفي مقدمتها قانون الانتخاب[112].

**5. متغير المستوى التعليمي:**

**جدول (8): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير المستوى التعليمي**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ثانوية عامة فما دون | 165 | 6.7 |
| دبلوم | 578 | 23.8 |
| جامعي | 1554 | 63.1 |
| دراسات عليا | 163 | 6.6 |
| **المجموع** | **2460** | **100.0** |

وفق معطيات الجدول رقم (8) فقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة من ذوي المستوى التعليمي توجيهي فما دون (165) فردا وبنسبة (6.7%)، كما بلغ عدد الأفراد للمستوى التعليمي دبلوم (578) فردا وبنسبة (23.8%)، في حين كان أكثرية أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي الجامعي (1554) وبنسبة (63.1%)، وبلغ عدد طلاب الدراسات العليا (163) فردا وبنسبة (6.6%). وتنسجم هذه النسب مع واقع المجتمع الأردني كمجتمع متعلم ونسبة الأمية فيه منخفضة جدا، حيث تبلغ (8.9%) وهي ثالث أدنى نسبة في العالم العربي بعد الكويت والأراضي الفلسطينية، ويحتل النظام التعليمي مرتبة متقدمة في العالم العربي[113]. كما تتوافق مع نتائج مسح العمالة والبطالة للعام 2016 حول مستوى التعليم التي بينت أن نسبة الأميين من الشباب قد شكلت نسبة ضئيلة بلغت 8% فقط، وشكل حملة المؤهلات ما دون الثانوية العامة (52%) من عدد السكان، في حين شكل حملة المؤهل الثانوي فأعلى ما نسبته

(112 )لمزيد من المعلومات حول إشكالية الهوية الوطنية في الأردن انظر الدراسة التالية :

Mohammed Torki Bani Salameh & Khalid Issa El-Edwan (2016) The identity crisis in Jordan: historical pathways and contemporary debates, Nationalities Papers, 44:6, 985-1002, DOI: 10.1080/00905992.2016.1231454.

(113) محمد تركي بني سلامة.(2013)، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية، مؤسسة المستقبل ومركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان، الأردن، ص47.

(38%) من عدد السكان، كما أشارت النتائج أيضا إلى أن نسبة الملتحقين من الشباب بالدراسة قد بلغت (96% )[114].

**6. متغير مستوى دخل الأسرة الشهري:**

**جدول (9): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير مستوى دخل الأسرة الشهري**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| متدنٍ | 1204 | 48.9 |
| متوسط | 841 | 34.2 |
| متوسط مرتفع | 293 | 11.9 |
| مرتفع | 122 | 5.0 |
| **المجموع** | **2460** | **100.0** |

يظهر من الجدول (9) أن (48.9%) من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى أسر ذات دخل متدنٍ، في حين كانت نسبة ذوي الدخل المتوسط 34.2%، وكانت نسبة من ينتمون إلى أسر ذات دخل متوسط مرتفع (11.9%)، وأخيرا كانت نسبة ذوي الدخل المرتفع (5%).

وهذه النتائج تتوافق مع مسوحات دائرة الإحصاءات العامة، التي بينت أن(33.4%) من العاملين عام 2016 يبلغ متوسط دخلهم الشهري أقل من 300 دينار أردني[115]. كما تتوافق مع بعض الدراسات التي بينت أن (18%) من العاملين بأجر، تبلغ أجورهم الشهرية 200 دينار فأقل، و(57.0%) منهم تبلغ أجورهم الشهرية (400) دينار فأقل، ونسبة (75.6%) أجورهم أقل من (500) دينار[116].

**7. متغير امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي:**

(114) دائرة الإحصاءات العامة، حالة العمالة والبطالة في الأردن لعام 2016، مديرية الإحصاءات الاقتصادية، نيسان 2017، ص120.

(115) دائرة الإحصاءات العامة، حالة العمالة والبطالة في الأردن لعام 2016، مديرية الإحصاءات الاقتصادية، نيسان 2017،ص18-19.

(116) مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، تقرير العمل اللائق في الأردن 2011 فجوة بين المعايير الدولية والواقع الممارس في الأردن، سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني، تشرين الثاني،2011، ص9 .

**جدول (10): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي**

| الفئات | التكرار | النسبة |
| --- | --- | --- |
| نعم | 2385 | 97.0 |
| لا | 75 | 3.0 |
| **المجموع** | **2460** | **100.0** |

يبين الجدول (10) أن من يمتلكون حساباً على مواقع التواصل الاجتماعي (2385) فردا وبنسبة (97%) من عدد أفراد العينة. ثم جاءت نسبة من لا يمتلكون موقعا على حساب شبكات التواصل الاجتماعي (75) فردا وبنسبة (3%)، وهو ما يدل على ارتفاع نسبة المشتركين في الإنترنت في الأردن. والدور الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي في حياة الشباب. وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (المشاقبة:2016)[117] التي بينت أن وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورا مهما في تنمية الوعي السياسي للطلبة في الجامعات الأردنية.

وقد ارتبطت موجة الاحتجاجات والثورات التي اجتاحت المنطقة العربية مطالبة بالتغيير، من قبل شريحة الشباب، بتنامي دور شبكات التواصل الاجتماعي، والتي وجد فيها الشباب العربي منفذا للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورغباتهم في التغيير، حتى غدت بمثابة محرك فاعل ومؤثر في الثورات والمظاهرات والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية[118]، كما لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورا مهما في المظاهرات الاحتجاجية التي وقعت في المنطقة العربية، بحيث أصبح البعض منها كموقع (الفيس بوك) مركزا للمعارضة، يتم من خلاله التواصل بين منتسبي الأحزاب السياسية والناشطين سياسيا، للتنسيق فيما بينهم سياسيا، والتحريض ضد الحكومة[119]. أما الجدول رقم(10) فيظهر الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي المستخدمة من أفراد العينة.

(117) عاهد مشاقبة وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(118) الدليمي، عبدالرزاق (2011)، الفيسبوك والتغيير في تونس ومصر، المؤتمر العلمي، دور وسائل الإعلام في التحولات المجتمعية في الوطن العربي، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، إربد.

(119) أحمد رضوان، اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة 25 يناير 2011، المؤتمر العلمي، دور وسائل الإعلام في التحولات المجتمعية، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، إربد.

**الجدول (11): التكرارات والنسب المئوية للحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي**

| موقع التواصل | الإجابات | |
|---|---|---|
| | التكرار | النسبة |
| فيس بوك | 2360 | 95.7 |
| لينكيدن | 95 | 3.8 |
| تويتر | 333 | 13.4 |
| انستجرام | 395 | 16 |
| واتساب | 2381 | 96.6 |
| أخرى | 135 | 5.4 |
| **المجموع** | **2460** | **100.0** |

يلاحظ من النسب الواردة، في الجدول رقم (11) أن أعلى نسبة مئوية من أفراد العينة يمتلكون حساباً على موقع واتس آب للتواصل الاجتماعي، حيث بلغت (96.6%) من حجم العينة، ثم جاء في المرتبة الثانية من يملك موقعا على موقع فيس بوك وبنسبة (95.7%)، يليها ممن يملكون موقعا على موقع أنستجرام وبنسبة (16%) ثم ممن يملكون موقعا على موقع تويتر وبنسبة13.4%، فيما كانت نسبة من لم يصرح باسم موقع التواصل الاجتماعي الذي يتعامل معه (5.4%) وجاء من يتعامل مع موقع (لينكيدن) في المرتبة الأخيرة وبنسبة (3.8%).

وتتوافق تلك النتائج مع تصنيف "ماكويل" للدوافع والحاجات التي تؤدي إلى استخدام الفرد لوسائل الإعلام على أساس وظائف أساسية ومنها، وظيفة الإعلام ووظيفة الترفيه ووظيفة التماسك والتفاعل الاجتماعي، فبالنسبة لوظيفة الإعلام فهي تتمثل في رغبة الفرد في معرفة ما يدور من وقائع وأحداث تحيط به في المجتمع والعالم الخارجي، أما وظيفة الترفيه فتتمثل في حاجة الفرد إلى الهروب من المشكلات والراحة وملء الفراغ والمتعة الجمالية وغيرها من أسباب الترفيه، فيما تتمثل وظيفة التماسك والتفاعل الاجتماعي في حاجة الفرد للتفاعل مع الآخرين، والحوار ودعم القدرة على التواصل مع الآخرين[120].

(120) دنيس مكويل. الإعلام وتأثيراته، دراسات في بناء النظرية الإعلامية. الطبعة الأولى، تعريب عثمان العربي مطابع دار طيبة، الرياض، 1992م،ص62.

وكذلك تتفق مع دراسة رأفت عبد الرازق[121] التي توصلت إلى أن نسبة كبيرة من الشباب العراقي بإنشاء صفحات معينة للتعليق على ما يحدث في العراق، ونشر أخبار تتعلق بما يدور في الساحة. ودراسة المشاقبة وآخرون [122]، والتي توصلت إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي لها دور كبير في تشكيل الوعي السياسي للطلبة الشباب الأردنيين.

**8. متغير الاتجاه السياسي:**

**جدول (12): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الاتجاه السياسي**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| إسلامي | 569 | 23.1 |
| قومي | 105 | 4.3 |
| ليبرالي | 45 | 1.8 |
| وطني | 1340 | 54.5 |
| يساري | 39 | 1.6 |
| غير ذلك | 362 | 14.7 |
| **المجموع** | **2460** | **100.0** |

يلاحظ من النسب الواردة، في الجدول رقم (12) أن أعلى نسبة مئوية من أفراد العينة كانت من أصحاب الاتجاه السياسي الوطني، حيث بلغت (54.5%) من حجم العينة، تليها فئة أصحاب الاتجاه السياسي الإسلامي (23.1%)، تليها فئة الذين لم يحددوا اتجاههم السياسي (14.7%). ثم أصحاب الاتجاهات السياسية القومية بنسبة (4.3%) ثم أصحاب الاتجاهات السياسية الليبرالية (1.8%) ثم أصحاب الاتجاهات السياسية اليسارية(1.6%).

(121) رأفت عبد الرازق، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي : دراسة ميدانية لحالة الحراك الشعبي في العراق على عينة من طلبة جامعات كل من الموصل والأنبار وتكريت للفترة من 1-3-2013 ولغاية1-6-2013، رسالة ماجستير، جامعة البتراء الأردنية، كلية الآداب والعلوم، قسم الصحافة والإعلام، 2013، ص930.

(122) عاهد مشاقبة وآخرون، مرجع سابق، ص 35.

وتلك النتائج تتوافق مع ما بينته الهيئة المستقلة للانتخاب من أن المشاركة الحزبية في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات اقتصرت على 81 مرشحا للبلديات و1315 مرشحا ومرشحة لمجالس المحافظات، من أصل 6950 مرشحا. وأن تلك الأحزاب لم تحصل إلا على (3.5%) من مجموع المقاعد البالغة (2444) مقعدا تمثل المجالس المحلية والبلدية وأمانة عمان ومجالس المحافظات، فيما ذهبت باقي المقاعد إلى أصحاب التوجهات الوطنية المستقلة، وغير الحزبيين. كما أن تلك الأحزاب لم تحصل على رئاسة (6) بلديات من أصل (100) بلدية ذهبت في معظمها لحزب جبهة العمل الإسلامي، وتعكس الأرقام السابقة ضعف الاتجاهات السياسية المرتبطة بالتيارات العلمانية سواء كانت ليبرالية أو يسارية، وارتفاع نسبة التوجهات ذات المرجع الوطني في توجهاتها السياسية وارتفاع نسبة التدين في المجتمع الأردني[123].

**ثانيا: الخصائص العامة لعينة المشاركين في الانتخابات:**

قبل الحديث عن الخصائص العامة لأفراد العينة التي شاركت في الانتخابات، يتوجب تحديد أعدادهم ونسبتهم مقارنة مع غير المشاركين، وكما يوضحه الجدول رقم (13):

**جدول (13): التكرارات والنسب المئوية حسب المشاركة في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في هذا العام 2017**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 1050 | 42.6 |
| لا | 1410 | 47.4 |
| **المجموع** | **2460** | **100.0** |

يبين الجدول (13) أن من شارك في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (1050) فردا وبنسبة (42.6%) من عدد أفراد العينة. ثم جاءت نسبة من لم يشارك في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (1410) فردا وبنسبة (47.4%)، وهو ما يدل على ضعف نسبة المشتركين في الانتخابات في الأردن من فئة الشباب. وتقترب تلك النتائج مع النتائج النهائية المعلنة من قبل الهيئة المستقلة للانتخابات، حيث أوضحت

(123) أيمن خاطر، عبدالله المجالي،مرجع سبق ذكره، ص 8.

النتائج أن مشاركة الشباب في الانتخابات شكلت ما نسبته (43%) من نسبة المقترعين الكلي[124].

ومن المحتمل أن يكون من أسباب تراجع حالة الإحساس بالانتماء للوطن، تعود إلى تكلس النخب على مستويات المؤسسات السياسية، الذي يتمثل في حالة ضعف "دوران النخب" داخل هذه المؤسسات، والهشاشة السياسية التي تشهدها عمليات الانتقال النخبوي[125]، ومبدأ التوريث، وتفشي ظاهرة المحسوبيات والواسطات والشللية، وفقدان الثقة لدى الشباب من مجرد التفكير بالانتماء لحزب ما، أو العمل ضمن مؤسسات المجتمع المدني. نتيجة المناخ السياسي العام وغلبة الأجهزة الأمنية وسيطرتها على آلية اتخاذ القرارات حيث تلعب دورا كبيرا في عدم تحفيز وتشجيع الشباب ودفعهم إلى الانتماء للأحزاب، وخاصة تلك غير المؤيدة للنظام، أو التي تطالب بالإصلاحات ومحاربة الفساد والشللية وتطبيق قواعد الدستور وسيادة القوانين[126] . بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية الصعبة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وضآلة فرص العمل، وتفشي حالة اللامبالاة السياسية نتيجة هشاشة الثقة بالمؤسسات السياسية وتقهقر قيم العدالة والمساواة.

أما **الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة المشاركين** تبعا للمتغيرات الأولية، فيمكن تناولها كالآتي:

**1. متغير الجنس:**

**جدول (14): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الجنس**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | 602 | 57.3 |
| أنثى | 448 | 42.6 |

(124) الهيئة المستقلة للانتخابات، نتائج انتخابات البلديات ومجالس المحافظات 2017.

(125) لمزيد من التفاصيل انظر:

Khalid Aledwan et al. Elite Circulation: Case Study of the Jordanian Parliament:1989-2016. Dirasat: Human and Social Sciences. Jordanian University. Vol.45.No.4.2018.pp 262-270.

(126) حسين الحسين.(2017)، الشباب والانتخابات: دراسة في محددات العزوف الانتخابي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد سطيف2، الجزائر،ص46.

| المجموع | 1050 | 100 |
|---|---|---|
| حجم العينة الكلي | 2460 | 42.6 |

يبين الجدول (14) أن (1050) من أصل (2460) شارك في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات من الجنسين وبنسبة (42.6%) من حجم العينة الكلي. وبلغ عدد الذكور المشاركين في الانتخابات (602) وبنسبة (57.3%) من عدد أفراد العينة. فيما جاءت نسبة من شارك في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات من الإناث (448) وبنسبة (42.6%). وتلك النتائج تتوافق مع نسب المشاركة في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات التي أعلنتها الهيئة المستقلة للانتخابات، حيث بينت أن (35.1%) من الذكور و(28.7%) من الإناث قد شارك في الانتخابات [127].

وتفيد هذه النتائج أن مشاركة الذكور في الانتخابات أكبر بكثير من مشاركة الإناث، ويعزو فريق البحث ذلك إلى أن الإناث أقل اهتماما بالشؤون السياسية وبالشؤون العامة.

وقد يفسر انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات، إلى اعتقاد الناخبين الشباب الأردنيين، أنهم لا يستطيعون إحداث تغييرات كبيرة على صعيد النظام السياسي، سواء أكان في اختيار الأشخاص لتولي المناصب الرسمية أم في صياغة السياسات العامة، مما ينعكس على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يسمى بفقدان الفعالية أو فقدان القدرة، وأن عدم المشاركة قد يلفت انتباه صانع القرار السياسي إلى ذلك، مما يمنحهم في المستقبل فرصة أكبر للمشاركة في صياغة السياسات العامة للدولة.

**2. متغير العمر:**

**جدول (15): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير العمر**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| 18-21 | 323 | 30.7 |
| 22-25 | 502 | 47.8 |
| 26-30 | 225 | 21.4 |
| **المجموع** | **1050** | **100.0** |

(127) الهيئة المستقلة للانتخابات، نتائج انتخابات البلديات ومجالس المحافظات 2017.

يظهر من الجدول رقم (15) أن الفئة 22-25 سنة هي أكثر الفئات مشاركة في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات حيث بلغت (47.8%) من عدد أفراد العينة، في حين كان عدد الأشخاص من ذوي الفئة من 18-21 سنة (323) فردا وبنسبة (30.7%) في حين كان عدد الأشخاص من ذوي الفئة العمرية من 26-30 سنة (225) فردا وبنسبة (21.4%).

**3. متغير الحالة الاجتماعية:**

**جدول (16): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الحالة الاجتماعية**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أعزب | 793 | 75.5 |
| متزوج | 226 | 21.6 |
| مطلق | 31 | 2.9 |
| **المجموع** | **1050** | **100.0** |

يظهر الجدول رقم (16) نتائج الدراسة المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية، فقد كان (793) شخصاً من أفراد عينة الدراسة ممن شارك في الانتخابات من غير المتزوجين، بنسبة(75.5 .%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغ عدد المشاركين في الانتخابات من المتزوجين (226) شخصا بنسبة (21.6%) من إجمالي عينة الدراسة، أما من شارك من فئة المطلقين فقد بلغ عددهم (31) شخصاً بنسبة (2.9%).

**4. متغير مكان الإقامة:**

**جدول (17): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير مكان الإقامة**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| مدينة | 810 | 77.1 |
| قرية | 149 | 14.1 |
| بادية | 75 | 7.1 |
| مخيم | 16 | 1.5 |
| **المجموع** | **1050** | **100.0** |

يظهر الجدول رقم (17) أن غالبية المبحوثين المشاركين في الانتخابات كانت من سكان المدن، وبلغت نسبتهم (77.1%) في حين شكلت نسبة المبحوثين ممن شاركوا في الانتخابات من سكان القرى (14.1%) ونسبة سكان البادية (7.1%)، ونسبة سكان المخيمات (1.5%). وهذا التوزيع يقترب من نسب التحضر في الأردن التي تبلغ (88%) وأن نسبة سكان القرى والبادية في الأردن لا تشكل سوى (22%) من عدد سكان الأردن.

**5. متغير المستوى التعليمي:**

**جدول (18): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير المستوى التعليمي**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| توجيهي فما دون | 55 | 5.2 |
| دبلوم | 864 | 82.2 |
| جامعي | 65 | 6.1 |
| دراسات عليا | 36 | 3.4 |
| **المجموع** | **1050** | **100.0** |

وفق معطيات الجدول رقم (18) فقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة من ذوي المستوى التعليمي دبلوم الذين شاركوا في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (55) فردا وبنسبة (5.2%)، فيما بلغ عدد الأفراد ممن مستواهم التعليمي ماجستير (65) فردا وبنسبة 6.1%، أما من الذين شاركوا في الانتخابات من المستوى التعليمي الجامعي فقد بلغ عددهم (864) وبنسبة (82.2%)، وبلغ عدد من شارك ممن مستواهم العلمي دكتوراه (36) فردا وبنسبة (3.4%).

**6. متغير دخل الأسرة الشهري:**

**جدول (19): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير مستوى دخل الأسرة الشهري**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| متدنٍ | 638 | 60.7 |
| متوسط | 335 | 31.9 |
| متوسط مرتفع | 60 | 5.7 |
| مرتفع | 17 | 1.6 |

| | | |
|---|---|---|
| **المجموع** | **1050** | **100.0** |

يظهر من الجدول (19) أن (60.7%) من أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون إلى أسر ذات دخل متدنٍ قد شاركوا في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات، في حين كانت نسبة من شارك من ذوي الدخل المتوسط (31.9%)، وكانت نسبة من شارك في الانتخابات ممن ينتمون إلى أسر ذات دخل متوسط مرتفعة (5.7%)، وأخيرا كانت نسبة مشاركة من هم من ذوي الدخل المرتفع (1.6%) من عدد المشاركين في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات.

**7. متغير امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي:**

**جدول (20): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 983 | 93.6 |
| لا | 67 | 6.4 |
| **المجموع** | **2176** | **100.0** |

يبين الجدول (20) أن من شارك في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات ويمتلك موقعا للتواصل الاجتماعي (2109) أفراد وبنسبة (93.6%) من عدد أفراد العينة. ثم جاءت نسبة من لم يشارك في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات ويمتلك موقعا للتواصل الاجتماعي(67) فردا وبنسبة (6.4%)، وهو ما يدل على ارتفاع نسبة من يملكون موقعا للتواصل الاجتماعي وشارك في الانتخابات من فئة الشباب. أما الجدول التالي رقم (21)، فيتناول نوع حساب موقع التواصل الاجتماعي للفئة المشاركة في الانتخابات.

**جدول (21): التكرارات والنسب المئوية للحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي**

| مواقع التواصل الاجتماعي | الإجابات | |
|---|---|---|
| | التكرار | النسبة |
| فيس بوك | 1015 | 96.6 |
| لينكيدن | 85 | 8.0 |
| تويتر | 488 | 46.4 |
| انستجرام | 229 | 21.8 |
| واتساب | 1025 | 97.6 |
| **أخرى** | **40** | **3.8** |

يلاحظ من النسب الواردة، في الجدول رقم (21) أن أعلى نسبة مئوية من أفراد العينة الذين شاركوا في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات يمتلكون حساباً على موقع واتس آب للتواصل الاجتماعي، حيث بلغت (97.6%) من العينة، ثم جاء في المرتبة الثانية من يملك موقعا على موقع فيس بوك وبنسبة (96.6%)، يليها ممن يملكون موقعا على موقع تويتر وبنسبة (46.4%) ثم ممن يملكون موقعا على موقع انستجرام وبنسبة (21.8%).

وهو ما يتوافق مع دراسة (بني سلامة وعنانزة: 2018) التي بينت أن أكثر استخدام لوسائل التواصل الاجتماعي في الأردن بين الشباب هو الواتس آب والفيس بوك.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن استعمال الإنترنت في الدول التي تصنف بأنها غير ديمقراطية، ساعدت في كسْر الطوق على عدد من الجماعات السياسية، مما دفع قسما من هذه الدول إلى الاعتقاد بأن التكنولوجيا الحديثة لوسائل الاتصال، أصبحت عدو النظم السياسية التي تنتهك حقوق الأفراد، وذلك لأن الإعلام الجديد أضحى يؤثر في الحياة السياسية في المجتمعات، ويساعد في بناء أفراد يمتلكون مستويات عالية من الديمقراطية والمشاركة السياسية(128).

(128) انتصار عبد الرزاق، والساموك، صفد، الإعلام الجديد، جامعة بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة. 2011، ص57 .

**8. متغير الاتجاه السياسي:**

**الجدول (22): التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الاتجاه السياسي**

| الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| إسلامي | 280 | 26.7 |
| قومي | 85 | 8.1 |
| ليبرالي | 80 | 7.6 |
| وطني | 503 | 47.9 |
| يساري | 64 | 6.1 |
| غير ذلك | 38 | 3.6 |
| **المجموع** | **1050** | **100.0** |

يلاحظ من النسب الواردة، في الجدول رقم (20) أن أعلى نسبة مئوية من أفراد العينة ممن شارك في الانتخابات كانت من أصحاب الاتجاهات السياسية الوطنية، حيث بلغت (47.9%) من العينة، يليها أصحاب الاتجاهات السياسية الإسلامية وبنسبة (26.7%)، ثم كانت مشاركة أصحاب الاتجاهات السياسية القومية بنسبة (8.1%) ثم أصحاب الاتجاهات السياسية الليبرالية (7.6%) ثم أصحاب الاتجاهات السياسية اليسارية (6.1%). فيما بلغت نسبة من لم يحددوا اتجاههم السياسي (3.6%). وتعكس الأرقام السابقة ارتفاع نسبة المصوتين من أصحاب الاتجاهات الوطنية أولا والإسلامية ثانيا. وتعكس هذه النسب أيضا حضورا قويا للاتجاهات الوطنية، وبفارق كبير عن باقي الاتجاهات، وهذا يبرهن على ضعف الأحزاب السياسية وتأثيرها في الانتخابات المحلية كما هو الحال على المستوى القومي.

## الفصل الثالث

## عرض نتائج الدراسة وتحليلها

يتناول هذا الفصل من الدراسة الإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها على النحو الآتي:

**أولا/ تساؤلات الدراسة:**

**1- ما أسباب عدم المشاركة في الانتخابات؟**

يبين الجدول (23) أن المتوسطات الحسابية للإجابات المتعلقة بعدم أسباب المشاركة في الانتخابات تراوحت ما بين (2.38-3.97)، وجاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على "لأنها تهدف لتحقيق مصالح شخصية للمرشحين فقط." في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.97) وبدرجة تقدير كبيرة. وجاءت فقرة "لقناعتي بعدم قدرة المرشحين على أداء دورهم بالشكل المطلوب" في المرتبة الثانية.

ويعتقد فريق البحث أن هناك فجوة بين خطاب المرشح والواقع، فما يقدمه من صورة مشرقة للإنجازات التي يمكن أن يقدمها، وما بين سلوكه بعد نجاحه في الانتخابات، وهو ما جعل هناك أزمة ثقة ومصداقية بين الطرفين، وجعل الشباب يحجم عن المشاركة السياسية.

وتكشف إحدى الدراسات، أن سلوك النخب السياسية العربية في السلطة والمعارضة يتميز بصفتين رئيسيتين: غياب المبادرة وتغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة، وقد أدى هذا النوع من السلوك السلبي للنخب إلى نتيجتين كل منهما تمثل عقبة في طريق التحول نحو الديمقراطية، الأولى: هي إفلاس الثقافة السياسية للنخب العربية، فانشغالها بمصالحها الشخصية أو الحزبية الضيقة جعلها لا تلتفت إلى تطوير برامجها السياسية لتجعلها متوالية مع متطلبات المصلحة الاجتماعية العامة، والنتيجة الثانية: وهي على علاقة بالأولى، ونجدها تتمثل بالعزوف التدريجي عن الاهتمام بالسياسة، ذلك أن جمود دوران النخب السياسية وسلوكها المحافظ والسلبي أفقدها المصداقية في نظر الناس[129].

(129) ثامر كامل محمد، إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة 22، العدد 251، بيروت، يناير 2000، ص 119 .

**جدول (23): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أسباب عدم المشاركة في الانتخابات مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | الفقرات | معارض بشدة | | معارض | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | | | |
| 1 | 3 | لأنها تهدف لتحقيق مصالح شخصية للمرشحين فقط. | 6 | 2.1 | 24 | 8.5 | 55 | 19.4 | 86 | 30.3 | 113 | 39.8 | 3.97 | 1.060 | كبيرة |
| 2 | 4 | لقناعتي بعدم قدرة المرشحين على أداء دورهم بالشكل المطلوب. | 7 | 2.5 | 25 | 8.8 | 66 | 23.2 | 83 | 29.2 | 103 | 36.3 | 3.88 | 1.076 | كبيرة |
| 3 | 2 | لعدم ثقتي بنزاهة الانتخابات . | 10 | 3.5 | 36 | 12.7 | 75 | 26.4 | 82 | 28.9 | 81 | 28.5 | 3.66 | 1.124 | متوسطة |
| 4 | 12 | كتعبير عن عدم الرضا عن الوضع السياسي في البلاد. | 22 | 7.7 | 42 | 14.8 | 84 | 29.6 | 54 | 19.0 | 82 | 28.9 | 3.46 | 1.262 | متوسطة |
| 5 | 7 | نظرا لتزوير الانتخابات في الماضي بشكل فاضح. | 18 | 6.3 | 46 | 16.2 | 94 | 33.1 | 60 | 21.1 | 66 | 23.2 | 3.39 | 1.188 | متوسطة |
| 5 | 11 | بسبب إحباطي من الوضع العام في البلاد. | 23 | 8.1 | 47 | 16.5 | 74 | 26.1 | 75 | 26.4 | 65 | 22.9 | 3.39 | 1.232 | متوسطة |
| 7 | 9 | لأني أستغل العطلة يوم الانتخاب للراحة. | 41 | 14.4 | 57 | 20.1 | 75 | 26.4 | 45 | 15.8 | 66 | 23.2 | 3.13 | 1.362 | متوسطة |
| 8 | 8 | بسبب الازدحام في مركز الاقتراع . | 40 | 14.1 | 53 | 18.7 | 79 | 27.8 | 68 | 23.9 | 44 | 15.5 | 3.08 | 1.268 | متوسطة |
| 9 | 1 | لأني غير مهتم بالشأن العام . | 35 | 12.3 | 55 | 19.4 | 113 | 39.8 | 48 | 16.9 | 33 | 11.6 | 2.96 | 1.150 | متوسطة |
| 10 | 5 | لأني لا أعرف أحدا من المرشحين. | 38 | 13.4 | 67 | 23.6 | 90 | 31.7 | 50 | 17.6 | 39 | 13.7 | 2.95 | 1.224 | متوسطة |
| 11 | 10 | لعدم تمكني من تحديد مركز الاقتراع المحدد لي. | 67 | 23.6 | 89 | 31.3 | 87 | 30.6 | 23 | 8.1 | 18 | 6.3 | 2.42 | 1.124 | متوسطة |
| 12 | 6 | لأن دائرتي الانتخابية بعيدة عن مكان إقامتي. | 79 | 27.8 | 84 | 29.6 | 75 | 26.4 | 25 | 8.8 | 21 | 7.4 | 2.38 | 1.191 | متوسطة |

فيما جاءت فقرة "لعدم ثقتي بنزاهة الانتخابات" في المرتبة الثالثة، وفقرة "نظرا لتزوير الانتخابات في الماضي بشكل فاضح" في المرتبة الخامسة، ويعزى ذلك الشعور إلى تزوير الانتخابات البلدية والبرلمانية لأكثر من دورة، أما السبب الثاني فهو تآكل مصداقية المرشحين في تنفيذ وعودهم الانتخابية، وتراجع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخصوصا في ظل المديونية الكبيرة للبلديات، وتراجع الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة المقدمة للمواطنين . وجاءت فقرة فقرة "كتعبير عن عدم الرضا عن الوضع السياسي في البلاد" في المرتبة الرابعة و"بسبب إحباطي من الوضع العام في البلاد" في المرتبة الخامسة.

بينما جاءت الفقرة رقم (6) ونصها "لأن دائرتي الانتخابية بعيدة عن مكان إقامتي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.38) وبدرجة تقدير متوسطة.

وقد انطلقت في الرابع عشر من كانون ثاني عام (2011) مسيرات احتجاجية، في العديد من المدن الأردنية، أطلق عليها (يوم الغضب الأردني) متأثرة بموجة الاحتجاجات والمسيرات التي اندلعت في عدد من الدول العربية، وخاصة في تونس ومصر، وكان من الأسباب الرئيسة لهذه الاحتجاجات تردي الأوضاع الاقتصادية، وانتشار الفساد، وغلاء الأسعار، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وطالب المنظمون لهذه المسيرات والاحتجاجات، التي بلغت أكثر من خمسة آلاف مسيرة واعتصام وفعالية خلال عام 2011 (العرب اليوم، 19-1-2012)، بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتحظى هذه المسيرات والاحتجاجات بمشاركة من أحزاب المعارضة والنقابات المهنية والحركات الشبابية ومؤسسات المجتمع المدني والمجموعات المستقلة. وقد ساهم الحراك في الأردن في ظهور اتجاهين مختلفين، الأول يدعو إلى إبقاء السلطة في ممارسة ضبط متطلبات التطور الديمقراطي من خلال الإشراف المباشر أو غير المباشر على خطوات الإصلاح. والثاني يطالب بضرورة تقليص سلطة الدولة على اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني قادرة على أداء دور في النمو الديمقراطي[130].

(130) بني سلامة، محمد، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة نوعية وميدانية، مرجع سبق ذكره، ص 44.

لقد انعكس الربيع العربي على الشباب الأردني في زيادة وعيه السياسي، حيث انتقل من الممارسة السياسية التقليدية المتمثلة في الأنشطة الانتخابية والانضمام والعمل الحزبي والمجالس السياسية والعمل الجماعي أو التعاوني، واتصالات المبادأة مع المسؤولين في الحكومة لبث قضايا اجتماعية، إلى ممارسات سياسية غير تقليدية والمتمثلة بالخروج إلى الشارع والمطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد السياسي.

وتبين النتائج أن عدم مشاركة الناخب الشاب الأردني في عملية التصويت ترتبط بقناعة الشباب في أن الانتخابات تهدف لتحقيق مصالح شخصية للمرشحين، وعدم قدرة المرشحين على أداء دورهم بالشكل المطلوب، ولعدم الثقة بنزاهة الانتخابات، وعدم الرضا عن الوضع السياسي في البلاد، وهو يختلف مع دراسة (رياض:2014) التي اعتبرت أن البعد الديني أبرز محددات السلوك الانتخابي، فضلا عن المحددات الأخرى كالثقافة السياسية للناخب والانقسام الاجتماعي والنظام الحزبي.

والمحصلة لما سبق، فإن هذا التساؤل يهدف لإظهار أسباب الامتناع عن التصويت في الانتخابات المحلية، ويتضح أن ممارسة حرية حق الانتخاب بالنسبة للشباب بالعزوف عن المشاركة؛ أثر سلبيا في نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية، وكذلك في ظهور حالة "الامتناع التصويتي" وهو شكل آخر من أشكال السلوك التصويتي، فالتصويت هو شكل من أشكال إعمال الحرية، كما هو الامتناع عن التصويت، سواء تم اعتباره حرية سلبية أم إيجابية، إذ إنه في الحقيقة السياسية، تصويت على حالة رفض لأحد مظاهر وأشكال العملية السياسية داخل الدولة، وإرسال رسائل سياسية تتمحور حول عدم الرضا عن الوضع الراهن، ومطالبات بإحداث تغييرات حقيقية ذات معنى في السلوك السياسي العام في الدولة في أبنيتها وعملياتها، وهو ما يستوجب على الدولة الاهتمام بالعازفين عن ممارسة حقهم التصويتي بمقدار اهتمامهم بالمصوتين. ومن ثم، فإن هذا السؤال يساعد في تحقيق أحد أهداف الدراسة من ناحية، ومن ناحية أخرى يكشف عن الوجه الآخر للسلوك التصويتي الامتناعي في الانتخابات المحلية، وأهمية البحث عن أسباب هذا السلوك وتأثيراته في السلوك التصويتي للناخب الشاب بالمجمل.

**2- ما مدى معرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب وأثرها في السلوك التصويتي؟**

**جدول (24): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب وأثرها في السلوك التصويتي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | الفقرات | معارض بشدة | | معارض | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | | | |
| 1 | 5 | الكوتا النسائية خطوة مهمة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة. | 131 | 6.0 | 90 | 4.1 | 226 | 10.4 | 583 | 26.8 | 1146 | 52.7 | 4.16 | 1.146 | كبيرة |
| 2 | 1 | أتابع بشكل مستمر تطور العملية الانتخابية في البلاد. | 67 | 3.1 | 121 | 5.6 | 706 | 32.4 | 972 | 44.7 | 310 | 14.2 | 3.61 | .905 | متوسطة |
| 3 | 4 | قانون اللامركزية مناسب لتعزيز المشاركة السياسية. | 102 | 4.7 | 181 | 8.3 | 762 | 35.0 | 815 | 37.5 | 316 | 14.5 | 3.49 | .994 | متوسطة |
| 4 | 3 | اعتبر نفسي ملما بشكل جيد بقوانين الانتخاب. | 78 | 3.6 | 251 | 11.5 | 817 | 37.5 | 780 | 35.8 | 250 | 11.5 | 3.40 | .957 | متوسطة |
| 5 | 6 | قانون البلديات الحالي أفضل من القانون السابق . | 156 | 7.2 | 205 | 9.4 | 921 | 42.3 | 533 | 24.5 | 361 | 16.6 | 3.34 | 1.084 | متوسطة |
| 6 | 2 | أطلع بشكل دائم على كل ما تقوم به الهيئة المستقلة بخصوص العملية الانتخابية. | 82 | 3.8 | 209 | 9.6 | 962 | 44.2 | 748 | 34.4 | 175 | 8.0 | 3.33 | .895 | متوسطة |
| **المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب** | | | | | | | | | | | | | **3.56** | **.606** | **متوسطة** |

يبين الجدول (24) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.33-4.16)، وبلغ المتوسط الحسابي للمعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب ككل (3.56) وبدرجة متوسطة. حيث جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على "الكوتا النسائية خطوة مهمة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.16) وبدرجة كبيرة.

**ويرى** فريق البحث أن قضية تمكين المرأة وتوليها للمناصب العامة، يتحدد نتيجة تفاعل ثلاثة عوامل هي، العامل القانوني، والذي يتمثل بالنصوص القانونية التي تساوي أو تفرق بين الرجل والمرأة في تولي المناصب العامة، والثاني قضائي يتمثل بموقف القضاء من السلطة التقديرية للإدارة بشأن التفرقة ما بين الرجل والمرأة في تولي المناصب العامة، ومدى إقراره أو تقييده لهذه السلطة ووضع الضوابط لها، والثالث عامل اجتماعي سياسي يتمثل بمدى تهيؤ المجتمع وتقبله اجتماعيا وسياسيا لعمل المرأة بصفة عامة، ولعدم أفضلية الرجل على المرأة بصفة خاصة. وفي هذا السياق كان لابد من ضرورة تبيان مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات، حيث ارتبطت مشاركة المرأة الأردنية بنشوء الحياة المؤسسية في الدولة الأردنية، وبتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. فقد وضع مشروع القانون الأساسي (الدستور عام 1924م) لتنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، ثم صدر قانون أساسي معدل عام 1928م تضمنت المواد في الفصل الأول فيه، قضايا حقوق المواطنين والمساواة والحرية الشخصية والعدالة إضافة إلى حرية الرأي والاجتماع[(131)]. ونص الدستور الأردني على أن المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، وأعطى قانون عام (1955) للمرأة الأردنية المتعلمة الحق في الانتخاب دون الترشح، ثم فيما بعد تم تعديل القانون والسماح للمرأة بالانتخاب والترشح[(132)]. حصلت المرأة الأردنية على حقها في الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية والقروية عام 1982 ومارست حقها الانتخابي منذ ذلك الحين علما بأنه في العام 1980 عينت امرأة

(131) عبلة ابو علبة، ورقة سياسات مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، تشرين الثاني 2013 عمان، الأردن، ص2

(132) محمد مصالحة، إيجابيات وجود المرأة في البرلمان، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات النيابية، عمان، 2002/4، ص1.

واحدة في مجلس أمانة عمان الكبرى. وفي العام 1986 ترشحت امرأة واحدة لعضوية مجلس بلدية السلط ولم يحالفها الحظ. وبهدف تشجيع المرأة على خوض هذا المجال وبناء على مبادرة الأميرة بسمة بنت طلال رئيسة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وافق مجلس الوزراء على تعيين 99 امرأة في عضوية المجالس البلدية والقروية في أنحاء المملكة كافة، وذلك عام 1995 ما شجع النساء على الترشح للانتخابات البلدية التي جرت في العام نفسه، ففي عام 1995 ترشحت 20 سيدة للانتخابات، فازت واحدة فقط برئاسة بلدية، فيما فازت سبعة أخريات بعضوية المجالس البلدية، وتم تعيين 19 سيدة في عدد من المجالس البلدية. وفي العام 1999 ترشحت للانتخابات البلدية 43 امرأة فاز منهن 8 وتم تعيين 25، وفي العام 2003 دمجت البلديات ليصبح مجموعها 99 وأجريت انتخاباتها وترشحت 46 امرأة فاز منهن 5 وعين 94 لضمان وجود عضو نسائي واحد على الأقل في كل بلدية، إذ إن الحكومة خصصت مقعدا واحدا بوصفه حدًا أدنى للمرأة في عضوية المجالس البلدية.

وفي العام 2007 عدل قانون الانتخابات البلدية لتمنح المرأة كوتا بنسبة 20 % من مجموع المقاعد في المجالس البلدية إضافة إلى حقها في الترشح، مما شجع 355 امرأة فاز منهن 226 من بينهن 23 سيدة بالتنافس، كما ترشحت 6 نساء لرئاسة البلدية فاز منهن رئيسة بلدية واحدة، وبذلك ارتفعت نسبة المشاركة النسائية بشكل ملحوظ. أما في الانتخابات البلدية للعام 2013 فقد حصدت النساء ما نسبته 29% من المقاعد، منها 56 مقعدا بالتنافس، و270 مقعدا عبر الكوتا النسائية. وما يفسر هذا الارتفاع هو رفع نسبة الكوتا النسائية إلى 25% كحد أدنى بدلا من 20%، وفق التعديلات التي أجريت على قانون البلديات في العام 2011.

لقد ساعد نظام الكوتا على حصول المرأة الأردنية في انتخابات البلديات عام 2017، وفق قانون البلديات الجديد رقم 41 لسنة 2015، على (549) مقعدا عبر الكوتا، بواقع (175) مقعدا في المجالس البلدية و(342) مقعدا في المجالس المحلية و(32) مقعدا في مجالس المحافظات وبنسبة تمثيل بلغت (3.32)% من مجموع المقاعد، رغم عدم فوزها بأي مقعد لرئاسة البلديات، أو في دوائر أمانة عمان. في مقابل ذلك حصلت على (241) مقعدا بالتنافس وبنسبة (11%) من مجموع المقاعد في المجالس البلدية، وهي أعلى نسبة تحصل عليها المرأة في

تاريخ الانتخابات الأردنية سواء البلدية أو حتى النيابية.أما على صعيد انتخابات مجالس المحافظات، فكانت النتائج على النحو التالي: لم تفز المرأة بغير بـ (3) مقاعد بالتنافس، و(32) مقعدا عن طريق الكوتا النسائية، و(17) مقعدا عن طريق التعيين الحكومي، وبما مجموعه (52) مقعدا من أصل (380) مقعدا هو مجموع كل مقاعد مجالس المحافظات في المملكة[133].

ويرى فريق البحث أن النظام الانتخابي الفردي سواء عن طريق القوائم أم عن طريق الترشح الفردي يؤدي إلى عدم قدرة النساء المرشحات على المنافسة بشكل متساو وخوض المنافسة الانتخابية على قدم المساواة مع الرجال، بل تتجاوز ذلك إلى إضعاف الحياة الحزبية بشكل عام، وبالتبعية يؤثر في قدرة تلك الأحزاب على طرح قضايا النساء وغيرها من القضايا الهامة والمعقدة، والتي تحتاج لتماسك حزبي، فإضعاف البرلمان نفسه عن طريق جعل غالبية من فيه أو جزء كبير منه من المستقلين (قصر المسألة على النظام الفردي) وإضعاف النظام الحزبي برمته سوف يؤثر تأثيرا سلبيا بعيد المدى في قضايا الحقوق والحريات وفي مقدمتها قضايا النساء .إن نظام القوائم النسبية العديد من الأسباب الأخرى التي تجعله الأفضل لدعم وجود النساء في المجال العام والسياسي، فوجود النساء على قوائم نسبية ضمن أكثر من مرشح ومرشحة يعزز من قدراتهن على خوض العمل السياسي الميداني، ويجعلهن أكثر قدرة على منافسة المرشحين الرجال، ويعزز إمكانية نجاح النساء في الانتخابات إذا تم وضع النساء على أوائل كل شطر من القوائم. كما أن اندماجهن ضمن حملات انتخابية أكبر ضمن أحزابهن يكسبهن خبرات تؤهلهن لتمثيل مجتمعاتهن وتجعلهن أكثر قدرة على الاستمرار في العمل السياسي. فالعمل السياسي الانتخابي عبر القوائم الحزبية يعزز من تواجدهن داخل أحزابهن من خلال تعاونهن مع أعضاء حملاتهن وباقي المرشحين على نفس القائمة، مما سيجعل من الصعوبة أن تتجاهلهن أحزابهن؛ لأن الأحزاب تدعم ماديا ومعنويا المرشحين على القوائم أكثر من المرشحين الفرديين. من هنا، ثمة ضرورة لبيان مجموعة من الحقائق التي عبرت عنها نتائج وتفاعلات العملية الانتخابية، الحقيقة الأولى، تتعلق بنسبة عدد المقيدين بالجداول الانتخابية، فقد وصلت نسبة المرأة إلى نسبة

---

(133) نتائج الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات، الهيئة المستقلة للانتخابات، على الموقع الرسمي للهيئة والذي سبق الاشارة اليه.

(50%) من إجمالي عدد المقيدين، وهو ما يشير إلى حضورها القوي والمؤثر في التصويت في الانتخابات . الحقيقة الثانية، تتعلق بنسبة التصويت، حيث بينت النتائج تواجد المرأة بشكل كبير أثناء عملية الاقتراع، وأن نسبه تواجدها قارب 30% من إجمالي نسبة المقترعين، وهو ما يدل على زيادة الوعي بأهمية دور المشاركة السياسية للمرأة.

أما الحقيقة الثالثة، فتتعلق بالناجحات في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية)، إذ تشير الإحصائيات إلى أن نظام الكوتا ساعد على حصول المرأة الأردنية في عام 2017 على (549) مقعدا، بواقع (175) مقعدا في المجالس البلدية و(342) مقعدا في المجالس المحلية و(32) مقعدا في مجالس المحافظات. الحقائق الثلاثة السابقة، تشير إلى زيادة مشاركتها السياسية وإن كانت تختلف هذه النسبة من محافظة إلى أخرى نظرا لما تفرضه طبيعة المحافظة والعوامل الخارجية المؤثرة في مشاركتها وتبعيتها للأسرة من أب أو زوج أو أخ، وجاءت فقرة "أتابع بشكل مستمر تطور العملية الانتخابية في البلاد" في المرتبة الثانية، وفقرة "المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب" في المرتبة الرابعة. فلقد ساهمت قوانين الانتخاب البلدية على مدار عقدين في تكريس نمط انتخابي ينحاز فيه القطاع الأوسع من الناخبين إلى مرشحي الأطر التقليدية (أطر عشائرية أو شبه عشائرية مثل روابط بلدات الأصل) على حساب مرشحي القوى والتيارات السياسية.

وزاد من سيادة هذا النمط الانتخابي طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية للبلديات في المملكة إلى دوائر أوسع، فقد ضاعف هذا التقسيم - خاصة في دوائر المراكز المدينية الصغرى أو الأرياف - القوة الانتخابية للأطر التقليدية، وساهم كبر الدوائر الانتخابية في تكريس أنماط التصويت على أسس عشائرية أو شبة عشائرية، بل أكثر من ذلك، انقسم المجتمع على أساس الهوية الفرعية المستندة إلى الانتماء القرابي أو شبه القرابي.

وبذلك، فإن العوامل المحددة التي حكمت السلوك الانتخابي والعملية الانتخابية قامت بالعمل على تأطير مطالب الناخبين في دائرة انتخابية من أجل تعظيم حصتهم من الخدمات أو المزايا. فعدم تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين بسبب قانون الانتخاب يظهر تباينا في قوة صوت الناخب ما بين دائرة وأخرى، مما يعطي فرصة

أكبر لتيارات سياسية واجتماعية لتكون فاعلة على حساب تيارات وأحزاب هامة، ومن ثم يصبح الحكم لأقلية منظمة قادرة على تهميش وتغييب أغلبية غير منظمة.

وتكفي الإشارة إلى أن انتخابات البلدية واللامركزية شهدت مثلها مثل انتخابات بلدية سابقة طغيان أسلوب الإجماعات العشائرية، أو انتخابات عشائرية تمهيدية من أجل التوافق على مرشح واحد، يخوض الانتخابات باسم العشيرة أو رابطة أهالي بلدة أو منطقة. فأكثرية المرشحين اعتمدت على القواعد الاجتماعية التقليدية، وكانت أسيرة توازن القوة الانتخابية للأطر التقليدية في تلك الدوائر. وعليه، فإن أغلبية النواب المنتخبين فازوا بحكم عصبية العشيرة أو بلدة الأصل، وليس بحكم برنامج انتخابي طرحوه ويحاسبون عليه. إن قانون الانتخاب قد ساهم في تكريس النمط التقليدي العشائري في العملية الانتخابية برمتها.

وجاءت فقرة "قانون اللامركزية مناسب لتعزيز المشاركة السياسية" بالمرتبة الثالثة، وجاءت فقرة "قانون البلديات الحالي أفضل من القانون السابق" بالمرتبة الخامسة. علما أن قانون البلديات المعدل لعام 2017، قد حمل العديد من الإيجابيات مقارنة بالقوانين السابقة التي ظهرت بعد عملية دمج البلديات في عام 2001، فقد أعاد جزء كبير من المخصصات المالية للمجالس المحلية التي افتقدت العديد من الخدمات جراء حصر القوانين السابقة المخصصات المالية بالبلديات الكبرى فقط، مما جعلها تخضع لمزاجية رئيس البلدية، وتركيزه في تقديم الخدمات على المنطقة أو المناطق التي انتخبته مع ترك باقي المناطق على الهامش.

بينما جاءت الفقرة رقم (2) ونصها "أطلع بشكل دائم على كل ما تقوم به الهيئة المستقلة بخصوص العملية الانتخابية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.33) وبدرجة متوسطة. وتدل تلك النتيجة على ضعف الهيئة المستقلة للانتخاب في الترويج لمهامها التوعوية في الانتخابات، فهي حسب القانون المسؤول الأول عن العملية الانتخابية في الأردن.

وتبين النتائج السابقة أن معرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب جاءت بدرجة متوسطة، فمتابعة مجريات العملية الانتخابية وقوانين الانتخاب ليست في أولويات الناخب الشاب، كما انه يعتبر الكوتا النسائية خطوة مهمة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.

**3- ما هي دوافع المشاركة في الانتخابات وأثرها في السلوك التصويتي؟**

**جدول (25): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال دوافع المشاركة في الانتخابات وأثرها في السلوك التصويتي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | الفقرات | معارض بشدة | | معارض | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | | | |
| 1 | 9 | من منطلق انتمائي للوطن. | 61 | 2.8 | 51 | 2.3 | 257 | 11.8 | 817 | 37.5 | 990 | 45.5 | 4.21 | .937 | كبيرة |
| 1 | 12 | من أجل إحداث الإصلاح والتغيير نحو الأفضل. | 71 | 3.3 | 70 | 3.2 | 278 | 12.8 | 672 | 30.9 | 1085 | 49.9 | 4.21 | 1.003 | كبيرة |
| 3 | 7 | لتحقيق المصلحة العامة . | 56 | 2.6 | 82 | 3.8 | 264 | 12.1 | 771 | 35.4 | 1003 | 46.1 | 4.19 | .964 | كبيرة |
| 4 | 8 | باعتبارها ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية. | 71 | 3.3 | 70 | 3.2 | 338 | 15.5 | 903 | 41.5 | 794 | 36.5 | 4.05 | .970 | كبيرة |
| 5 | 10 | لتحقيق مصالحي الشخصية. | 284 | 13.1 | 336 | 15.4 | 609 | 28.0 | 521 | 23.9 | 426 | 19.6 | 3.22 | 1.286 | متوسطة |
| 6 | 11 | لأن لدي أقارب أو أصدقاء مرشحين . | 394 | 18.1 | 407 | 18.7 | 560 | 25.7 | 488 | 22.4 | 327 | 15.0 | 2.98 | 1.318 | متوسطة |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | | | | | | | | | | | | | 3.80 | .672 | متوسطة |

يبين الجدول (25) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.98-4.21)، حيث جاءت الفقرتان (12،9) ونصهما "من منطلق انتمائي للوطن"، و"من أجل إحداث الإصلاح والتغيير نحو الأفضل." في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.21) وبدرجة كبيرة، ثم جاءت فقرة "لتحقيق المصلحة العامة" في المرتبة الثالثة.

وجاءت فقرة "باعتبارها ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية" في المرتبة الرابعة. وجاءت الفقرة رقم (11) ونصها "لأن لدي أقارب أو أصدقاء مرشحين" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.98) وبدرجة متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي لدوافع المشاركة في الانتخابات ككل (3.80) وبدرجة متوسطة.

إن المشاركة في الحياة السياسة بالنسبة للشاب الأردني هي من مقومات المواطنة، وبذات الوقت تعد أثرا مترتبا على حق المواطنة من خلال ترجمة المشاعر الداخلية والانتماء والولاء إلى مظهر خارجي يتمثل بالمشاركة والانخراط في المشاركة في الانتخابات، وتعد، أيضا، تجسيدا مباشرا لمبدأ السيادة الشعبية بذات الوقت، وإسهام الشخص في حكم بلده بوصفه شريكا في إقامة نظام الحكم الجماعي السياسي، من خلال ما يترتب للفرد من الحقوق السياسية التي تعد منبع التمتع بحق المواطنة . وعلى الرغم من شعور نسبة كبيرة من الشباب بالولاء للنظام السياسي الأردني القائم، إلا أنه هناك إحساس بالظلم ينتابه بسبب شعوره بوجود مواطنين من الدرجة الأولى والثانية والثالثة، فرضته الاعتبارات السياسية والجهوية والعشائرية والاعتقاد بأن المسؤولين السياسيين لا يعملون للصالح العام ولا يملكون الكفاءة للقيام بالأعمال الموكلة إليهم. فهيمنة السلطة التنفيذية في الأردن على باقي السلطات، وضعف المؤسسات الرقابية أدى إلى وضع حدود للقوة والنفوذ النسبي للمؤسسات الديمقراطية كالمجالس الشعبية المنتخبة. وفي ظل هذا الاختلال البنيوي والوظيفي في توازن السلطات وضعف النمو السياسي، نمت العديد من مظاهر الأمراض في المجتمع؛ وبخاصة استشراء الفساد الإداري والمالي والسياسي. وهو ما زاد من الوعي السياسي لدى الشباب، وإدراكه المتزايد لأهمية الانتخابات في تعزيز الشفافية، والمساءلة، والرقابة، وحكم القانون.

وتبين النتائج السابقة أن **دوافع المشاركة في الانتخابات** للناخب الشاب الأردني جاءت من منطلق الانتماء للوطن، ومن أجل إحداث الإصلاح والتغيير نحو الأفضل، لتحقيق المصلحة العامة. وتعزيز المصلحة الوطنية وحب الوطن، وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ومن أجل إحداث الإصلاح والتغيير نحو الأفضل وتوافق تلك النتائج مع فرضية "بوفالو Buffalo Sorvey" التي تفترض أن التصويت في الانتخابات، يرتبط بأعمال وطنية (حب الوطن، إظهار الوطنية، تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة). وتختلف مع دراسة (الهزايمة:2005) ودراسة(Andrew Leigh2005 ) التي أشارت إلى أن الانتماءات الفرعية والعلاقات الاجتماعية والارتباطات العائلية لا زالت المعيار الأول في اختيار المرشحين.

**4- ما هو مستوى المشاركة في الانتخابات وأثرها في السلوك التصويتي؟**

يبين الجدول (26) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.38-3.61)، حيث جاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص على "أشارك في الانتخابات فقط بالتصويت يوم الاقتراع" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.61) وبدرجة متوسطة، وهو ما يتوافق مع تصنيفات (ميلبيرث) بأن أغلب المشاركين في العملية السياسية هم من المتفرجين.

وجاءت فقرة "تستمر علاقتي بالمرشح الذي أصوت له بعد انتهاء الانتخابات" في المرتبة الثانية، وفقرة "أتابع مجريات العملية الانتخابية لمساعدة المرشح الذي سأصوت له" في المرتبة الثالثة، وفقرة "أحث أقاربي وأصدقائي على التصويت للمرشح الذي سأصوت له" في المرتبة الرابعة. ويعود ذلك إلى أن العلاقات الشخصية والروابط العائلية تلعب دورا مهما في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني، فالمطالب الشخصية للناخب والتوسط له من قبل المترشح ما زالت سمة رئيسية من سمات المقايضة بين الناخب والمترشح.

وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (الهزايمة:2005) ودراسة (Andrew 2005 Leigh:) التي أشارت إلى أن الانتماءات الفرعية والعلاقات الاجتماعية والارتباطات العائلية لا زالت المعيار الأول في اختيار المرشحين.

جدول (26): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال مستوى المشاركة في الانتخابات وأثرها في السلوك التصويتي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

| الرتبة | الرقم | الفقرات | معارض بشدة | | معارض | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | | | |
| 1 | 13 | أشارك في الانتخابات فقط بالتصويت يوم الاقتراع. | 159 | 7.3 | 256 | 11.8 | 435 | 20.0 | 740 | 34.0 | 586 | 26.9 | 3.61 | 1.204 | متوسطة |
| 2 | 18 | تستمر علاقتي بالمرشح الذي أصوت له بعد انتهاء الانتخابات | 218 | 10.0 | 206 | 9.5 | 633 | 29.1 | 722 | 33.2 | 397 | 18.2 | 3.40 | 1.182 | متوسطة |
| 3 | 17 | أتابع مجريات العملية الانتخابية لمساعدة المرشح الذي سأصوت له. | 238 | 10.9 | 292 | 13.4 | 629 | 28.9 | 617 | 28.4 | 400 | 18.4 | 3.30 | 1.226 | متوسطة |
| 4 | 15 | أحث أقاربي وأصدقائي على التصويت للمرشح الذي سأصوت له | 197 | 9.1 | 363 | 16.7 | 646 | 29.7 | 560 | 25.7 | 410 | 18.8 | 3.29 | 1.208 | متوسطة |
| 5 | 14 | أشارك في الانتخابات بالمشاركة في الحملة الانتخابية للمرشح الذي أصوت له | 242 | 11.1 | 342 | 15.7 | 690 | 31.7 | 511 | 23.5 | 391 | 18.0 | 3.21 | 1.229 | متوسطة |
| 6 | 16 | أتبرع بجزء من مالي الخاص لمساعدة المرشح الذي سأصوت له | 651 | 29.9 | 464 | 21.3 | 726 | 33.4 | 255 | 11.7 | 80 | 3.7 | 2.38 | 1.135 | متوسطة |
| | | **مستوى المشاركة في الانتخابات** | | | | | | | | | | | 3.20 | .757 | متوسطة |

وجاءت فقرة "أتبرع بجزء من مالي الخاص لمساعدة المرشح الذي سأصوت له" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.38) وبدرجة متوسطة، ويعود ذلك إلى عدم وجود ثقافة سياسية لدى المواطن الأردني بدعم الحملات الانتخابية للمرشح الذي يعبر عن طموحاتك المستقبلية وترغب في التصويت له، كما أن أغلب المترشحين هم من الميسورين ماديا، والقادرين على الصرف على حملاتهم الانتخابية. وبلغ المتوسط الحسابي لمستوى المشاركة في الانتخابات ككل وبدرجة متوسطة (3.20).

وتبين النتائج السابقة أن مستوى المشاركة في الانتخابات يرتبط بالتصويت يوم الاقتراع، وأن أغلب المشاركين في العملية السياسية هم من المتفرجين، مع استمرار علاقة الناخب بالمرشح الذي صوت له، وهو ما يدل على أن العلاقات الشخصية تلعب دورا مهما في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني .

**5- ما هي خصائص المرشح المفضل للناخب الشاب الأردني وأثرها في السلوك التصويتي؟**

يبين الجدول (27) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.80-4.21)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على "يستطيع الوفاء بوعوده" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.21) وبدرجة كبيرة. وتتوافق تلك النتيجة مع فرضية المدرسة النفعية(الخيار العقلاني) التي تبين أن الناخب الشاب الأردني يصوت للمترشح الذي يعده بالتوسط له بالحصول على وظيفة أو لقاء مبلغ مالي أو بأية أمور شخصية أخرى.

وجاءت الفقرة التي تنص على "البعيد عن شبهات الفساد" في المرتبة الثانية. وهي تدل على أن الناخب الشاب الأردني أصبح أكثر حساسية تجاه المترشح الفاسد. وجاءت الفقرة التي تنص على " لديه خبرات ومهارات وكفاءة" في المرتبة الثالثة. والفقرة التي تنص على" لديه برنامج انتخابي مقنع" في المرتبة الرابعة. أما الفقرة التي تنص على أنه "متدين" فجاءت في المرتبة السادسة.

جدول (27): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال خصائص المرشح المفضل وأثرها في السلوك التصويتي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

| الرتبة | الرقم | الفقرات | معارض بشدة | | معارض | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | | | |
| 1 | 26 | يستطيع الوفاء بوعوده للناخبين. | 57 | 2.6 | 80 | 3.7 | 287 | 13.2 | 683 | 31.4 | 1069 | 49.1 | 4.21 | .9820 | كبيرة |
| 2 | 23 | البعيد عن شبهات الفساد. | 67 | 3.1 | 95 | 4.4 | 294 | 13.5 | 677 | 31.1 | 1043 | 47.9 | 4.16 | 1.020 | كبيرة |
| 3 | 20 | لديه خبرات ومهارات وكفاءة | 73 | 3.4 | 70 | 3.2 | 308 | 14.2 | 721 | 33.1 | 1004 | 46.1 | 4.15 | 1.005 | كبيرة |
| 4 | 19 | لديه برنامج انتخابي مقنع. | 88 | 4.0 | 110 | 5.1 | 360 | 16.5 | 741 | 34.1 | 877 | 40.3 | 4.02 | 1.065 | كبيرة |
| 5 | 22 | يرفع شعارات تهم المواطن. | 128 | 5.9 | 95 | 4.4 | 425 | 19.5 | 796 | 36.6 | 732 | 33.6 | 3.88 | 1.105 | كبيرة |
| 6 | 25 | المتدين. | 128 | 5.9 | 152 | 7.0 | 658 | 30.2 | 582 | 26.7 | 656 | 30.1 | 3.68 | 1.146 | كبيرة |
| 7 | 24 | ذو المظهر العام الحسن. | 193 | 8.9 | 222 | 10.2 | 618 | 28.4 | 702 | 32.3 | 441 | 20.3 | 3.45 | 1.179 | متوسطة |
| 8 | 21 | يتمتع بفرص أكبر في الفوز | 188 | 8.6 | 278 | 12.8 | 681 | 31.3 | 514 | 23.6 | 515 | 23.7 | 3.41 | 1.221 | متوسطة |
| 9 | 27 | ذي الوضع الاقتصادي الجيد. | 233 | 10.7 | 262 | 12.0 | 794 | 36.5 | 526 | 24.2 | 361 | 16.6 | 3.24 | 1.182 | متوسطة |
| خصائص المرشح المفضل | | | | | | | | | | | | | 3.80 | .7130 | كبيرة |

وجاءت الفقرة التي تنص على "يتمتع بفرص أكبر في الفوز" في المرتبة قبل الأخيرة. بينما جاءت الفقرة رقم (27) ونصها "ذي الوضع الاقتصادي الجيد" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.24) وبدرجة متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي للسلوك التصويتي ككل (3.80) وبدرجة كبيرة.

وتتوافق تلك النتائج مع دراسة المصري (2007) التي بينت أن التدين لا يحتل مكانة مهمة لدى الناخب الأردني في سلوكه التصويتي، وتختلف مع دراسات (الدويكات، 2004). التي اعتبرت أن الانتماء العشائري والانتماء الحزبي لهما أثر مرتفع في سلوك الناخب الأردني في التصويت.

كما تختلف مع دراسة (الهزايمة:2005 ودراسة Andrew Leigh2005 ) التي أشارت إلى أن الانتماءات الفرعية والعلاقات الاجتماعية والارتباطات العائلية لا زالت المعيار الأول في اختيار المرشحين، وأن تأثير العوامل الأخرى مثل الحملة الانتخابية أو البرامج الانتخابية أو كفاءة قدرات المرشح ومستوى تعليمه وخبراته السياسية ذات تأثير محدود في السلوك التصويتي للناخب الأردني.

إن تلك النتائج تبين أن المرشح المفضل للناخب الشاب الأردني هو مرشح الخدمات الشخصية للناخب الذي يستطيع الوفاء بوعوده، البعيد عن شبهات الفساد، والذي لديه خبرات ومهارات وكفاءة. وأن الانتماءات الفرعية والعلاقات الاجتماعية والارتباطات العائلية ليس لها تأثير في اختيار المرشحين، وأن تأثير العوامل الأخرى مثل البرامج الانتخابية أو تدين المرشح ذات تأثير محدود في السلوك التصويتي للناخب الأردني.

**6- ما أثر العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني ؟**

يبين الجدول (28) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.34-4.04)، وبلغ المتوسط الحسابي لأثر العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي ككل (3.20) وبدرجة متوسطة.

جدول (28): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال أثر العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

| الرتبة | الرقم | الفقرات | معارض بشدة | | معارض | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | | | |
| 1 | 31 | المرشح الأنسب بغض النظر عن صلة القرابة. | 102 | 4.7 | 105 | 4.8 | 377 | 17.3 | 604 | 27.8 | 988 | 45.4 | 4.04 | 1.114 | كبيرة |
| 2 | 33 | أفضل التغيير وأمنح صوتي لمرشح جديد بعيد عن كل الاعتبارات الأخرى. | 173 | 8.0 | 222 | 10.2 | 667 | 30.7 | 573 | 26.3 | 541 | 24.9 | 3.50 | 1.195 | متوسطة |
| 3 | 34 | المرشح الذي ينسجم مع التوجهات الحكومية | 212 | 9.7 | 215 | 9.9 | 740 | 34.0 | 628 | 28.9 | 381 | 17.5 | 3.35 | 1.166 | متوسطة |
| 4 | 30 | المرشح الذي قدم لي خدمات سابقة. | 233 | 10.7 | 267 | 12.3 | 617 | 28.4 | 663 | 30.5 | 396 | 18.2 | 3.33 | 1.214 | متوسطة |
| 5 | 32 | المرشح الأقرب لي من الناحية الجغرافية. | 274 | 12.6 | 389 | 17.9 | 754 | 34.7 | 512 | 23.5 | 247 | 11.4 | 3.03 | 1.171 | متوسطة |
| 6 | 28 | مرشح العشيرة بغض النظر عن قناعتي به. | 534 | 24.5 | 391 | 18.0 | 542 | 24.9 | 384 | 17.6 | 325 | 14.9 | 2.80 | 1.378 | متوسطة |
| 7 | 29 | المرشح الذي يفضله أصدقائي. | 631 | 29.0 | 615 | 28.3 | 605 | 27.8 | 220 | 10.1 | 105 | 4.8 | 2.34 | 1.138 | متوسطة |
| **أثر العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي** | | | | | | | | | | | | | **3.20** | **.664** | **متوسطة** |

وجاءت الفقرة رقم (31) والتي تنص على "المرشح الأنسب بغض النظر عن صلة القرابة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.04) وبدرجة كبيرة. وتدل تلك النتيجة على أن الناخب الشاب الأردني لا يصوت استنادا إلى الانتماءات الفرعية، والارتباطات العائلية في اختيار المرشحين.

وجاءت الفقرة التي تنص على "أفضل التغيير وأمنح صوتي لمرشح جديد بعيداً عن كل الاعتبارات الأخرى" في المرتبة الثانية. لكن تلك النتيجة تختلف كثيرا عن الواقع السياسي الأردني، فدوران النخب البلدية في الأردن ما زال ضعيفا، وما زالت الوجوه المنتخبة قديما هي المسيطرة.

وجاءت الفقرة التي تنص على "المرشح الذي ينسجم مع التوجهات الحكومية" في المرتبة الثالثة. أما الفقرة التي تنص على "المرشح الذي قدم لي خدمات سابقة" في المرتبة الرابعة. والفقرة التي تنص على "المرشح الأقرب لي من الناحية الجغرافية" في المرتبة الخامسة، وهو ما يضعف من تأثر الناخب الشاب الأردني بنظرية السلوك التصويتي المكاني التي نادى بها بعض المنظرين في علم الاجتماع السياسي.

واحتلت الفقرة التي تنص على "مرشح العشيرة بغض النظر عن قناعتي به" في المرتبة قبل الأخيرة، وهو ما يوضح أن الناخب الشاب الأردني لا يتأثر بالانتماءات العشائرية والقبلية في سلوكه التصويتي، فالتصويت المكاني والقبلي ليس له أهمية تذكر في سلوكه التصويتي. بينما جاءت الفقرة رقم (29) ونصها "المرشح الذي يفضله أصدقائي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.34) وبدرجة متوسطة، مما يبين أن الناخب الشاب الأردني لا يتأثر كثيرا بالتنشئة السياسية المرتبطة بالزملاء في المدرسة أو الجامعة أو العمل.

وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة كل من (المصري:2007 و العزام:2014) من أن محددات السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة في عملية التصويت للناخب الأردني ترتبط بالثقافة، وإلمام المرشح بمشكلات الوطن والمواطنين، وشجاعة المرشح وجرأته وتواضعه، وقدرته على الخطابة والإقناع.

وتختلف تلك النتائج مع دراسة (الدويكات: 2004). التي اعتبرت أن الانتماء العشائري والانتماء الحزبي لهما أثر مرتفع في سلوك الناخب الأردني في التصويت.

كما تختلف مع دراسة (الهزايمة:2005 ) التي أشارت إلى أن الانتماءات الفرعية والعلاقات الاجتماعية والارتباطات العائلية لا زالت المعيار الأول في اختيار المرشحين، وأن تأثير العوامل الأخرى مثل الحملة الانتخابية أو البرنامج الانتخابية أو كفاءة قدرات المرشح ومستوى تعليمه وخبراته السياسية ذات تأثير محدود في السلوك التصويتي للناخب الأردني.

وتبين النتائج السابقة أن الناخب الشاب الأردني لا يصوت استنادا إلى الانتماءات الفرعية، والانتماءات العشائرية والقبلية، والارتباطات العائلية في اختيار المرشحين، ويصوت للمرشح الأنسب بغض النظر عن صلة القرابة. مع تفضيل المرشح الذي ينسجم مع التوجهات الحكومية . كما بينت النتائج أن الناخب الشاب الأردني لا يتأثر في سلوكه التصويتي المكاني والقبلي، فالتصويت المكاني والقبلي ليس له أهمية تذكر في سلوكه التصويتي. كما أن الناخب الشاب الأردني لا يتأثر كثيرا بسلوكه التصويتي بالتنشئة السياسية المرتبطة بالزملاء في المدرسة أو الجامعة أو العمل.

**7- ما أثر الدعاية الانتخابية في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني؟**

يبين الجدول (29) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.14-4.02)، حيث جاءت الفقرة رقم (40) والتي تنص على "التواصل بشكل شخصي مع الناخبين هو أفضل دعاية انتخابية للمرشح" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.02) وبدرجة كبيرة. وجاءت الفقرات التي تنص على " الدعاية الانتخابية تسهم في التعرف على أفكار ورؤى المرشح" و " تساعد الدعاية الانتخابية في التعرف على شخصية المرشح." في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي. وجاءت الفقرة التي تنص على " الوعود التي يقدمها المرشح أثناء الحملة الانتخابية تساعد على التصويت له" في المرتبة الرابعة. وجاءت الفقرة التي تنص على " تؤثر الدعاية الانتخابية في سلوكي التصويتي " في المرتبة قبل الأخيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (37) . ونصها "شعار المرشح يؤثر في سلوكي التصويتي ." بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.14) وبدرجة متوسطة. وبلغ المتوسط الحسابي لأثر الدعاية الانتخابية ككل (3.60) وبدرجة متوسطة.

**جدول (29): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال أثر الدعاية الانتخابية وأثره في السلوك التصويتي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | الفقرات | معارض بشدة | | معارض | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | | | |
| 1 | 40 | التواصل بشكل شخصي مع الناخبين هو أفضل دعاية انتخابية للمرشح. | 52 | 2.4 | 86 | 4.0 | 410 | 18.8 | 851 | 39.1 | 777 | 35.7 | 4.02 | .959 | كبيرة |
| 2 | 41 | الدعاية الانتخابية تسهم في التعرف على أفكار ورؤى المرشح. | 67 | 3.1 | 152 | 7.0 | 422 | 19.4 | 993 | 45.6 | 542 | 24.9 | 3.82 | .984 | كبيرة |
| 3 | 36 | تساعد الدعاية الانتخابية في التعرف على شخصية المرشح. | 92 | 4.2 | 160 | 7.4 | 419 | 19.3 | 946 | 43.5 | 559 | 25.7 | 3.79 | 1.040 | كبيرة |
| 4 | 42 | الدعاية الانتخابية تسهم في تطوير الممارسات الديمقراطية. | 83 | 3.8 | 167 | 7.7 | 508 | 23.3 | 932 | 42.8 | 486 | 22.3 | 3.72 | 1.015 | كبيرة |
| 5 | 38 | استخدام الصور واللافتات مهم في الحملة الانتخابية. | 153 | 7.0 | 231 | 10.6 | 577 | 26.5 | 762 | 35.0 | 453 | 20.8 | 3.52 | 1.141 | متوسطة |
| 5 | 39 | الوعود التي يقدمها المرشح أثناء الحملة الانتخابية تساعد على التصويت له. | 162 | 7.4 | 260 | 11.9 | 484 | 22.2 | 819 | 37.6 | 451 | 20.7 | 3.52 | 1.162 | متوسطة |
| 7 | 35 | تؤثر الدعاية الانتخابية على سلوكي التصويتي . | 188 | 8.6 | 336 | 15.4 | 682 | 31.3 | 718 | 33.0 | 252 | 11.6 | 3.23 | 1.113 | متوسطة |
| 8 | 37 | شعار المرشح يؤثر في سلوكي التصويتي . | 193 | 8.9 | 406 | 18.7 | 716 | 32.9 | 619 | 28.4 | 242 | 11.1 | 3.14 | 1.118 | متوسطة |
| | | **أثر الدعاية الانتخابية** | | | | | | | | | | | **3.60** | **.695** | **متوسطة** |

إن تلك النتائج تدل على أهمية الدعاية الانتخابية للناخب الشاب الأردني في التعرف على أفكار ورؤى وشخصية المرشح، لكنها لا تؤثر في سلوكه التصويتي، بل تعطيه الخيارات الواسعة للإلمام بقدرات ومؤهلات المترشحين فقط، ليقوم بالتصويت على محددات وأسس أخرى لا علاقة لها بالدعاية الانتخابية.

وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (نوفل:1990) التي بينت أنه لا توجد علاقة بين برامج المرشحين ونتائج الانتخابات. كما تتوافق مع دراسة (الهزايمة:2005) التي بينت أن تأثير عوامل الحملة الانتخابية أو البرنامج الانتخابية تأثير محدود في السلوك التصويتي للناخب الأردني.

### 8- ما أثر مواقع التواصل الاجتماعي في السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني؟

يبين الجدول (30) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.77-4.21)، حيث جاءت الفقرة رقم (43) والتي تنص على "لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في انتخابات البلدية والمجالس المحلية ومجالس المحافظات" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.21) وبدرجة كبيرة. وجاءت فقرة " ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي في التعرف على أنشطة وبرامج وشخصيات المرشحين" في المرتبة الثانية، فيما جاءت فقرة " قدمت مواقع التواصل الاجتماعي معلومات عن الانتخابات غير متوفرة في وسائل الإعلام التقليدية" في المرتبة الثالثة. وجاءت فقرة" ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي على التعبئة والحشد والتنظيم في الانتخابات، وشجعت مواقع التواصل الاجتماعي المواطنين على الانخراط في العملية الانتخابية" في المراتب قبل الأخيرة، فيما جاءت الفقرة رقم (48) ونصها " ساهمت الدعاية الانتخابية على مواقع التواصل بدور هام في نجاح بعض المرشحين" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.77) وبدرجة كبيرة. وبلغ المتوسط الحسابي لأثر مواقع التواصل الاجتماعي ككل (3.97) وبدرجة كبيرة.

**جدول (30): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال أثر مواقع التواصل الاجتماعي في السلوك التصويتي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | الفقرات | معارض بشدة | | معارض | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | | | |
| 1 | 43 | لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في انتخابات البلدية والمجالس المحلية ومجالس المحافظات. | 52 | 2.4 | 55 | 2.5 | 234 | 10.8 | 884 | 40.6 | 951 | 43.7 | 4.21 | .905 | كبيرة |
| 2 | 44 | ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي في التعرف على أنشطة وبرامج وشخصيات المرشحين | 47 | 2.2 | 96 | 4.4 | 284 | 13.1 | 909 | 41.8 | 840 | 38.6 | 4.10 | .937 | كبيرة |
| 3 | 46 | قدمت مواقع التواصل الاجتماعي معلومات عن الانتخابات غير متوفرة في وسائل الإعلام التقليدية | 57 | 2.6 | 115 | 5.3 | 430 | 19.8 | 859 | 39.5 | 715 | 32.9 | 3.95 | .985 | كبيرة |
| 4 | 45 | ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي على التعبئة والحشد والتنظيم في الانتخابات | 63 | 2.9 | 112 | 5.1 | 429 | 19.7 | 943 | 43.3 | 629 | 28.9 | 3.90 | .971 | كبيرة |
| 5 | 47 | شجعت مواقع التواصل الاجتماعي المواطنين على الانخراط في العملية الانتخابية. | 62 | 2.8 | 100 | 4.6 | 466 | 21.4 | 946 | 43.5 | 602 | 27.7 | 3.89 | .958 | كبيرة |
| 6 | 48 | ساهمت الدعاية الانتخابية على مواقع التواصل بدور هام في نجاح بعض المرشحين | 57 | 2.6 | 150 | 6.9 | 519 | 23.9 | 963 | 44.3 | 487 | 22.4 | 3.77 | .960 | كبيرة |
| **أثر مواقع التواصل الاجتماعي** | | | | | | | | | | | | | **3.97** | **.739** | كبيرة |

إن مواقع التواصل الاجتماعي فرضت نفسها بقوة خلال العقد الأخير، وهي متاحةٌ للجميع ودون مقابل، حيث اعتمد الكثير من الناخبين الشباب والشابات عليها - ولاسيما الفيس بوك- للتواصل مع المرشحين، مما جعلها الهدف الأول والرئيسي للمرشحين لنشر برامجهم الانتخابية، وتنظيم مهرجاناتهم الخطابية ولقاءاتهم الشخصية وغيرها من أنشطة.

كما منحت مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا الفيس بوك، فرصة للمرشحين للترويج لأنفسهم بكلفة شبه مجانية، بعد أنْ كانوا ينفقون الآلاف من الدنانير على الدعاية في الشوارع والساحات ووسائل الإعلام التقليدية، حتى أن صفحات الجرائد باتت شبه خالية من الإعلانات الانتخابية بسبب اللجوء إلى الإعلانات الإلكترونية، وفي ذات الوقت لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورا هاما في رقابة الانتخابات ونشر التجاوزات التي شابت الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية.

وبصفة عامة، فقد كشفت الانتخابات عن دور كبير لوسائل التواصل الاجتماعي في الحملات الانتخابية، حيث شكلت عنصرا أساسيا في العملية الانتخابية نظرا لما تتمتع به من مزايا تتفوق فيها على وسائل الإعلام التقليدية، ولاسيما السرعة في نقل الأخبار والأحداث، وتحريك الرأي العام، وارتفاع سقف الحرية فيها، وأخيرا قلة تكلفتها، ولاسيما في ضوء انتشار أجهزة الهواتف الذكية.

وتبين النتائج السابقة أن مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت بدور هام في انتخابات البلدية والمجالس المحلية ومجالس المحافظات"، حيث ساعدت في التعرف على أنشطة وبرامج وشخصيات المرشحين، وقدمت للناخب معلومات عن الانتخابات غير متوفرة في وسائل الإعلام التقليدية، مما شجع الناخب الشاب على التعبئة والحشد والتنظيم في الانتخابات.

وتتفق تلك النتائج مع دراسة (المشاقبة:2016)[134] التي بينت أن وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورا مهما في تنمية الوعي السياسي للطلبة في الجامعات الأردنية، كما تتفق مع دراسة (بني سلامة وعنانزة: 2018)[135] التي بينت أن وسائل التواصل الاجتماعي كان لها دور متوسط في الانتخابات، وأنها تساعد على التعبئة والحشد والتنظيم في الانتخابات.

---

(134) عاهد مشاقبة وآخرون مرجع سبق ذكره، ص25.

(135 ) بني سلامة، العنانزة مرجع سبق ذكره، ص 65.

**10- ما هو أثر النوع الاجتماعي – الجندر – (التصويت للمرأة في الانتخابات) في السلوك التصويتي للناخب الشاب؟**

**جدول (31): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بأثر النوع الاجتماعي-الجندر- (التصويت للمرأة في الانتخابات) في السلوك التصويتي للناخب الشاب مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية**

| الرتبة | الرقم | الفقرات | معارض بشدة | | معارض | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | ن | % | | | |
| 1 | 54 | أؤيد التصويت للمرأة لأنها قادرة على العمل السياسي والخدمي. | 122 | 5.6 | 65 | 3.0 | 258 | 11.9 | 499 | 22.9 | 1232 | 56.6 | 4.22 | 1.123 | كبيرة |
| 2 | 49 | قانون الانتخاب يشجع على التصويت للمرأة في الانتخابات. | 97 | 4.5 | 76 | 3.5 | 424 | 19.5 | 879 | 40.4 | 700 | 32.2 | 3.92 | 1.026 | كبيرة |
| 3 | 53 | لا أصوت لامرأة مرشحة لعدم قناعتي بقدراتها. | 787 | 36.2 | 423 | 19.4 | 384 | 17.6 | 347 | 15.9 | 235 | 10.8 | 2.46 | 1.393 | متوسطة |
| 4 | 50 | لا أصوت لامرأة مرشحة لأسباب دينية. | 782 | 35.9 | 439 | 20.2 | 534 | 24.5 | 251 | 11.5 | 170 | 7.8 | 2.35 | 1.283 | متوسطة |
| 5 | 51 | لا أصوت لامرأة مرشحة لأسباب اجتماعية. | 718 | 33.0 | 514 | 23.6 | 574 | 26.4 | 235 | 10.8 | 135 | 6.2 | 2.34 | 1.213 | متوسطة |
| 6 | 52 | لا أصوت لامرأة مرشحة لعدم قناعتي بمشاركة المرأة في الحياة العامة. | 1014 | 46.6 | 428 | 19.7 | 404 | 18.6 | 180 | 8.3 | 150 | 6.9 | 2.09 | 1.263 | متوسطة |
| | | التصويت للمرأة في الانتخابات | | | | | | | | | | | 2.90 | .709 | متوسطة |

يبين الجدول (31) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.09-4.22)، وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (2.90) وبدرجة متوسطة، حيث جاءت الفقرة رقم (54) والتي تنص على "أؤيد التصويت للمرأة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.22) وبدرجة كبيرة. حيث يميل العديد من الشباب إلى الاعتقاد أنه يمكن للمرأة أن تكون سياسية ناجحة إذا منحت الفرصة والدعم. وجاءت فقرة "قانون الانتخاب يشجع على التصويت للمرأة في الانتخابات" في المرتبة الثانية، وجاءت فقرة "لا أصوت لامرأة مرشحة لعدم قناعتي بقدراتها" في المرتبة الثالثة، وفقرة "لا أصوت لامرأة مرشحة لأسباب دينية" في المرتبة الرابعة .وفقرة "لا أصوت لامرأة مرشحة لأسباب اجتماعية" في المرتبة قبل الأخيرة، فيما جاءت الفقرة رقم (52) ونصها "لا أصوت لامرأة مرشحة لعدم قناعتي بمشاركة المرأة في الحياة العامة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.09).

ولا يعارض الناخب الشاب الأردني مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فتصويته للمرأة لا يتأثر بالنظرية التقليدية للأدوار الجندرية أو بالأسباب الدينية والاجتماعية، ولكن تدخل الزوج والأب والأخ، ورجال العشيرة من كبار السن في تحديد مشاركة المرأة واختيارها للمرشح، يجعل من قدرات الشباب على تغيير تلك الأدوار أمرا صعبا، بالإضافة إلى وجود مشكلات أخرى تعيق مشاركة المرأة وهي، عدم المساواة بينهما وبين الرجال واضطهاد المرأة وتقييد حريتها[136].

كما أن التمكين والمشاركة السياسية للمرأة وخصوصا في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات، يحتاج إلى قدرات اقتصادية كبيرة، نظرا لما يترتب على تلك المشاركة من تكلفة مالية عالية، تعجز المرأة الفقيرة عنها، ناهيك عن أن المشاركة في العمل التطوعي تتطلب التزاما من حيث الوقت، مما يشكل صعوبة أمام المرأة العاملة والمتزوجة[137].

وفي سبيل التغلب على تلك الصعوبات والمشاكل، استخدم نظام الحكم في الأردن آلية الضبط السياسي من أعلى في عمليات التعيين للنخب النسوية (النمط

---

(136) موسى شتوي، وأمل غاستا.(1993)، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية. الأردن: مركز الدراسات الإستراتيجية، ص 46-59.

(137) محمد مصالحة، مرجع سبق ذكره، ص7 .

التسلطي) وليس من أسفل (النمط الديمقراطي) في المجتمع الأردني كآلية من آليات إنتاج النخب النسوية في النظام السياسي الأردني، وهذا التعيين اعتمد على البعد السياسي والاقتصادي ثم البعد الاجتماعي، وهو ما يفسر إلى حد بعيد كيفية تعامل النظام السياسي الأردني مع استقطاب وإنتاج النخب النسوية(138).

وتبين النتائج السابقة أن الناخب الشاب الأردني يؤيد التصويت للمرأة، لاعتقاده أنها قادرة على العمل السياسي والخدمي إذا منحت الفرصة والدعم. أي أن الناخب الشاب الأردني لا يوجد لديه تمييز جندري في الحياة السياسية الأردنية، فتصويته للمرأة لا يتأثر بالنظرية التقليدية للأدوار الجندرية أو بالأسباب الدينية، لكن البعد الاجتماعي يشكل قيدا ثقيلا في أغلب الأحيان على السلوك التصويتي للناخب الشاب.

**ثانيا/ اختبار فرضيات الدراسة:**

للتحقق من صحة فرضية الدراسة الرئيسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني تعزى لمجموعة من المتغيرات، وللتحقق من صحة الفرضيات الفرعية والتي جرت صياغتها استنادا على مجالات هي: دوافع المشاركة في الانتخابات، ومستوى المشاركة في الانتخابات، ومعرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، وأثر العلاقات الاجتماعية والدعاية الانتخابية ومواقع التواصل الاجتماعي، وللتصويت للمرأة في الانتخابات في انتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) 2017، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعا لمتغيرات: الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة، والمستوى التعليمي، ومستوى الدخل، وامتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، والاتجاه السياسي. ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت" لكل من متغيري الجنس، ومواقع التواصل وتحليل التباين الأحادي لكل من متغيرات الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية،

(138) Mohammed T. Bani Salameh, Emad Shdouh, (2018), Feminist Elites in Democratic Jordan 1989–2016, in Ram Alagan, Seela Aladuwaka (ed.) *Environment, Politics, and Society (Research in Political Sociology, Volume 25)* Emerald Publishing Limited.

ومكان الإقامة، والمستوى التعليمي، ومستوى الدخل، ومواقع التواصل والاتجاه السياسي، واختبار المقارنات البعدية بطريقة شيفيه والجدول أدناه يوضح ذلك.

**1. متغير الجنس:**

**جدول (32): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" تبعا لأثر متغير الجنس في محددات السلوك التصويتي**

| المجال | ذكر | | أنثى | | قيمة ت | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | | |
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | 3.49 | .717 | 3.59 | .525 | -3.739 | .000 |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | 3.73 | .797 | 3.85 | .581 | -4.018 | .000 |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | 3.29 | .845 | 3.14 | .693 | 4.530 | .000 |
| خصائص المرشح المفضل | 3.76 | .830 | 3.82 | .633 | -2.089 | .037 |
| أثر العلاقات الاجتماعية على السلوك التصويتي | 3.15 | .716 | 3.23 | .630 | -2.427 | .015 |
| أثر الدعاية الانتخابية | 3.54 | .763 | 3.63 | .649 | -3.053 | .002 |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | 3.92 | .810 | 4.00 | .691 | -2.228 | .026 |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | 2.94 | .739 | 2.87 | .690 | 2.381 | .017 |
| محددات السلوك التصويتي | 3.49 | .585 | 3.53 | .409 | -1.941 | .052 |

يتبين من الجدول (32) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجنس في محددات السلوك التصويتي، وهو ما يتوافق مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير الجنس.

أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية السابقة، فقد بين التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجنس في مجالات (دوافع المشاركة في الانتخابات، ومستوى المشاركة في الانتخابات، ومعرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، والدعاية الانتخابية)، وجاءت الفروق لصالح الإناث. وهو ما يتعارض مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس

المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير الجنس. أما مجالات (أثر العلاقات الاجتماعية، التصويت للمرأة في الانتخابات، خصائص المرشح المفضل، ومواقع التواصل الاجتماعي) فقد بين التحليل عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = 0.05) تعزى لأثر الجنس، وهو ما يتوافق مع الفرضية.

**2. متغير العمر:**

**جدول (33): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي تبعا لأثر متغير العمر في محددات السلوك التصويتي**

| المجال | 18-21 | | 22-25 | | 26-30 | | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | | |
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | 3.55 | .610 | 3.57 | .564 | 3.56 | .647 | .058 | .944 |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | 3.82 | .653 | 3.77 | .674 | 3.74 | .788 | 1.855 | .157 |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | 3.17 | .743 | 3.33 | .787 | 3.19 | .773 | 7.760 | .000 |
| خصائص المرشح المفضل | 3.81 | .729 | 3.85 | .627 | 3.63 | .724 | 7.837 | .000 |
| أثر العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي | 3.19 | .693 | 3.23 | .615 | 3.19 | .533 | .567 | .567 |
| أثر الدعاية الانتخابية | 3.59 | .714 | 3.65 | .638 | 3.53 | .657 | 1.962 | .141 |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | 3.91 | .767 | 4.14 | .650 | 4.04 | .628 | 17.333 | .000 |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | 2.88 | .715 | 2.93 | .715 | 2.96 | .652 | 1.878 | .153 |
| محددات السلوك التصويتي | 3.51 | .499 | 3.57 | .409 | 3.48 | .484 | 3.427 | .033 |

يتبين من الجدول (33) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$= 0.05) تعزى لأثر العمر في محددات السلوك التصويتي، وهو ما يتوافق مع فرضية فريق

البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير العمر.

أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية السابقة، فقد بين التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر العمر في مجال (خصائص المرشح المفضل، مستوى المشاركة في الانتخابات، وأثر مواقع التواصل الاجتماعي) في السلوك التصويتي وهو ما يتعارض مع الفرضية، فيما بين التحليل عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر العمر في مجالات (دوافع المشاركة في الانتخابات، ومعرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، أثر العلاقات الاجتماعية والدعاية الانتخابية، التصويت للمرأة في الانتخابات) في السلوك التصويتي. وهو ما يتوافق مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير العمر. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول رقم (34).

**جدول (34): المقارنات البعدية بطريقة شيفيه لأثر العمر في محددات السلوك التصويتي**

| المجال | العمر | المتوسط الحسابي | 18-21 | 22-25 | 26-30 |
|---|---|---|---|---|---|
| مستوى المشاركة في الانتخابات | 18-21 | 3.17 | | | |
| | 22-25 | 3.33 | *.17 | | |
| | 26-30 | 3.19 | .02 | .15 | |
| خصائص المرشح المفضل | 18-21 | 3.81 | | | |
| | 22-25 | 3.85 | .04 | | |
| | 26-30 | 3.63 | *.18 | *.22 | |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | 18-21 | 3.91 | | | |
| | 22-25 | 4.14 | *.23 | | |
| | 26-30 | 4.04 | *.13 | .10 | |
| محددات السلوك التصويتي | 18-21 | 3.51 | | | |
| | 22-25 | 3.57 | .06 | | |
| | 26-30 | 3.48 | .02 | *.09 | |

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (34) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = 0.05) بين فئة العمر من "18-21 سنة" وفئة العمر "من 22-25 سنة" وجاءت الفروق لصالح فئة العمر "من 22-25 سنة" في مجال مستوى المشاركة في الانتخابات.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = 0.05) بين فئة العمر "من 26-30 سنة "من جهة وكل من فئتي العمر "من 18-21 سنة" و"من 22-25 سنة" وجاءت الفروق لصالح كل من فئتي العمر "من 18-21 سنة" و"من 22-25 سنة" في مجال خصائص المرشح المفضل.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = 0.05) بين فئة العمر "22-25 سنة" وفئة العمر "من 26-30 سنة" وجاءت الفروق لصالح فئة العمر" 22-25 سنة" في محددات السلوك التصويتي .

**3. متغير الحالة الاجتماعية:**

يتبين من الجدول (35) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$= 0.05) تعزى لأثر الحالة الاجتماعية في محددات السلوك التصويتي. وهو ما يتعارض مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية السابقة، فقد بين التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = 0.05) تعزى لأثر الحالة الاجتماعية في مجال (خصائص المرشح المفضل، ومعرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، ودوافع المشاركة في الانتخابات، التصويت للمرأة في الانتخابات) على السلوك التصويتي، وهو ما يتعارض مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية فيما بين التحليل عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = 0.05) تعزى لأثر العمر في مجالات (أثر العلاقات الاجتماعية أثر الدعاية الانتخابية، وأثر مواقع التواصل الاجتماعي) في السلوك التصويتي، وهو ما يتوافق مع الفرضية. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول رقم (36).

جدول (35): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي تبعا لأثر متغير الحالة الاجتماعية في محددات السلوك التصويتي

| المجال | أعزب | | متزوج | | مطلق | | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | | |
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | 3.56 | .593 | 3.60 | .582 | 3.20 | 1.197 | 5.835 | .003 |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | 3.81 | .652 | 3.80 | .691 | 3.15 | 1.236 | 14.999 | .000 |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | 3.18 | .743 | 3.34 | .771 | 3.31 | 1.271 | 5.016 | .007 |
| خصائص المرشح المفضل | 3.81 | .703 | 3.78 | .675 | 3.28 | 1.242 | 8.789 | .000 |
| أثر العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي | 3.20 | .665 | 3.19 | .573 | 3.14 | 1.107 | .148 | .863 |
| أثر الدعاية الانتخابية | 3.61 | .675 | 3.48 | .712 | 3.52 | 1.389 | 4.062 | .017 |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | 3.97 | .736 | 3.98 | .603 | 3.55 | 1.413 | 4.991 | .007 |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | 2.88 | .699 | 3.12 | .714 | 2.53 | .950 | 16.017 | .000 |
| محددات السلوك التصويتي | 3.52 | .466 | 3.54 | .457 | 3.23 | 1.164 | 5.953 | .003 |

**جدول (36): المقارنات البعدية بطريقة شيفيه لأثر الحالة الاجتماعية في محددات السلوك التصويتي**

| المجال | الحالة الاجتماعية | المتوسط الحسابي | أعزب | متزوج | مطلق |
|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | أعزب | 3.56 | | | |
| | متزوج | 3.60 | .04 | | |
| | مطلق | 3.20 | *.35 | *.40 | |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | أعزب | 3.81 | | | |
| | متزوج | 3.80 | .01 | | |
| | مطلق | 3.15 | *.66 | *.65 | |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | أعزب | 3.18 | | | |
| | متزوج | 3.34 | *.16 | | |
| | مطلق | 3.31 | .13 | .03 | |
| خصائص المرشح المفضل | أعزب | 3.81 | | | |
| | متزوج | 3.78 | .04 | | |
| | مطلق | 3.28 | *.54 | *.50 | |
| أثر الدعاية الانتخابية | أعزب | 3.61 | | | |
| | متزوج | 3.48 | *.14 | | |
| | مطلق | 3.52 | .09 | .04 | |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | أعزب | 3.97 | | | |
| | متزوج | 3.98 | .01 | | |
| | مطلق | 3.55 | *.42 | *.43 | |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | أعزب | 2.88 | | | |
| | متزوج | 3.12 | *.24 | | |
| | مطلق | 2.53 | *.34 | *.58 | |
| محددات السلوك التصويتي | أعزب | 3.52 | | | |
| | متزوج | 3.54 | .02 | | |
| | مطلق | 3.23 | *.29 | *.31 | |

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (36) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين مطلق من جهة وكل من أعزب، ومتزوج وجاءت الفروق لصالح كل من أعزب، ومتزوج في كل من مجال المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، ومجال دوافع المشاركة في الانتخابات، ومجال خصائص المرشح، ومجال أثر مواقع التواصل الاجتماعي، ومحددات السلوك التصويتي ككل.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متزوج وأعزب، وجاءت الفروق لصالح متزوج في مجال مستوى المشاركة في الانتخابات.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين أعزب ومتزوج، وجاءت الفروق لصالح أعزب في مجال أثر الدعاية الانتخابية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين أعزب، ومتزوج، وجاءت الفروق لصالح متزوج، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين مطلق من جهة وكل من أعزب ومتزوج وجاءت الفروق لصالح كل من أعزب، ومتزوج، في مجال التصويت للمرأة في الانتخابات.

- **متغير مكان الإقامة:**

يتبين من الجدول (37) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لمكان الإقامة في محددات السلوك التصويتي، وهو ما يتعارض مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير مكان الإقامة.

**جدول (37): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي تبعا لأثر متغير مكان الإقامة في محددات السلوك التصويتي**

| المجال | مدينة | | قرية | | بادية | | مخيم | | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | | |
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | 3.54 | .552 | 3.56 | .630 | 3.86 | .410 | 2.61 | 1.308 | 19.639 | .000 |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | 3.82 | .618 | 3.80 | .695 | 3.80 | .487 | 2.98 | 1.723 | 8.347 | .000 |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | 3.16 | .777 | 3.23 | .736 | 3.34 | .570 | 2.67 | 1.340 | 4.787 | .003 |
| خصائص المرشح المفضل | 3.82 | .684 | 3.79 | .719 | 3.87 | .628 | 2.63 | 1.313 | 15.084 | .000 |
| أثر العلاقات الاجتماعية | 3.09 | .598 | 3.30 | .686 | 3.15 | .613 | 2.79 | 1.471 | 21.011 | .000 |
| أثر الدعاية الانتخابية | 3.61 | .699 | 3.59 | .677 | 3.80 | .519 | 2.48 | 1.256 | 16.202 | .000 |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | 4.01 | .720 | 3.94 | .728 | 4.03 | .712 | 2.82 | 1.473 | 15.001 | .000 |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | 2.81 | .674 | 2.98 | .723 | 2.88 | .686 | 2.15 | .927 | 15.427 | .000 |
| محددات السلوك التصويتي | 3.50 | .448 | 3.54 | .489 | 3.61 | .289 | 2.64 | 1.310 | 20.150 | .000 |

أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية السابقة، فقد بين التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر مكان الإقامة في جميع المجالات (دوافع المشاركة في الانتخابات، ومستوى المشاركة في الانتخابات، ومعرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، خصائص المرشح المفضل، أثر العلاقات الاجتماعية والدعاية الانتخابية ومواقع التواصل الاجتماعي، التصويت للمرأة في الانتخابات) على السلوك التصويتي. وهو ما يتعارض مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير مكان الإقامة. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول (38).

**جدول (38): المقارنات البعدية بطريقة شيفيه لأثر مكان الإقامة على محددات السلوك التصويتي**

| المجال | مكان الإقامة | المتوسط الحسابي | مدينة | قرية | بادية | مخيم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | مدينة | 3.54 | | | | |
| | قرية | 3.56 | .02 | | | |
| | بادية | 3.86 | *.31 | *.30 | | |
| | مخيم | 2.61 | *.93 | *.95 | *1.24 | |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | مدينة | 3.82 | | | | |
| | قرية | 3.80 | .02 | | | |
| | بادية | 3.80 | .02 | .00 | | |
| | مخيم | 2.98 | *.84 | *.82 | *.82 | |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | مدينة | 3.16 | | | | |
| | قرية | 3.23 | .06 | | | |
| | بادية | 3.34 | .18 | .12 | | |
| | مخيم | 2.67 | .50 | *.56 | *.68 | |
| خصائص المرشح المفضل | مدينة | 3.82 | | | | |
| | قرية | 3.79 | .03 | | | |
| | بادية | 3.87 | .05 | .07 | | |
| | مخيم | 2.63 | *1.19 | *1.16 | *1.23 | |

| المجال | مكان الإقامة | المتوسط الحسابي | مدينة | قرية | بادية | مخيم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أثر العلاقات الاجتماعية | مدينة | 3.09 | | | | |
| | قرية | 3.30 | *.22 | | | |
| | بادية | 3.15 | .07 | .15 | | |
| | مخيم | 2.79 | .30 | *.52 | .37 | |
| أثر الدعاية الانتخابية | مدينة | 3.61 | | | | |
| | قرية | 3.59 | .01 | | | |
| | بادية | 3.80 | .19 | .21 | | |
| | مخيم | 2.48 | *1.12 | *1.11 | *1.32 | |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | مدينة | 4.01 | | | | |
| | قرية | 3.94 | .07 | | | |
| | بادية | 4.03 | .02 | .09 | | |
| | مخيم | 2.82 | *1.19 | *1.12 | *1.21 | |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | مدينة | 2.81 | | | | |
| | قرية | 2.98 | *.16 | | | |
| | بادية | 2.88 | .06 | .10 | | |
| | مخيم | 2.15 | *.67 | *.83 | *.73 | |
| محددات السلوك التصويتي | مدينة | 3.50 | | | | |
| | قرية | 3.54 | .04 | | | |
| | بادية | 3.61 | .11 | .07 | | |
| | **مخيم** | **2.64** | ***.86** | ***.90** | ***.97** | |

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (38) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين بادية من جهة وكل من مدينة، وقرية من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح البادية كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المخيم من جهة وكل من المدينة، والقرية، والبادية من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من المدينة، والقرية، والبادية، في مجال المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين مخيم من جهة وكل من مدينة، وقرية، وبادية من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من المدينة، والقرية، والبادية، في كل من مجال دوافع المشاركة في الانتخابات، ومجال السلوك التصويتي، ومجال أثر الدعاية الانتخابية، ومجال أثر مواقع التواصل الاجتماعي وفي محددات السلوك التصويتي ككل.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المخيم من جهة وكل من القرية، والبادية من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من القرية، والبادية، في مجال مستوى المشاركة في الانتخابات.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين القرية من جهة وكل من المدينة، والمخيم من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح القرية، في مجال أثر العلاقات الاجتماعية على السلوك التصويتي .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين القرية والمدينة وجاءت الفروق لصالح القرية، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المخيم من جهة وكل من المدينة، والقرية، والبادية من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح كل من المدينة، والقرية، والبادية، في مجال التصويت للمرأة في الانتخابات.

**5. متغير المستوى التعليمي:**

يتبين من الجدول (39) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى للمستوى التعليمي في محددات السلوك التصويتي، وهو ما يتعارض مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

**جدول (39): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي تبعا لأثر متغير المستوى التعليمي في محددات السلوك التصويتي**

| المجال | توجيهي فأقل | | دبلوم | | جامعي | | دراسات عليا | | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | | |
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | 3.18 | .655 | 3.71 | .601 | 3.58 | .581 | 3.31 | .761 | 18.657 | .000 |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | 3.56 | .849 | 3.87 | .448 | 3.82 | .642 | 3.66 | .956 | 5.334 | .001 |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | 2.94 | .725 | 3.29 | .752 | 3.21 | .749 | 3.14 | .847 | 2.937 | .032 |
| خصائص المرشح المفضل | 3.35 | .829 | 3.83 | .642 | 3.83 | .688 | 3.56 | .887 | 14.571 | .000 |
| أثر العلاقات الاجتماعية | 3.05 | .654 | 3.30 | .359 | 3.21 | .666 | 3.07 | .726 | 3.386 | .017 |
| أثر الدعاية الانتخابية | 3.30 | .774 | 3.54 | .780 | 3.62 | .681 | 3.45 | .756 | 6.715 | .000 |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | 3.55 | .849 | 4.00 | .645 | 3.98 | .722 | 4.02 | .877 | 6.447 | .000 |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | 2.70 | .582 | 3.06 | .430 | 2.91 | .724 | 2.70 | .616 | 6.865 | .000 |
| محددات السلوك التصويتي | 3.21 | .634 | 3.58 | .430 | 3.53 | .461 | 3.37 | .622 | 13.428 | .000 |

أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية السابقة، فقد بين التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر المستوى التعليمي في مجالات (دوافع المشاركة في الانتخابات، والدعاية الانتخابية، ومعرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، وخصائص المرشح المفضل، ومواقع التواصل الاجتماعي، التصويت للمرأة في الانتخابات) في السلوك التصويتي. وهو ما يتعارض مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير المستوى التعليمي. أما فيما يتعلق بمستوى مجال (المشاركة في الانتخابات ومجال أثر العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي)، فلا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)، وهو ما يتوافق مع فرضية الدراسة. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول (40).

**جدول (40): المقارنات البعدية بطريقة شيفيه لأثر المستوى التعليمي في محددات السلوك التصويتي**

| المجال | المستوى التعليمي | المتوسط الحسابي | دبلوم فأقل | جامعي | دراسات عليا |
|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | توجيهي فأقل | 3.18 | | | |
| | دبلوم | 3.71 | *.52 | | |
| | جامعي | 3.58 | *.40 | .12 | |
| | دراسات عليا | 3.31 | .13 | *.40 | *.27 |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | توجيهي فأقل | 3.56 | | | |
| | دبلوم | 3.87 | .31 | | |
| | جامعي | 3.82 | *.26 | .05 | |
| | دراسات عليا | 3.66 | .10 | .21 | *.16 |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | توجيهي فأقل | 2.94 | | | |
| | دبلوم | 3.29 | *.36 | | |
| | جامعي | 3.21 | .27 | .09 | |
| | دراسات عليا | 3.14 | .20 | .16 | .07 |

| المجال | المستوى التعليمي | المتوسط الحسابي | دبلوم فأقل | جامعي | دراسات عليا |
|---|---|---|---|---|---|
| خصائص المرشح المفضل | توجيهي فأقل | 3.35 | | | |
| | دبلوم | 3.83 | *.48 | | |
| | جامعي | 3.83 | *.48 | .00 | |
| | دراسات عليا | 3.56 | .21 | .27 | *.27 |
| أثر العلاقات الاجتماعية | توجيهي فأقل | 3.05 | | | |
| | دبلوم | 3.30 | *.24 | | |
| | جامعي | 3.21 | .16 | .09 | |
| | دراسات عليا | 3.07 | .02 | .22 | .14 |
| أثر الدعاية الانتخابية | توجيهي فأقل | 3.30 | | | |
| | دبلوم | 3.54 | .24 | | |
| | جامعي | 3.62 | *.32 | .08 | |
| | دراسات عليا | 3.45 | .15 | .09 | *.17 |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | توجيهي فأقل | 3.55 | | | |
| | دبلوم | 4.00 | *.45 | | |
| | جامعي | 3.98 | *.43 | .02 | |
| | دراسات عليا | 4.02 | *.48 | .02 | .05 |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | توجيهي فأقل | 2.70 | | | |
| | دبلوم | 3.06 | *.37 | | |
| | جامعي | 2.91 | .22 | .15 | |
| | دراسات عليا | 2.70 | .01 | *.36 | *.21 |
| محددات السلوك التصويتي | توجيهي فأقل | 3.21 | | | |
| | دبلوم | 3.58 | *.37 | | |
| | جامعي | 3.53 | *.32 | .05 | |
| | دراسات عليا | 3.37 | .16 | *.21 | *.16 |

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (40) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين توجيهي فأقل من جهة وكل من دبلوم، وجامعي من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من دبلوم،

وجامعي، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين دراسات عليا من جهة وكل من دبلوم وجامعي من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من دبلوم وجامعي في مجال المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، وفي محددات السلوك التصويتي ككل.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين جامعي من جهة وكل من توجهي فأقل ودراسات عليا من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح جامعي في مجال دوافع المشاركة في الانتخابات ومجال أثر الدعاية الانتخابية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين توجيهي فأقل ودبلوم، وجاءت الفروق لصالح دبلوم في كل من مجال مستوى المشاركة في الانتخابات، ومجال أثر العلاقات الاجتماعية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين توجيهي فأقل من جهة وكل من دبلوم وجامعي من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من دبلوم وجامعي، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين جامعي ودراسات عليا وجاءت الفروق لصالح جامعي في مجال خصائص المرشح.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين توجيهي فأقل من جهة وكل من دبلوم، وجامعي، ودراسات عليا من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح كل من دبلوم وجامعي ودراسات عليا في مجال أثر مواقع التواصل الاجتماعي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين توجيهي فأقل ودبلوم، وجاءت الفروق لصالح دبلوم، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين دراسات عليا من جهة وكل من دبلوم وجامعي من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح كل من دبلوم، وجامعي في مجال التصويت للمرأة في الانتخابات.

**6. مستوى الدخل:**

**جدول (41): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي تبعا لأثر متغير مستوى الدخل في محددات السلوك التصويتي**

| المجال | متدنٍ | | متوسط | | متوسط مرتفع | | مرتفع | | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | | |
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | 3.58 | .634 | 3.63 | .520 | 3.34 | .616 | 3.39 | .688 | 18.06 | .000 |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | 3.80 | .704 | 3.87 | .552 | 3.66 | .715 | 3.73 | .886 | 7.032 | .000 |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | 3.20 | .742 | 3.20 | .771 | 3.12 | .745 | 3.36 | .808 | 2.573 | .053 |
| خصائص المرشح المفضل | 3.84 | .691 | 3.83 | .688 | 3.64 | .767 | 3.64 | .868 | 7.963 | .000 |
| أثر العلاقات الاجتماعية | 3.24 | .654 | 3.19 | .654 | 3.12 | .665 | 3.08 | .783 | 3.719 | .011 |
| أثر الدعاية الانتخابية | 3.61 | .686 | 3.60 | .639 | 3.54 | .755 | 3.59 | .939 | .634 | .593 |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | 3.95 | .723 | 4.01 | .729 | 3.99 | .632 | 3.89 | 1.07 | 1.572 | .194 |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | 2.97 | .719 | 2.83 | .675 | 2.79 | .729 | 2.88 | .713 | 8.846 | .000 |
| محددات السلوك التصويتي | 3.54 | .486 | 3.53 | .437 | 3.41 | .446 | 3.45 | .720 | 5.726 | .001 |

يتبين من الجدول (41) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر مستوى الدخل في محددات السلوك التصويتي . وهو ما يتعارض مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير مستوى الدخل.

أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية السابقة، فقد بين التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر مستوى الدخل في مجال (التصويت للمرأة في الانتخابات، دوافع المشاركة في الانتخابات، معرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، وخصائص المرشح المفضل)، وهو ما يتعارض مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير مستوى الدخل، فيما بين التحليل عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر مستوى الدخل في المجالات (مستوى المشاركة في الانتخابات، أثر الدعاية الانتخابية، أثر مواقع التواصل الاجتماعي، وأثر العلاقات الاجتماعية على السلوك التصويتي) على السلوك التصويتي، وهو ما يتوافق مع فرضية الدراسة. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول (42).

**جدول (42): المقارنات البعدية بطريقة شيفيه لأثر مستوى الدخل في محددات السلوك التصويتي**

| | مستوى الدخل | المتوسط الحسابي | متدنٍ | متوسط | متوسط-مرتفع | مرتفع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | متدنٍ | 3.58 | | | | |
| | متوسط | 3.63 | .05 | | | |
| | متوسط مرتفع | 3.34 | *.24 | *.29 | | |
| | مرتفع | 3.39 | *.19 | *.23 | .05 | |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | متدنٍ | 3.80 | | | | |
| | متوسط | 3.87 | .07 | | | |
| | متوسط مرتفع | 3.66 | *.15 | *.21 | | |
| | مرتفع | 3.73 | .08 | .14 | .07 | |

| | مستوى الدخل | المتوسط الحسابي | متدنٍ | متوسط | متوسط-مرتفع | مرتفع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| خصائص المرشح المفضل | متدنٍ | 3.84 | | | | |
| | متوسط | 3.83 | .01 | | | |
| | متوسط مرتفع | 3.64 | *.20 | *.19 | | |
| | مرتفع | 3.64 | *.20 | .19 | .00 | |
| أثر العلاقات الاجتماعية | متدنٍ | 3.24 | | | | |
| | متوسط | 3.19 | .05 | | | |
| | متوسط مرتفع | 3.12 | .12 | .07 | | |
| | مرتفع | 3.08 | *.16 | .11 | .04 | |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | متدنٍ | 2.97 | | | | |
| | متوسط | 2.83 | *.15 | | | |
| | متوسط مرتفع | 2.79 | *.19 | .04 | | |
| | مرتفع | 2.88 | .10 | .05 | .09 | |
| محددات السلوك التصويتي | متدنٍ | 3.54 | | | | |
| | متوسط | 3.53 | .01 | | | |
| | متوسط مرتفع | 3.41 | *.13 | *.12 | | |
| | مرتفع | 3.45 | .08 | .08 | .04 | |

*دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

يتبين من الجدول (42) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين متدنٍ من جهة وكل من متوسط مرتفع، ومرتفع من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح متدنٍ، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين متوسط من جهة وكل من متوسط مرتفع، ومرتفع من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح متوسط في مجال المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين متوسط مرتفع من جهة وكل من متدنٍ ومتوسط من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من متدنٍ ومتوسط في مجال دوافع المشاركة في الانتخابات وفي محددات السلوك التصويتي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين متدنٍ من جهة وكل من متوسط مرتفع، ومرتفع من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح متدنٍ، كما تبين

وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسط ومتوسط مرتفع، وجاءت الفروق لصالح متوسط في مجال خصائص المرشح.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متدنٍ ومرتفع وجاءت الفروق لصالح متدنٍ في مجال أثر العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متدنٍ من جهة وكل من متوسط ومتوسط مرتفع، وجاءت الفروق لصالح متدنٍ في مجال التصويت للمرأة في الانتخابات.

**7. امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي:**

يتبين من الجدول رقم (43) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي في محددات السلوك التصويتي، وهو ما يتوافق مع فرضية فريق البحث الرئيسة من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي. أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية السابقة، فقد بين التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي في مجال (أثر مواقع التواصل الاجتماعي، والتصويت للمرأة في الانتخابات) على السلوك التصويتي وجاءت الفروق لصالح الذين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يتعارض مع فرضية البحث من عدم وجود دلالة إحصائية تعزى لأثر امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، فيما بين التحليل عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي في المجالات (دوافع المشاركة في الانتخابات، مستوى المشاركة في الانتخابات، ومعرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، وخصائص المرشح المفضل، وأثر العلاقات الاجتماعية، أثر الدعاية الانتخابية) في السلوك التصويتي. وهو ما يتوافق مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لأثر امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي.

**جدول (43): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" تبعا لمتغير أثر امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي في محددات السلوك التصويتي**

| محددات السلوك | نعم | | لا | | قيمة ت | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | | |
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | 3.56 | .593 | 3.48 | .923 | 1.041 | .298 |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | 3.80 | .659 | 3.80 | 1.001 | -.013 | .990 |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | 3.20 | .752 | 3.05 | .899 | 1.656 | .098 |
| خصائص المرشح المفضل | 3.81 | .697 | 3.60 | 1.101 | 2.328 | .020 |
| أثر العلاقات الاجتماعية | 3.20 | .656 | 3.16 | .889 | .433 | .665 |
| أثر الدعاية الانتخابية | 3.60 | .674 | 3.38 | 1.164 | 2.565 | .010 |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | 3.98 | .726 | 3.58 | .994 | 4.399 | .000 |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | 2.88 | .690 | 3.35 | 1.081 | -5.298 | .000 |
| محددات السلوك التصويتي | 3.52 | .466 | 3.43 | .867 | 1.513 | .130 |

**جدول (44): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي تبعا لأثر الاتجاه السياسي في محددات السلوك التصويتي**

| | إسلامي | | قومي | | ليبرالي | | وطني | | يساري | | غير ذلك | | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | | |
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | 3.56 | .608 | 3.51 | .598 | 3.79 | .428 | 3.62 | .582 | 3.45 | .683 | 3.42 | .627 | 5.800 | .000 |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | 3.84 | .671 | 3.67 | .728 | 3.94 | .484 | 3.83 | .634 | 3.82 | .709 | 3.62 | .707 | 6.738 | .000 |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | 3.22 | .782 | 2.97 | .659 | 3.25 | .741 | 3.26 | .700 | 3.66 | .637 | 3.02 | .747 | 8.773 | .000 |
| أثر العلاقات الاجتماعية | 3.86 | .729 | 3.74 | .781 | 4.03 | .446 | 3.81 | .634 | 3.04 | .739 | 3.65 | .715 | 13.62 | .000 |
| خصائص المرشح المفضل | 3.21 | .661 | 3.13 | .533 | 3.32 | .715 | 3.26 | .688 | 3.02 | .378 | 3.08 | .671 | 4.181 | .001 |
| أثر الدعاية الانتخابية | 3.63 | .695 | 3.49 | .533 | 3.50 | .633 | 3.68 | .660 | 3.24 | .779 | 3.42 | .748 | 8.775 | .000 |
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | 3.99 | .719 | 4.17 | .481 | 3.81 | .599 | 4.03 | .747 | 4.33 | .777 | 3.71 | .801 | 12.23 | .000 |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | 2.95 | .715 | 2.64 | .423 | 2.79 | .804 | 2.93 | .750 | 2.23 | .483 | 2.79 | .623 | 12.3 | .000 |
| **محددات السلوك التصويتي** | 3.55 | .476 | 3.43 | .390 | 3.57 | .389 | 3.57 | .479 | 3.32 | .513 | 3.36 | .507 | 11.2 | .000 |

### 8. الاتجاه السياسي:

يتبين من الجدول (44) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الاتجاه السياسي في محددات السلوك التصويتي، وهو ما يتعارض مع فرضية فريق البحث، من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لمتغير الاتجاه السياسي. أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية السابقة، فقد بين التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الاتجاه السياسي في كل المجالات (مستوى المشاركة في الانتخابات، ومجال أثر الدعاية الانتخابية، خصائص المرشح المفضل، ومجال أثر مواقع التواصل الاجتماعي، دوافع المشاركة في الانتخابات، ومعرفة الناخب الشاب الأردني بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، أثر العلاقات الاجتماعية، التصويت للمرأة في الانتخابات) على السلوك التصويتي. وهو ما يتعارض مع فرضية فريق البحث من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك الناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) تعزى لأثر الاتجاه السياسي. ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول (45).

**جدول (45): المقارنات البعدية بطريقة شيفيه لأثر الاتجاه السياسي في محددات السلوك التصويتي**

| محددات السلوك | الاتجاه السياسي | المتوسط الحسابي | إسلامي | قومي | ليبرالي | وطني | يساري | غير ذلك |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب | إسلامي | 3.56 | | | | | | |
| | قومي | 3.51 | .05 | | | | | |
| | ليبرالي | 3.79 | .23 | .28 | | | | |
| | وطني | 3.62 | .06 | .11 | .17 | | | |
| | يساري | 3.45 | .11 | .06 | .34 | .17 | | |
| | غير ذلك | 3.42 | *.14 | .09 | *.37 | *.20 | .03 | |
| دوافع المشاركة في الانتخابات | إسلامي | 3.84 | | | | | | |
| | قومي | 3.67 | .18 | | | | | |
| | ليبرالي | 3.94 | .09 | .27 | | | | |

| محددات السلوك | الاتجاه السياسي | المتوسط الحسابي | إسلامي | قومي | ليبرالي | وطني | يساري | غير ذلك |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | وطني | 3.83 | .01 | .17 | .11 | | | |
| | يساري | 3.82 | .02 | .16 | .11 | .01 | | |
| | غير ذلك | 3.62 | *.22 | .05 | .32 | *.21 | .20 | |
| مستوى المشاركة في الانتخابات | إسلامي | 3.22 | | | | | | |
| | قومي | 2.97 | .25 | | | | | |
| | ليبرالي | 3.25 | .03 | .28 | | | | |
| | وطني | 3.26 | .04 | *.29 | .01 | | | |
| | يساري | 3.66 | *.44 | *.69 | .41 | .40 | | |
| | غير ذلك | 3.02 | *.20 | .05 | .23 | *.24 | *.64 | |
| خصائص المرشح المفضل | إسلامي | 3.86 | | | | | | |
| | قومي | 3.74 | .12 | | | | | |
| | ليبرالي | 4.03 | .17 | .29 | | | | |
| | وطني | 3.81 | .05 | .07 | .22 | | | |
| | يساري | 3.04 | *.82 | *.70 | *.99 | *.77 | | |
| | غير ذلك | 3.65 | *.20 | .09 | .37 | .15 | *.62 | |
| أثر العلاقات الاجتماعية | إسلامي | 3.21 | | | | | | |
| | قومي | 3.13 | .08 | | | | | |
| | ليبرالي | 3.32 | .11 | .19 | | | | |
| | وطني | 3.26 | .05 | .14 | .06 | | | |
| | يساري | 3.02 | .19 | .10 | .30 | .24 | | |
| | غير ذلك | 3.08 | .13 | .05 | .25 | *.19 | .05 | |
| أثر الدعاية الانتخابية | إسلامي | 3.63 | | | | | | |
| | قومي | 3.49 | .15 | | | | | |
| | ليبرالي | 3.50 | .13 | .01 | | | | |
| | وطني | 3.68 | .04 | .19 | .18 | | | |
| | يساري | 3.24 | *.39 | .25 | .26 | *.44 | | |
| | غير ذلك | 3.42 | *.21 | .07 | .08 | *.26 | .18 | |

| محددات السلوك | الاتجاه السياسي | المتوسط الحسابي | إسلامي | قومي | ليبرالي | وطني | يساري | غير ذلك |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أثر مواقع التواصل الاجتماعي | إسلامي | 3.99 | | | | | | |
| | قومي | 4.17 | .18 | | | | | |
| | ليبرالي | 3.81 | .18 | .35 | | | | |
| | وطني | 4.03 | .04 | .14 | .22 | | | |
| | يساري | 4.33 | .34 | .17 | .52 | .30 | | |
| | غير ذلك | 3.71 | *.28 | *.46 | .10 | *.32 | *.62 | |
| التصويت للمرأة في الانتخابات | إسلامي | 2.95 | | | | | | |
| | قومي | 2.64 | *.31 | | | | | |
| | ليبرالي | 2.79 | .16 | .15 | | | | |
| | وطني | 2.93 | .02 | *.29 | .14 | | | |
| | يساري | 2.23 | *.73 | .41 | *.56 | *.70 | | |
| | غير ذلك | 2.79 | *.16 | .15 | .00 | .14 | *.57 | |
| محددات السلوك التصويتي | إسلامي | 3.55 | | | | | | |
| | قومي | 3.43 | .12 | | | | | |
| | ليبرالي | 3.57 | .03 | .15 | | | | |
| | وطني | 3.57 | .02 | .14 | .01 | | | |
| | يساري | 3.32 | .23 | .11 | .25 | .24 | | |
| | غير ذلك | 3.36 | *.19 | .07 | .22 | *.21 | .03 | |

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (45) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه السياسي غير المعرف من جهة وكل من الاتجاه الإسلامي، والليبرالي، والوطني وجاءت الفروق لصالح كل من الاتجاه الإسلامي، والليبرالي، والوطني في المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه السياسي غير المعرف من جهة وكل من الاتجاه الإسلامي، والوطني، وجاءت الفروق لصالح كل من الاتجاه الإسلامي، والوطني في مجال دوافع المشاركة في الانتخابات.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه القومي، والوطني وجاءت الفروق لصالح الاتجاه الوطني، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه اليساري من جهة وكل من الاتجاه الإسلامي والقومي من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح الاتجاه اليساري، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه السياسي غير المعرف من جهة وكل من الاتجاه الإسلامي والوطني، واليساري من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح كل من الاتجاه الإسلامي، والوطني، واليساري في مجال مستوى المشاركة في الانتخابات.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه السياسي غير المعرف والاتجاه الوطني وجاءت الفروق لصالح الاتجاه الوطني في مجال أثر العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه اليساري من جهة وكل من الاتجاه الإسلامي والوطني من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح كل من الاتجاه الإسلامي والوطني، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه السياسي غير المعرف من جهة وكل من الاتجاه الإسلامي والوطني، وجاءت الفروق لصالح كل من الاتجاه الإسلامي، والوطني في مجال أثر الدعاية الانتخابية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه السياسي غير المعرف من جهة وكل من الاتجاه الإسلامي، والقومي، والوطني، واليساري، وجاءت الفروق لصالح كل من الاتجاه الإسلامي، والقومي، والوطني، واليساري في مجال أثر مواقع التواصل الاجتماعي.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه الإسلامي، والقومي وجاءت الفروق لصالح الاتجاه الإسلامي، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه القومي والوطني وجاءت الفروق لصالح الاتجاه الوطني، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الاتجاه اليساري من جهة وكل من الاتجاه الإسلامي والليبرالي والوطني من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح كل من الاتجاه الإسلامي والليبرالي والوطني، كما

تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = 0.05) بين الاتجاه السياسي غير المعرف والاتجاه الإسلامي، وجاءت الفروق لصالح الاتجاه الإسلامي، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = 0.05) بين الاتجاه السياسي غير المعرف والاتجاه اليساري، وجاءت الفروق لصالح الاتجاه السياسي غير المعرف في مجال التصويت للمرأة في الانتخابات.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha$ = 0.05) بين الاتجاه السياسي غير المعرف من جهة وكل من الاتجاه الإسلامي والوطني من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من الاتجاه الإسلامي والوطني في مجال محددات السلوك التصويتي .

# الفصل الرابع

## الأولويات المستقبلية لدى الناخب الشاب الأردني حول السلوك التصويتي في الانتخابات المحلية، وتقييم الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات

### اولا: الأولويات المستقبلية لدى الناخب الشاب:

### أ.على مستوى تطوير العملية الانتخابية:

**جدول (46):** التكرارات والنسب المئوية لمستوى تطوير العملية الانتخابية

| على مستوى تطوير العملية الانتخابية. | التكرار | النسبة | الترتيب |
|---|---|---|---|
| 1. تخفيض عدد مقاعد المجلس البلدي ومجلس المحافظة بإلغاء مبدأ التعيين. | 322 | 14.8 | 6 |
| 2. تعزيز دور الهيئة المستقلة للانتخاب. | 731 | 33.6 | 2 |
| 3. عدم منح مخصصات مالية للأعضاء في مجالس البلديات والمحافظات. | 428 | 19.7 | 4 |
| 4. تعديل قانون الانتخابات البلدية وتقليص عدد الأعضاء لمجالس المحافظات . | 477 | 21.9 | 3 |
| 5. تعميق التجربة الديمقراطية . | 320 | 14.7 | 7 |
| 6. تحقيق العدالة والتنمية . | 394 | 18.1 | 5 |
| 7. مكافحة الفساد بكافة أشكاله. | 1004 | 46.1 | 1 |
| 8. الحفاظ على الأمن والاستقرار. | 326 | 15.0 | 8 |
| 9. غير ذلك حدد | 250 | 11.6 | 9 |

- يبن تحليل الجدول رقم (46) أن (46.1%) من الشباب الناخبين يركز على محاربة ومكافحة الفساد بكافة أشكاله. ولقد كان موضوع الفساد من أكثر الموضوعات التي تم التطرق إليها في معظم المسيرات والاحتجاجات التي شهدتها البلاد منذ عام 2011 حتى الوقت الحاضر، ورغم أن الحكومات المتعاقبة في بياناتها الوزارية تعتبر محاربة الفساد على رأس أولوياتها، لكن المجتمع الأردني يرى أن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية وغير مقنعة، وليس هناك إنجازات ملموسة في مكافحة الفساد في ظل تقييد حرية الإعلام، وغياب الشفافية والمصارحة

في قضايا الفساد. وكان يأمل المواطن الأردني أن تحتوي نصوص التعديلات الدستورية على ما يجرم أفعال الفساد أو إنشاء محكمة خاصة بالفساد تحت مظلة السلطة القضائية، ولكن شيئا من هذا لم يحدث[139].

كما أن إقرار قانون إنشاء هيئة لمكافحة الفساد وارتباطها برئيس الوزراء والسلطة التنفيذية يتنافى مع مبدأ استقلالية الهيئة وحيادها وعملها، فالسلطة التنفيذية هي موضع لرقابة الهيئة، فكيف تكون السلطة خصما وحكما في آن معا؟ كما أن ارتباط الهيئة بالسلطة التنفيذية يتنافى مع المعايير الدولية في الرقابة، حيث نصت المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على منح الهيئة أو الهيئات المشار إليها في الفقرة أم من هذه المادة ما يلزم من الاستقلالية لتمكين تلك الهيئة أو الهيئات من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة، وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له، وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم.[140]

والهيئة في هذا السياق لا تختلف عن الكثير من الهيئات الرقابية الأردنية المعنية بمكافحة الفساد مثل ديوان المحاسبة، حيث يعتبر الديوان الجهة الرسمية المكلفة بمهمة تدقيق الأموال العامة كما ورد في الدستور الأردني، وبناء عليه فإن للديوان دورا أساسيا في مكافحة الفساد في القطاع العام، وتقع على كاهله المسؤولية المباشرة في الرقابة على الأموال العامة، وما يترتب على ذلك من مخالفات أو فساد، إلا أن إجراءات الرقابة المالية والإدارية والمحاسبة ورقابة الأداء التي يقوم بها ديوان المحاسبة لم تسهم في الحد من ظاهرة الفساد، وبالتالي لم ينجح الديوان في مكافحة الفساد والمحافظة على المال العام.

ويعتبر (33.6%) من الناخبين الشباب أن من أولوياتهم المستقبلية تعزيز دور الهيئة المستقلة للانتخاب، ويرى فريق البحث أن الهيئة لم تتوفر لها الاستقلالية اللازمة والحماية من تغول السلطة التنفيذية لتتمكن من القيام بالدور المنوط بها في الإشراف على

---

(139) محمد بني سلامة، الفساد في الأردن: ظاهرة أم نهج في الحكم والسياسة، ورقة علمية قيد النشر، 2018، ص 20.

(140) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الرابط التالي: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد/www.jacc.gov.jo

الانتخابات . حيث تشير التجربة العملية في هذا السياق إلى تدخل سافر للسلطة التنفيذية في العملية الانتخابية والعبث بإرادة الناخبين إلى حد تزوير الانتخابات بشكل فاضح[141].

ورغم إنشاء الهيئة المستقلة للانتخابات إلا أنها لم تؤد إلى القضاء كليا على كافة مظاهر تغول أو هيمنة السلطة التنفيذية، فقد فشلت الهيئة جزئيا في إدارة العملية الانتخابية بالشفافية والنزاهة المطلوبتين اللتين وعدت بهما، وقد أضافت الأحداث الانتخابية المؤسفة في الانتخابات (تحطيم الصناديق وسرقة البعض الآخر) نقطة سلبية إلى سجل الحكومة[142]. وأجمع كل من راقب العملية الانتخابية عن كثب من المواطنين والصحفيين ووسائل الإعلام والمركز الوطني لحقوق الإنسان، على وجود ممارسات وتجاوزات تمثلت بالانتخاب المتكرر، وشطب أسماء من القوائم الانتخابية، ونقل الناخبين والتصويت المسموع (الأمي) كذلك تكسير صناديق اقتراع بداخل القاعات وتناثر الأوراق الانتخابية كما حدث مثلا في بلدية الموقر عام 2017، وإلغاء الهيئة، وبعد مضي شهرين على الانتخابات عملية الاقتراع في 3 مجالس محلية تابعة لبلدية الموقر من أصل (13) مجلسا محليا (7 صناديق من أصل 10)، في المجالس المحلية للموقر وأم بطمة والحاتمية." وإلغاء عملية الاقتراع في الدائرة 28 من مجالس المحافظات، والدائرة 29 وبقية المجالس المحلية، لتعذر استكمال عملية الفرز، وذلك بعد تعرض صناديق اقتراع إلى العبث والتكسير. كما تم تكسير صندوق رقم 1 و2 في مركز آخر، وتكسير 4 صناديق في مدرسة الملكة رانيا، بالإضافة إلى تكسير شاشة كمبيوتر في مركز آخر." لتؤكد كل هذه الأحداث على أن التدخل الحكومي ما زال موجودا، وعدم استيعاب الحكومة للرأي المعارض، رغم الادعاءات المتكررة من الحكومة بالحرص على تعزيز الحياة الديمقراطية والتأكيد على أن الانتخابات ستجري بحرية ونزاهة وشفافية مطلقة.

---

(141) عون الخصاونة، الاحتقان السياسي في الأردن مرده تزوير الانتخابات ومفتاح الإصلاح إجراؤها بنزاهة. صحيفة الغد، 2012/2/21.

(142) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، تقرير حول الانتخابات البلدية في الأردن بتاريخ 7/31/ 2007، على الرابط التالي: https://www.anhri.net/jordan/achrs/2007/pr0821.php

وأشار (21.9%) إلى تعديل قانون الانتخابات البلدية وتقليص عدد الأعضاء لمجالس المحافظات في حين أشار (19.7%) إلى عدم منح مخصصات مالية للأعضاء في مجالس البلديات والمحافظات، و(14.8%) إلى تخفيض عدد مقاعد المجلس البلدي ومجلس المحافظة وإلغاء مبدأ التعيين.

**ويرى فريق البحث** أن مطلب التخفيض يعود إلى الأداء المتواضع لمجالس البلديات والمحافظات، فأغلب التشريعات التي تخص تقديم الخدمات البلدية للمواطنين والتي أقرها مجلس النواب تماشت مع سياسة التغول الحكومي على جيب المواطن، كما أن البلديات لم تقم بأية نقلة نوعية في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، ولا تزال تجربة مجالس المحافظات في بداياتها ولم تستقر بعد.

وطالب (18.1%) بتحقيق العدالة والتنمية. ويعتقد فريق البحث أن هناك نسبة كبيرة من الشباب تشعر بالظلم، وأن هناك شعورا ينتابها بوجود مواطنين من الدرجة الأولى والثانية والثالثة فرضته الاعتبارات السياسية والجهوية والعشائرية، والاعتقاد بأن المسؤولين لا يعملون للصالح العام ولا يملكون الكفاءة للقيام بالأعمال الموكلة إليهم. إن ذلك الاعتقاد يدفع الشباب إلى عدم الثقة بالحكومة أو النظام السياسي ككل، ومؤسساته السياسية المختلفة، ويرفع من نسبة المواطنين الذين لا يثقون في الحكومة وبمعالجتها للقضايا بكفاءة واقتدار، وأنها مسئولة عن الاتجاهات غير المرغوب فيها، مما يجعلهم أكثر عرضة لعدم الامتثال للقوانين والمبادرات الحكومية[143].

بينما طالب (15%) بالحفاظ على الأمن والاستقرار، حيث يؤمن المواطن الأردني بأن الحفاظ على الأمن والاستقرار يقود للنمو والتطوير، من خلال محافظة الجميع على مكتسبات الوطن وكافة مؤسساته، والإيمان بأن مصلحة الأردن، والولاء له، والوفاء للوطن، واجب وغير قابل للتجزئة، وهو فرض على كل من اختار الأردن وطنا له، أيا كان منبته وأصله.

(143) صفاء شويحات، محمد الخوالدة، مرجع سبق ذكره، ص 797.

وطالب (14.7%) بتعميق التجربة الديمقراطية، فعلى الرغم من الإصلاحات السياسية التي أطلقها الملك عبد الله الثاني بن الحسين ومنها التعديلات الدستورية واعتبارها خطوة هامة باتجاه تطور وتعزيز المسيرة الديمقراطية بما ينعكس إيجابا على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويؤسس لإحداث تنمية شاملة ومستدامة في البلاد، وإقامة دولة القانون والمؤسسات والحق والعدل، وإنشاء مجتمع العدالة والمساواة الذي يحترم كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته(144). إلا نظام الحكم استطاع التحكم بمدخلات ومخرجات العملية الديمقراطية بشكل أثر على المنافسة والمشاركة السياسية، فقوانين الانتخاب البلدية ومجالس المحافظات أفرزت قوى محافظه تقليديه مواليه لتجمعاتها وقواعدها الانتخابية، ولا تقدم الخدمات سوى لتلك القواعد على امل اعادة انتخابها مرة اخرى ومن جديد .

بالإضافة إلى أن العديد من القوانين تعود في معظمها إلى فتره الأحكام العرفية، وهي في الأساس غير ديمقراطية وتحد من مشاركة الاحزاب في صنع القرار والتأثير في السياسات الحكومية، الأمر الذي أدى إلى عدم تمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية المطلوبة، والحد من قدرتها وقوتها المطلوبة لتغيير السياسات الحكومية باتجاه الإصلاح الديمقراطي وتعميق الديمقراطية (145).

وعلى صعيد الأحزاب السياسية أستطاع نظام الحكم أن يفتت الأحزاب ويضعفها، بعد تكريسه للمفهوم العشائري بداخل المجتمع الأردني، وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني، استطاع نظام الحكم أنْ يفرض هيمنته ورقابته وإشرافه على هذه المؤسسات من خلال القوانين التي تنظم عمل هذه المؤسسات وتفرض رقابة على مواردها المالية(146).

(144) Mohammed T. Bani Salameh and Sadam Darawsheh, Human Rights in the Jordanian Constitution: Between Theoretical Texts and Practical Application . *International Journal of Human Rights and Constitutional Studies (IJHRCS), Vol. 6, No. 1, 2018* . https://doi.org/10.1504/IJHRCS.2018.091658.

(145) محمد المقداد،(2007)، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة) مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجلد13، العدد، 7، ص144 وما بعدها.

(146) Mohammed T. Bani Salameh, Political Reform in Jordan: Reality and Aspirations, World Affairs Journal, Vol.180. Winter 2017, https://doi.org/10.1177%2F0043820018765373

**ب. على مستوى صفات وقدرات المترشح:**

**جدول (47): المتوسطات الحسابية لصفات وقدرات المترشح**

| صفات المترشح | المتوسط الحسابي | |
|---|---|---|
| أن يتحلى بالصدق | 2.30 | 1 |
| أن يتحلى بالعدالة | 2.8 | 2 |
| أن يتحلى بالنزاهة | 3.10 | 3 |
| أن يتحلى بالقيادة | 3.47 | 4 |
| أن يتحلى بالجرأة | 3.52 | 5 |
| **قدرات المترشح الشخصية** | | |
| البعد عن الفساد | 2.01 | 1 |
| القدرة على التأثير | 2.55 | 2 |
| الإيمان بالديمقراطية | 2.74 | 3 |
| التواصل العشائري | 3.77 | 4 |
| المظهر العام | 3.93 | 5 |
| **قدرات المترشح الانتخابية** | | |
| التواصل الشخصي مع الناخبين | 2.08 | 1 |
| البرنامج الانتخابي | 2.31 | 2 |
| نوع الدعاية الانتخابية | 2.96 | 3 |
| الشعارات والصور | 3.82 | 4 |
| الفوز في الانتخابات سابقا | 3.83 | 5 |

يتبين لنا من الجدول رقم (47) **على مستوى صفات وقدرات المترشح أن** أعلى صفة شخصية لدى الشاب الناخب هي صفة الصدق، مما يعني أن هذه الصفة تتصدر بقية الصفات من حيث اهتمام الشباب بالصفات الشخصية للمرشح، ويفسر ذلك بكون الصدق قيمة إنسانية نبيلة. وفي المرتبة الثانية جاءت النزاهة، والتي تعني الاستقامة وعدم التحيز، وهذه الصفة تجعل المرشح بعيد عن الفساد، يقوم بدوره في تمثيل إرادة الشعب على النحو الأكمل. حين حصلت العدالة على المرتبة الثالثة، والعدالة هي الإنصاف والمساواة وحماية المصالح الخاصة والعامة في إطار أخلاقي يقوم على الحق والعقلانية. وجاءت الجرأة في المرتبة الرابعة، وهي من الصفات المطلوبة في المرشح بحيث يكون جريء وعلى استعداد للمخاطرة من أجل المصلحة العامة. أما الصفة الأخيرة في النائب فقد كانت القيادة، وكان من

المستغرب تصنيف القيادة في المرتبة الأخيرة، حيث إن القيادة تعني القدرة على التأثير في الأفراد لجعلهم يرغبون في إنجاز أعمال المجموعة. إن تلك النتائج تبين أن الناخب الشاب يتمتع بالوعي في اختيار المرشح الأمثل، فهو يحتاج إلى مرشحين قادرين تحقيق طموحاتهم ويرعى مصالحهم، ويسعى إلى حل مشاكلهم، بعيدا عن التمييز والتعصب. وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (العزام:2014)، أن شجاعة المرشح وجرأته وتواضعه، وقدرته على الخطابة والإقناع تؤثر في سلوك الناخب التصويتي.

أما فيما يتعلق **بقدرات المترشح الشخصية** فقد اعتبر الناخب الشاب الأردني أن بعد المرشح عن الفساد لها الوزن النسبي الأكبر في عملية التصويت له. وقد يعود السبب في ذلك إلى تزايد حالات الفساد في الأردن، حيث تراجع ترتيب الأردن في مؤشر مكافحة الفساد عالميا، نتيجة مجموعة من الاختلالات ما بين الإطار التشريعي والمؤسسي في التعامل مع قضايا الفساد، وفي درجة المصارحة والشفافية في كشف عدد من قضايا الفساد، وضعف تضمين إجراءات مكافحة الفساد في صنع القرارات العامة واستمرار استغلال المناصب العامة في تحقيق المصالح الشخصية[147].

واحتلت فقرة "قدرته على التأثير" الوزن النسبي الثاني من حيث الأهمية، فيما حظيت فقرة "إيمانه بالديمقراطية" بالوزن النسبي الثالث للمبحوثين، فيما لم يحظ التواصل العشائري بوزن نسبي مهم بالنسبة للناخب الشاب الأردني مقارنة مع المتغيرات السابقة. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (ياغي وعثمان: 2016)، حيث توصلت الدراسة إلى أن العلاقات الاجتماعية والارتباطات العائلية كانت المعيار الأول في السلوك التصويتي للناخب، إلى جانب عوامل الحملة الانتخابية، والبرنامج الانتخابي، وكفاءة وقدرات المرشح الخطابية والخبرة السياسية ومستوى التعليم.

**أما فيما يتعلق بقدرات المترشح الانتخابية** فقد اعتبر الناخب الشاب الأردني أن التواصل الشخصي مع الناخبين من قبل المرشح للانتخابات لها الوزن النسبي الأكبر في عملية التصويت له، فيما يحتل البرنامج الانتخابي الوزن النسبي الثاني من حيث الأهمية، فيما حظيت الدعاية الانتخابية بالوزن النسبي الثالث للمبحوثين من

(147) محمد بني سلامة، الفساد في الأردن، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الناخب الشاب الأردن. كما بينت النتائج أن الشعارات والصور، وفوز المرشح سابقا في الانتخابات لا تحظى بوزن نسبي قوي مقارنة مع المتغيرات السابقة.

وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (العزام:2014) بأن الحملة الانتخابية لها تأثير محدود في سلوك الناخب وقراره في الاختيار، وأن أغلبية الناخبين اتخذوا قرارهم بالتصويت لصالح أحد المرشحين حتى قبل بدء الحملة الانتخابية، وأن القوة الخطابية للمرشحين إلى جانب مظهرهم الخارجي كان لهما أكبر أثر من الشعارات والبرامج الانتخابية.

## ثانيا: تقييم الناخب الشاب الأردني لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات:

**جدول (48): التكرارات والنسب المئوية فيما يتعلق بتقييم العملية الانتخابية والجهات الرقابية المشرفة على الانتخابات**

| | التكرارات | النسبة | النسبة من العينة الكلية |
|---|---|---|---|
| **أ. تقييم العملية الانتخابية** | | | |
| ساعدت على تعزيز المشاركة السياسية للمواطن . | 1058 | 26.9 | 49.3 |
| أسهمت باستعادة الثقة في العملية الانتخابية. | 517 | 13.1 | 24.1 |
| ساعدت على خلق ثقافة المسؤولية لدى المواطن الأردني. | 676 | 17.2 | 31.5 |
| ساعدت على تعبئة المجتمع الأردني للمشاركة في العملية الديمقراطية . | 608 | 15.4 | 28.3 |
| كشفت ضعف الوعي السياسي في المجتمع مما أدى إلى ضعف المشاركة في الانتخابات | 745 | 18.9 | 34.7 |
| لا شيء مما ذكر. | 335 | 8.5 | 15.6 |
| **ب. تقييم عمل الجهات الرقابية في الإشراف على الانتخابات** | | | |
| نجحت في القضاء على ظاهرة شراء الأصوات. | 488 | 14.8 | 23.1 |
| لم تقم بدورها على أكمل وجه . | 839 | 25.4 | 39.7 |
| كشفت عن عدم جاهزية الهيئة المستقلة للإشراف على العملية الانتخابية. | 486 | 14.7 | 23.0 |
| نجحت في إجراء انتخابات حرة نزيهة . | 526 | 15.9 | 24.9 |
| كشفت عن عدم وعي المجتمع بأهمية الانتخابات لتعزيز المسيرة الديمقراطية | 639 | 19.4 | 30.2 |

| | التكرارات | النسبة | النسبة من العينة الكلية |
|---|---|---|---|
| لا شيء مما ذكر | 320 | 9.7 | 15.1 |
| ج. تقييم المؤسسات التي راقبت الانتخابات | | | |
| الأجهزة الأمنية | 1163 | 36.3 | 55.2 |
| وسائل الإعلام | 681 | 21.2 | 32.3 |
| الهيئة المستقلة للانتخاب | 817 | 25.5 | 38.8 |
| الحكومة | 350 | 10.9 | 16.6 |
| القضاء الأردني | 196 | 6.1 | 9.3 |

يبين الجدول رقم (48) أن (26.9%) من المبحوثين الشباب الناخبين يرون أن الانتخابات ساعدت على تعزيز المشاركة السياسية للمواطن، فيما يعتقد (18.9%) من المبحوثين أن الانتخابات كشفت عن ضعف الوعي السياسي في المجتمع، مما أدى إلى ضعف المشاركة في الانتخابات. ويعتقد (17.2%) من المبحوثين أن الانتخابات ساعدت على خلق ثقافة المسؤولية لدى المواطن الأردني. كما أن نسبة (15.4%) يعتقدون أنها ساعدت على تعبئة المجتمع الأردني للمشاركة في العمل الديمقراطي. في حين يرى (13.1%) من المبحوثين أنها أسهمت باستعادة الثقة في العملية الانتخابية.

كما تبين معطيات الجدول السابق أن (25.4%) من الناخبين الشباب الأردنيين يعتقدون أن الجهات الرقابية الموكلة في الإشراف على الانتخابات لم تقم بدورها على أكمل وجه، فيما يعتقد (15.9%) من المبحوثين بأنها نجحت في الرقابية في الإشراف على الانتخابات وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويعتقد (14.8%) من أفراد عينة الدراسة بأنها نجحت في القضاء على شراء الأصوات في الانتخابات، فقد عالج المشرع الأردني عمليه شراء الأصوات أو ما يسمى بالمال السياسي بجميع صوره خلال عملية الدعاية الانتخابية، وذلك من خلال تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينيه أو أية منافع، أو يعد بتقديم شيء لشخص ما، سواء أكان ماديا أو معنويا سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو بواسطة غيره[148]، كما غلظ

(148) المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير الفريق الوطني حول انتخابات مجلس النواب السابع عشر لعام 2013،عمان، نيسان 2013،ص20.

المشرع العقوبة على جريمة المال السياسي، حيث بينت المادة الستون من قانون الانتخاب لعام 2016 أنه "يعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على سبع سنوات". لكن التقارير الميدانية التي أعدها الفريق الوطني لحقوق الإنسان تظهر حصول تجاوزات واضحة لمواد القانون التي تحرم استخدام المال السياسي. حيث صرح رئيس الهيئة في (27 كانون الأول 2002) والناطق الإعلامي للهيئة في (21 كانون الأول 2002) بذلك وقال إن هناك وجود للمال الفاسد، ومن يدعي عدم وجوده فهو واهم ويكذب على الناس. كما تم شراء الأصوات مقابل مبالغ مالية عن طريق مدراء الحملات الانتخابية وبطرق مختلفة[149]. كما ويعتقد (19.4%) من أفراد عينة الدراسة أن الجهات الرقابية في الإشراف على الانتخابات كشفت عن عدم وعي المجتمع بأهمية الانتخابات لتعزيز المسيرة الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بتقييم المؤسسات الرقابية التي راقبت الانتخابات، فتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (36) بخصوص أكثر المؤسسات الرقابية فعالية في مراقبة الانتخابات، إلى أنه اعتقد (36.3%) أن الأجهزة الأمنية هي المؤسسة الأولى التي قامت بدورها على أكمل وجه في مساعدة القائمين على الانتخابات، ثم في المرتبة الثانية الهيئة المستقلة للانتخابات وبنسبة (25.5%) من أفراد عينة الدراسة، ثم وسائل الإعلام الأردني وبنسبة (21.2%)، فيما جاءت الحكومة بنسبة (10.9%)، ثم القضاء الأردني وبنسبة (6.1%).

تؤكد معطيات الجدول أن مراقبة الانتخابات والإشراف عليها تستلزم تضافر جهود كافة الجهات المعنية بذلك، فقد اتخذت الهيئة المستقلة للانتخاب، منذ تكليفها بالإشراف على الانتخابات البلدية، سلسلة من الإجراءات لتمكينها من القيام بهذه المهمة الموكولة إليها، وقد قامت بتشكيل لجنة داخلية للإشراف على الانتخابات البلدية والتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية، وقامت بتشكيل فريق للتنسيق على مستوى الأقاليم من ضمن كادر الهيئة، وتشكيل فريق يضم (13) ممثلا للهيئة في المحافظات بواقع ممثل واحد في كل محافظة، وممثل إضافي لأمانة عمان، وتشكيل فريق يضم (105) قضاة لتمثيل الهيئة في البلديات بواقع ممثل

---

(149) Amin A . Al Azzam , The lmpact of Electoral Campaigns on Voting Behavior in the 2013 Jordnian Paliamentary Elections : Field study، Journal of Social Sciences Vol.42.No.4.2014.p23.

واحد في كل بلدية، وخمسة ممثلين في أمانة عمان، وفريق لتمثيل الهيئة في المناطق (الدوائر) ضم (243) من موظفي المؤسسات الحكومية والرسمية موزعين على (221) ممثلا في مناطق البلديات و(22) ممثلا في مناطق أمانة عمان، وقد تم تشكيل فريق لتمثيل الهيئة في مراكز الاقتراع والفرز ضم (1870) موظفا من موظفي المؤسسات الحكومية والرسمية[150].

مما يلفت النظر في هذا السياق هو أن القضاء الأردني قد حل في المرتبة الأخيرة من حيث الفعالية في الإشراف الانتخابي، مما يبين أن الناخب الشاب الأردني لا يثق بالقضاء كثيرا، وخصوصا في عمليات الانتخابات.

## الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني، في انتخابات البلديات ومجالس المحافظات في العام 2017. وقد تم تصنيف هذه المحددات إلى عدة مجالات رئيسة شملت: المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، دوافع المشاركة في الانتخابات،مستوى المشاركة، العلاقات الاجتماعية، الدعاية الانتخابية، مواقع التواصل الاجتماعي،خصائص المرشح المفضل، النوع الاجتماعي (التصويت للمرأة وأسبابه) بوصفها محددات للسلوك الانتخابي للشاب الناخب الأردني، وجرى اختبار فرضيات الدراسة المرتبطة بهذه المجالات في ضوء معالجة إحصائية تبعا للمتغيرات الأولية التي وصفت الخصائص العامة لعينة الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، امتلاك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، والاتجاه السياسي)، والتي أظهرت أن تأثير هذه المتغيرات في محددات السلوك التصويتي ثنائية الاتجاه، فتارة توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محددات السلوك التصويتي يعزى لبعض متغيراتها دون الأخرى، وتارة أخرى لا يوجد فروق ذات دلالة تعزى لهذه المتغيرات، كما هو موضح تفصيلا في اختبار فرضيات الدراسة.

وقد جرى عرض النتائج في الإجابة عن الأسئلة وتحليلها في متن الدراسة والتعليق عليها، وفي الخاتمة ودرءا لتكرار ما تم عرضه والتعليق عليه في الدراسة،

---

(150) الهيئة المستقلة للانتخابات، على الرابط التالي https://iec.jo/ar/content

سنقوم بعرض النتائج بأسلوب المناقشة المعمقة التي تجلي أثر المحددات التي تناولتها الدراسة على السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني، وأجابت عنها أسئلتها وفرضياتها، وعلى النحو الآتي:

1. كشفت الدراسة عن ضعف المشاركة السياسية للشباب الأردني الناخب في الانتخابات المحلية، حيث ارتفعت نسبة الامتناع التصويتي على حساب التصويت في الانتخابات، والذي شكل أحد أهداف الدراسة الباحثة عن فهم أسباب عدم التصويت، ولذلك جرى تناول غير المشاركين في الانتخابات. إن هذه نقطة مهمة جدا تلقي بظلالها السلبية أيضا على الانتخابات على المستوى القومي(الانتخابات النيابية). إن الانتخابات المحلية تهدف بالأساس إلى التركيز على القضايا الخدمية وكل ما يتعلق بشؤون المحليات، وتوسيع نطاق مشاركة المواطن في صناعة القرار، وتمهيدا لفهم والاندماج في المشاركة السياسية على المستوى القومي، فهي بذلك تشكل المستوى الأول في المساهمة في صناعة القرار، وأيضا تقوم بالدور التمهيدي للدخول في المستوى السياسي الأهم وهو المؤسسة البرلمانية.

وإذا كان حال الناخبين الشباب بالتعاطي مع هذا المستوى من الانتخابات بهذا الشكل، فكيف سنتوقع مشاركتهم على المستوى السياسي – القومي وتداعيات ذلك على مجمل العمليات السياسية ومخرجات العمليات الانتخابية على كل مستويات الانتخابات المحلية والقومية. وهنا يمكن القول إن فئة من الشباب الأردني في الانتخابات المحلية، يمارسون حريتهم وفق الشكل الامتناعي عن التصويت الذي له دلالة سياسية تكمن في التعبير عن مواقفهم ومطالبهم وحتى احتجاجاتهم حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة.

وبالمحصلة تدل هذه النتيجة كذلك على ضعف الوعي السياسي وبرامج التعبئة الاجتماعية والسياسية والبرامج الحزبية- الأحزاب السياسية ضعيفة ومحدودة التأثير أصلا- والتنشئة السياسية وأيضا الثقافة السياسية السائدة، جنبا إلى جنب مع معطيات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يشكو منها كل من الناخب الذي قام بالتصويت، والناخب الذي قاطع التصويت، وأثر ما سبق في السلوك التصويتي، من حيث أن ذلك يؤدي إلى إنتاج أصوات

ناخبة متأرجحة: أي مترددة، وأخرى هائمة لا تعرف الاتجاه أو حتى احتفالية؛ أي تركز على المشاركة لغايات أن الانتخابات مشهد وطني احتفالي.

2. كشفت الدراسة عن أن مستوى مشاركة الناخب الشاب تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات، وهذا مستوى من عدة مستويات في المشاركة السياسية، وهو ما يعمق ما توصلنا اليه في النتيجة السابقة. وهذه المشاركة الموسمية العابرة، قد تومىء بوجود درجة ما من درجات الاغتراب السياسي لدى الشباب، يستدعي الانتباه لهذه القضية الحرجة في مشاركة وإدماج الشباب في مجمل العمليات السياسية وصناعة القرار.

3. بينت الدراسة أن محدد المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب كمحدد في السلوك التصويتي لم يكن بالمستوى المأمول بالنسبة للناخب الشاب، إذ إن المعرفة الأولى لديه حول القانون كانت الكوتا النسائية، وأن إلمام الناخب الشاب بشكل جيد بقوانين الانتخاب جاءت في المرتبة الرابعة، واطلاعه على العملية الانتخابية من خلال الهيئة المستقلة للانتخابات جاء في المرتبة الأخيرة. وهذا يدل على أن مسألة الكوتا عموما تحتل مكانا معرفيا لدى الناخب خصوصا النسائية، والتي لا يعارضها على اعتبارها تمييزا إيجابيا للمرأة حالها حال الأقليات الأخرى.

فيما كشفت بعض النتائج الأخرى عن أن إلمام الناخب الشاب بالقوانين الانتخابية والتي تشكل محددا رئيسا في السلوك التصويتي جاءت متوسطة، إلى جانب ضعف متابعته للعملية الانتخابية التي تشرف عليها الهيئة المستقلة للانتخابات. وهذا لربما يعكس حالة عدم الثقة والتقليل من دور هذه الهيئة التي لا تزال تجربة وجودها لم تستقر ولم تتجذر بعد في الحياة السياسية الأردنية، والتي بدورها أثرت في وعي الناخبين بمتابعة العملية الانتخابية وقوانينها. بالإضافة إلى ضعف دور مؤسسات التنشئة السياسية في تشكيل هذا الوعي، وتعزيز الثقافة السياسية حيال الانتخابات وعملياتها وقوانينها.

4. أظهرت الدراسة أن الدافع الأهم الذي يحدد السلوك التصويتي يكمن في الانتماء للوطن، والذي شاركه بذات المرتبة الأولى دافع إحداث الإصلاح وتغيير نحو الأفضل، وهذه نتيجة تتقارب مع ما طرحه بوفالو (Buffalo Sorvey) وأشرنا

إليه في الإطار النظري في هذا الكتاب، من أن السلوك التصويتي في الانتخابات يرتبط بالأعمال الوطنية (حب الوطن) وهو ما يتضمنه الاصلاح والتغيير نحو الأفضل، وهذا من الممكن أن يبرهن على ان الاعمال الوطنية واحدة من محددات السلوك التصويتي التي أثرت في الناخبين الشباب في الحالة الأردنية. وهنا أيضا يعيد الاعتبار للعديد من الأفكار النظرية في تحليل السلوك الانتخابي القائمة على قيمة الالتزام والواجبات ودور الدوافع العاطفية للأفراد كمحدد تصويتي وليس اعتبار الانتخابات حقا بل واجباً أيضا.

5. كشفت الدراسة عن مسألة عدم التصويت في الانتخابات أو الامتناع عن التصويت بالنسبة للناخب الشاب الأردني، وهذا موقف من فئة من الشباب الأردني التي قاطعت ورفضت التصويت بوصفه سلوكاً تعبيرياً منهم عن موقف سياسي، ولربما أراد بهذا السلوك الامتناعي أن يعبر عن سخطه وعدم رضاه عن الحالة الراهنة بكل تجلياتها السياسية ومن أهمها وفق ما عبر عنها الناخب الشاب: أن المرشحين يهدفون من الانتخابات تحقيق مصالحهم الشخصية فقط. وأيضا عدم قيامهم بتأدية الأدوار المنوطة بهم. وعدم القناعة بنزاهة الانتخابات وعدم الرضا والاحباط من الوضع العام في البلاد وتزوير الانتخابات السابقة. إن هذه النتيجة ستؤثر حتما في مسار السلوك التصويتي للناخب الشاب، وتلعب دورا في الانتخابات على كافة المستويات المحلية والقومية.

6. بينت الدراسة أن خصائص المرشح المفضل تشكل محددا من محددات السلوك التصويتي لدى الشباب الناخبين، وأن أهم خصيصة تؤثر في السلوك التصويتي وتشكل محددا لدى الناخب الشاب، هي قدرته على الوفاء بوعوده للناخبين، وهذه النتيجة تحتاج إلى وقوف وتعميق مستوى التحليل الذي يستدعي فكرة الزبائنية السياسية (Political Clientelism) في بعض تجلياتها، وهي عملية مقايضة بين تقديم الناخب الدعم السياسي للمرشح مقابل أن يقوم المرشح بتوفير الخدمات المطلوبة. وكأن العلاقة بين راعٍ (Patron) وزبون (Client)، فالناخب ينطلق من منفعته وما يتوقعه من خدمات من المرشح حتى يصوت له، بغض النظر عن المصلحة العامة على المستوى المحلي ككل، فالسلوك التصويتي يرتبط بعلاقة عضوية بين الصوت السياسي مقابل المنفعة المتوقعة والمكاسب الخاصة، لنيل المنافع المباشرة وغير المباشرة دون الاكتراث

للخدمات العامة التي يقدمها المرشح في خدمة البلدية أو المحافظة. ومن تداعيات هذا السلوك هو أن يصل إلى حد بيع الصوت مع تصاعد دور " المال السياسي الأسود " في الانتخابات، تأملا بمنفعة آنية مباشرة أو لاحقة، وهو ما يفسر أيضا ما يحصل في الانتخابات النيابية على المستوى القومي، وإمكانية انتشار العدوى السياسية على المستويات المحلية بكل أبعادها أفقيا (المستوى المحلي) وعاموديا(المستوى القومي) وتبادليا. وما سبق يشير أيضا إلى أهمية العلاقات الشخصية في التأثير في السلوك التصويتي للناخبين الشباب.

7. تقترب النتيجة السابقة أيضا من مقولات النظرية الاقتصادية (الخيار العقلاني)، التي تساعد على تفسير السلوك التصويتي للناخبين الأردنيين الشباب؛ حيث يصوت الشباب للمرشحين ويختارونهم على أساس الفائدة والمنفعة التي سيحصلون عليها جراء التصويت للمرشح، وبالتالي تعظيم مكاسب الناخبين، وبحثه عن مصالحه الخاصة.

8. أظهرت إجابات الناخبين الشباب في معرض الحديث عن خصائص المرشح المفضل، أن "التدين" جاء في المرتبة السادسة من أصل تسعة موضوعات للمفاضلة، وهذه نتيجة جديدة وتتناقض مع طبيعة المجتمع المحلي الأردني، والذي يتصف بالتدين ومظاهره بشكل عام، ويشير إلى أن هناك تحولات وتغييرات لدى الناخب الشاب الذي بدأ يعيد النظر في أولوياته التي بدأت تتغير تحت وطأة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمعاناة والإحباط العام، والذي دفعه إلى البحث عمّن يقدم الخدمات ويحدث أثرا على الواقع، دون إغفال أنه من المحتمل أيضا أن الشباب قد تأثروا بالمرحلة الحالية - والتي تلقي بتداعياتها التي لا تزال مستمرة - بالحملات المقصودة والمغرضة نحو تشويه الإسلام وربطه بالأعمال التي لا تمت للإسلام بأية صلة، ومحاولات تغيير الصورة الذهنية حوله، ناهيك عن الإشكاليات حول قضايا "الجماعات الإسلامية" و "الإسلام السياسي".

وبهذا فقد تأثر الشباب الناخبون بواقعهم المحبط سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وهذا يعني أن التدين لا يشكل محددا مؤثرا للسلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات، وإن شكل

فيكون في أضيق الحدود. ويتوجب إجراء دراسات قادمة تبحث بعمق في أسباب هذا التحول في أولويات التفضيل لدى الناخب الشاب وأثرها في السلوك التصويتي.

9. حلت فقرة "برنامج انتخابي مقنع" في المرتبة الرابعة من خصائص المرشح المفضل، وهذا يكشف عن ضعف تأثير الأحزاب السياسية على المستويات المحلية، ويبرهن على نتيجة الضعف العام للأحزاب السياسية في النظام السياسي الأردني. وأن الناخب الشاب لا يضع البرنامج الانتخابي للمرشح ضمن رأس أولوياته في السلوك التصويتي، وذلك لتأثير غياب الثقافة السياسية وطبيعة التنشئة السياسية التي دفعت الناخب إلى البحث عن المنفعة الخاصة على حساب البرامج، ويجعله يقترب من أحد مقولات نظرية الاختيار العقلاني في السلوك التصويتي؛ أي أن البرنامج الانتخابي ليس هو الأساس بل ما يجلبه التصويت للناخب من تعظيم المنافع وتجنب أكبر قدر من الخسائر.

10. أظهرت الدراسة نتيجة مهمة على صعيد أثر العلاقات الاجتماعية، وهي أن هذه العلاقات كمحدد من محددات السلوك الانتخابي لا تتكىء على الانتماء القرابي والعشائري (والتي احتلت المرتبة قبل الأخيرة في الفقرة)، بل على المرشح الأنسب بغض النظر عن صلة القرابة. وهذه النتيجة على المستوى المحلي تختلف، بل تتناقض على المستوى القومي، والانتخابات النيابية التي تتأثر بشكل واضح بعلاقات العشيرة والقرابة. وهذا يعني أن الشباب على المستوى المحلي لا يريدون تكرار ما يجري على المستوى القومي بعد النتائج غير الإيجابية للسلوك التصويتي على اساس القرابة والعشيرة ومرشحها في الانتخابات البرلمانية، وهذا تحول مهم ويحتاج الى دراسات مستقبلية لفهم الانتخاب على المستوى المحلي والمستوى القومي ودور القبيلة والعشيرة والقرابة فيها.

11. وفق إجابات الناخبين الشباب، في محدد العلاقات الاجتماعية، ظهر ضعف دور التصويت المكاني (الجغرافي) والقبلي للناخبين الشباب، وكذلك ضعف دور جماعات الرفاق والتي احتلت المرتبة الأخيرة في التأثير في السلوك، رغم دورها في عمليات التنشئة الاجتماعية. وهذا يدل على تحولات في البنية

الاجتماعية وذلك لتراجع دور العائلة والعشيرة والمنطقة الجغرافية وجماعات الرفاق في التأثير في السلوك التصويتي. ويبدو أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية على اختلاف تشكيلاتها لم تعد قادرة بشكل ما على إقناع الناخبين الشباب بالانضباط والتقيد بها ضمن أفضلياتها على صعيد السلوك التصويتي، ولم يعد مرشح المنطقة الجغرافية الضيقة ضمن المحافظة ككل، أو مرشح العائلة والعشيرة أوجماعات الرفاق قادرا على دفع الناخبين الشباب للتصويت له.

12. كشفت نتيجة أثر الدعاية الانتخابية في السلوك التصويتي أن الناخب الشاب يتأثر بالتصويت مع المرشحين الذين لديهم القدرة على التواصل الشخصي ويعتبرها أفضل دعاية انتخابية للمرشح. وهذا يدل سياسيا على أن الناخب الشاب يندفع نحو المرشح الذي يتواصل معه شخصيا أكثر من الاهتمام بالحملة الانتخابية أو حتى البرنامج الانتخابي، وهذا مؤشر إضافي على أن الثقافة السياسية لدى المرشح لا تزال غير معتادة على التعامل مع الحملات والبرامج بشكل رئيس، وتتأثر بها بشكل محدود، ويعكس طبيعة الناخب الشاب، الذي لم يصل بعد إلى مرحلة سياسية من الوعي بأهمية البرامج والحملات الانتخابية، وذلك لتراجع دور مؤسسة التنشئة السياسية وأهمها الأحزاب السياسية والتي تغيب عن المشهد السياسي الأردني على المستويين المحلي والقومي.

ولربما كانت طبيعة المجالس البلدية ومجالس المحافظات تتطلب طبيعة مرشحين ضمن قدرات ومواصفات إضافية ناتجة عن طبيعة الوظائف المناطة بالبلديات ومجلس المحافظات (التي تعتبر برلمانات مصغرة)، دون إغفال حقيقة أن المحليات هي المرحلة الأولى والمهمة للتدريب والتأسيس السياسي للوصول إلى المستوى القومي.

13. كشفت النتائج عن وجود أثر لوسائل التواصل الاجتماعي في السلوك التصويتي، وقد ظهر ذلك من إجابات الناخبين الشباب الذين أجابوا بأهمية دور هذه المواقع في الانتخابات، ويتضح دورها في أنها ساعدت في التعرف على أنشطة وبرامج وشخصيات المرشحين، وقدمت معلومات عن الانتخابات غير

متوفرة في وسائل الإعلام التقليدية، أي أن لها دوراً دعائياً، بينما جاء دورها ضعيفاً في التأثير في دوافع المشاركة في الانتخابات، والمعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب، رغم أن أغلبية المشاركين في الانتخابات يمتلكون وسائل الاتصال المختلفة ضمن فكرة وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا يتطابق مع نتيجة تفضيل الناخبين لتواصل المرشحين شخصيا بهم كأفضل دعاية انتخابية، وهو ما يلقي بظلاله على عدم القدرة على إقناع المرشحين للناخبين بأهمية هذه الأدوات في التواصل، ودفعهم للمشاركة والتأثير الفعلي في السلوك. وعلى الوجه الآخر، ساعدت المرشحين بالدعاية الانتخابية وفي توضيح مواقفهم والتسويق السياسي لهم لدى جمهور الناخبين، وقدمت للناخبين المعلومات غير المتوفرة في وسائل الإعلام التقليدية. وربما ساعدت هذه المواقع في التأثير على الناخبين "الهائمين" أو حتى "المترددين" و "المتأرجحين".

ومن ثم، لعبت هذه المواقع دورا إعلاميا لدى جمهور الناخبين، إلا أنها لم تتمكن من التأثير بشكل فعال على السلوك التصويتي لدى الشباب الذين يفضلون التواصل الشخصي مع المرشح، وهذا ما أكدته إجابات الناخبين ؛ حيث جاءت فقرة "ساهمت الدعاية الانتخابية على مواقع التواصل بدور هام في نجاح بعض المرشحين" في المرتبة قبل الأخيرة، بينما جاءت فقرة "ساهمت الدعاية الانتخابية على مواقع التواصل بدور هام في نجاح بعض المرشحين" بالمرتبة الأخيرة. والمفارقة هنا أن فئة الشباب هم الذين لهم حضور قوي على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل واضح بالمقارنة مع فئات المجتمع الأخرى. وربما ما يفسر ذلك أن مسألة الانتخابات والقضايا المرتبطة بها تحتاج إلى واقع حقيقي ملموس ويحمل خدمات مباشرة وغير مباشرة، آنية ومستقبلية، وليس إلى عالم افتراضي.

14. إن النوع الاجتماعي بوصفه محددا من محددات السلوك التصويتي أظهر أن الشباب الذكور لا يوجد لديهم تمييز جندري تجاه المرأة المترشحة، ويؤيدون التصويت للمرأة لاعتقادهم أنها قادرة على العمل السياسي والخدمي، في حال منحت هذه الفرصة والدعم، إلا أن الإشكالية التي تقف أمام الشباب على هذا الصعيد وتؤثر في خياراتهم هو عدم انعتاقهم بشكل كامل من تأثيرات البيئة

الاجتماعية ومنظومتها القيمية نحو المرأة، لأن نتائج الانتخابات كشفت نجاح عدد قليل من النساء في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات. وهذا يدل سياسيا على وجود فجوة تكاد تكون موجودة في كثير من الدول العربية، وهي الفجوة التي تقع بين وجود توجهات نحو التصويت للمرأة وعدم التمييز ضدها في الانتخابات من ناحية، والسلوك التصويتي في صندوق الاقتراع الذي يقف ضدها؛ أي حالة تناقض بين الاتجاه والسلوك، إذ لا يحمل الناخب الشاب أي تمييز جندري، إلا أن الواقع الاجتماعي وتأثير المحيط من العائلة والمنظومة الاجتماعية القائمة تكشف عن استمرار تأثيرها في السلوك التصويتي واحتمالات نجاح المرأة في الانتخابات. وهنا نقول إن البيئة الاجتماعية عامل مؤثر في السلوك التصويتي تجاه محدد النوع الاجتماعي الذي يميل نحو الرجال على حساب النساء.

15. تناولت الدراسة الأولويات المستقبلية لدى الناخبين الشباب حول السلوك التصويتي في الانتخابات القادمة، وذلك بهدف التعمق ليس فقط في سلوكهم التصويتي الفعلي في الانتخابات الحالية ومحدداتها التصويتية، بل أيضا من أجل استكشاف المحددات التي من المحتمل أن تؤثر في سلوكهم في الانتخابات القادمة، وهو ما يمكن أن يوفر مزيدا من التحليلات حول السلوك التصويتي الشبابي، وقد كشفت إجابات الناخبين الشباب عن عدة قضايا مهمة من الممكن أن تشكل محددات على السلوك التصويتي للشباب مستقبلا، ومن أهمها: على مستوى تطوير العملية الانتخابية : محدد تعزيز دور الهيئة المستقلة للانتخابات، وذلك بمزيد من الاستقلالية والحماية من تدخلات السلطة التنفيذية، وهو محدد مهم في السلوك التصويتي القادم للشباب، وهو ما يعني توفير ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات. وما يرتبط به من محدد تعزيز التنافس في العملية الانتخابية من خلال محاربة المال السياسي وانتشار ظاهرة بيع الأصوات التي تؤثر سلبا في السلوك التصويتي. وضبط عدد مرات الترشح وضرورة أن يكون على أسس حزبية برامجية. وتطوير العملية الانتخابية على المستوى الوطني في ضوء مكافحة الفساد واستقلالية الهيئات الرقابية وإيجاد حلول لمشكلة " شعور الشباب بالتهميش والظلم ".

تستنتج الدراسة أن إجابات الناخبين المشاركين في الانتخابات المحلية، تأثرت بما يحملونه من صور ذهنية ومعتقدات وتجارب واتجاهات وتصورات حول أعضاء البرلمان وأدائهم، وتجاربهم الشخصية في العملية الانتخابية النيابية، وخبرة البعض في التعامل المباشر مع أعضاء البرلمان، ولربما قاموا بإجاباتهم باستحضار هذه الأفكار والتصورات والاتجاهات وأسقطوها على طريقة تعاملهم مع انتخابات البلديات ومجالس المحافظات، دون تمييز بين مستويات الانتخاب، ومتطلبات وإرهاصات كل مستوى، وما أوصلنا إلى هذه القناعة هي حداثة تجربة انتخابات مجالس المحافظات، وما توصلنا إليه من تحليل أسباب عدم المشاركة لبعض فئات الشباب التي سنتعرض لها وضعف المشاركة، ودوافعهم بالوطنية والسعي نحو الإصلاح وإحداث التغيير، وخصائص المرشح المفضل الذي يلبي المصالح والمنافع والخدمات الخاصة للناخب الشاب، ومستوى المشاركة في الانتخابات التي تقتصر موسميا في أيام الانتخابات فقط، والعلاقات الاجتماعية التي بدأت تطلب الانفكاك من قيود القبيلة والعشيرة والعائلة، وموقفهم من العملية الانتخابية وقوانين الانتخاب. وتركيزهم على أن يكون التواصل الشخصي هو أساس العلاقة مع المرشح على حساب البرامج الانتخابية وحتى الدعاية الانتخابية.

وهو ما يومىء إلى أن الانتخابات القومية إلى جانب عوامل أخرى بالضرورة، قد ألقت بظلال سلبية على تشكيل سيكولوجية الناخب الشاب الأردني، وتساهم إلى حد ما بتشكيل محدد على سلوكه التصويتي، ويجعله في حالة تماهٍ بين السلوك على المستوى المحلي والمستوى القومي.

16. كشفت الأولويات المستقبلية للناخبين الشباب على مستوى المرشحين، وكمحدد للسلوك التصويتي، أهمية وجود مرشحين يتمتعون بصفات شخصية أهمها الصدق، وذلك يدل على أن الناخب الشاب قد ضاق ذرعا بضعف الثقة وعدم صدق الذين ينتخبونهم عموما، وهي قضية لا بد من التركيز عليها لأنها ستشكل محددا هاما في السلوك التصويتي للشباب. وعلى مستوى قدرات الشخصية للمرشحين، أظهرت محدد البعد عن الفساد، وهو ما يدل على أن الفساد وما يرتبط به قد يعزز السلوك التصويتي أو الامتناع التصويتي، أما القدرات الانتخابية، فكشفت عن أن العلاقات الشخصية هي محدد مؤثر في

سلوك الناخبين الشباب مستقبلا، وذلك لتفضيلهم التواصل الشخصي مع الناخبين، وهذه القدرات الانتخابية والشخصية والصفات للمرشحين من الممكن أن تلعب دورا في تحديد السلوك التصويتي للناخبين في الانتخابات القادمة المنوي إجراؤها في العام 2021.

17. أظهر تقييم الناخبين الشباب للانتخابات ومجرياتها عدة نتائج، تساعد في تطوير العمليات الانتخابية القادمة و تؤثر إيجابيا في السلوك التصويتي وأهمها: أن الانتخابات كشفت عن ضعف الوعي السياسي في المجتمع والذي أدى إلى ضعف المشاركة السياسية. وأن الهيئة المستقلة للانتخابات لم تقم بدورها على أكمل وجه بنسبة أكبر من الذين يرون أنها قامت بدورها. ونعلق هنا بالقول إن الشاب الأردني بامتناعه عن المشاركة السياسية – وإن كان أحد جوانبه قد يكون ضعفا في الوعي السياسي- إلا أننا يمكن أن نفسر ذلك من منظور آخر، وهو الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعيش الشباب في نطاقها، فارتفاع نسب البطالة إلى أرقام غير مسبوقة، بالتوازي مع الفقر، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وانعكاس ذلك على الحالة الاجتماعية بالضرورة سيترك آثارا سلبية على الحالة السياسية، وليس مستبعدا أن تنتج حالة الاغتراب التي تؤثر في المشاركة السياسية.

وظهر أيضا من التقييم أن أكثر المؤسسات الرقابية التي راقبت العملية الانتخابية كانت الأجهزة الأمنية، ثم الهيئة المستقلة، وجاء القضاء في المرتبة الأخيرة. وهذه النتيجة وإن كانت غريبة إلا أنها تشير إلى حضور المؤسسة الأمنية وأهميتها وتأثيرها لدى الناخب الشاب في الانتخابات، يقابله تأثيرا أقل للهيئة المستقلة للانتخابات المشكو من أدائها، أما القضاء فمن المحتمل أن الثقافة السياسية السائدة والوعي لم يساعد بعد على قبول فكرة الرقابة القضائية على الانتخابات، لأن التاريخ الطويل من الانتخابات شهد حضورا وتأثير قويا للمؤسسة الأمنية وإشراف وزارة الداخلية حتى وقت قريب، قبل نقل الإشراف على الانتخابات للهيئة المستقلة للانتخابات.

إن هذه الترسبات التاريخية تحتاج إلى فترة من الزمن لاستقرار فكرة وجود مؤسسة مدنية تراقب الانتخابات أو حتى قضائية. وما سبق يشير إلى أن الناخبين

ينتظرون مستقبلا دورا حقيقيا للمؤسسات المدنية الممثلة بالقضاء والهيئة المستقلة للانتخابات التي عليها دور حقيقي في العملية الانتخابية، وأن تقوم بدورها على أكمل وجه، حفاظا وحماية للعملية الانتخابية ونتائجها حتى تحظى بقبول المواطنين.

## التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة على مستوى مناقشة الأسئلة واختبار الفرضيات، يمكننا أن نضع التوصيات التالية التي من شأنها تحسين وتطوير السلوك التصويتي للناخبين الشباب في الحالة الأردنية، والتي من المأمول أن تساعد في الانتخابات المحلية القادمة:

1. التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية ذات الاختصاص ومؤسسات المجتمع المدني في تصميم برامج خاصة للشباب بهدف رفع مستويات وعيهم السياسي وتعزيز ثقافتهم السياسية، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن الشباب ليسوا فقط شباب العاصمة، بل ضرورة الالتفات إلى الشباب في المحافظات والقرى والأرياف حتى تكون عملية التثقيف السياسي والتنشئة السياسية شاملة وقابلة للحياة وأكثر انتشارا.
2. تطوير البيئة الداخلية والخارجية للأحزاب السياسية للارتقاء بالعمل الحزبي، وتقديم الدعم المالي لها ضمن مخصصات مالية في الموازنة العامة للدولة يتم رصدها وفق ضوابط ومعايير محددة، وتطوير قانون الأحزاب باشتراط نسبة محددة من الشباب عند تأسيس الحزب، من أجل تحسين دورها ومسوؤلياتها في التعبئة السياسية للشباب وتحفيزهم على الانخراط والاندماج في المشاركة السياسية، ووضع برامج للتدريب والتأهيل السياسي على المستويات المحلية، لإعداد وتنشئة وتجنيد الشباب، لتعزيز مشاركتهم السياسية، وتحصينهم من السقوط في الاغتراب السياسي وتداعياته السلبية على السلوك التصويتي. إذ إن الاكتفاء بتهميش دور الأحزاب وقبول ضعف دورها في الحياة السياسية له عواقب وخيمة، حيث يترك الشباب لمؤسسات أخرى تتولى مسؤولية التنشئة والتجنيد السياسي وتعبئة فراغ غياب الأحزاب السياسية وضعف دورها على الساحة الأردنية.

3. البدء بمراجعة شاملة لقوانين البلديات واللامركزية، وذلك بمشاركة من الحكومة ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الشباب للوقوف على تقييم تجربة الانتخابات في البلديات ومجالس المحافظات، وأسباب عزوف بعض الشباب عن المشاركة، وتهيئة الظروف القانونية لتحسين مستويات مشاركتهم سواء بتعديل سن المرشح أو تخصيص كوتا شبابية، وتحديد عدد مرات الترشح، وفك الاشتباك الظاهر قانونيا بين صلاحيات واختصاصات المجالس البلدية ومجالس المحافظات. وباتجاه ضبط المال السياسي غير الأخلاقي الذي يؤثر في إرادة الناخبين، والعمل على تغليظ العقوبة في قانون العقوبات وعدم الاكتفاء أو التخيير بالغرامة المالية ليكون الحبس والغرامة المالية معا.
4. ضرورة إيلاء الاهتمام الحكومي والإعلامي ومؤسسات المجتمع المدني بقيمة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات بشكل لا يقل أهمية عن الاهتمام بالانتخابات البرلمانية على المستوى القومي، للأهمية القصوى للعمل المحلي في تعزيز الديمقراطية، وتكريس وعي الناخبين بأهمية هذه الانتخابات في تحسين مستويات مشاركتهم المحلية التي تمهد لجودة تصويتهم على المستوى القومي.
5. على الحكومة مسؤولية سياسية وأخلاقية في اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة باستقلال الهيئة المستقلة للانتخابات، وتعزيز عملها والقيام بواجباتها على أكمل وجه، والمراجعة الدورية لقانونها، وتقييم تجارب إشرافها على الانتخابات، من أجل التحسين المستمر في أدائها واستعادة الثقة لدورها في العملية الانتخابية.
6. قيام الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني على التواصل مع الشباب في الميادين للوقوف على مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية ولضمان تحصينهم فكريا وماديا واجتماعيا وحتى سياسيا، وهذا يتطلب مخصصات واضحة في الموازنة العامة للدولة، وعلى البرلمان والحكومة إدماجها ضمن مشروع قانون الموازنة، والتخلص من "عقدة وزراء المكاتب" وعقد ورش العمل والدورات التدريبية وإجراء استطلاعات الرأي الحقيقي للكشف عن أسباب عزوف فئة من الشباب عن المشاركة في الانتخابات. وتحديد أنجع السبل لعلاجها، وذلك وفق برامج

دقيقة وواضحة تتضمن الأهداف القابلة للقياس ومؤشرات الأداء وطرق التنفيذ، والأهم هو وجود إطار زمني للبرامج والخطط، حتى تكتسب الموثوقية.

7. لتعزيز مشاركة الشباب في العمل السياسي عموما، وتجاوز حصره موسميا في الانتخابات، وأن يكون ليس فقط على المستوى المحلي، بل القومي أيضا، لا بد من ضرورة تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب أيضا ليضمن كوتا شبابية وتقليص سن الترشح من 30 سنة إلى سن أقل من ذلك يتم التوافق عليه بين القوى الوطنية والشبابية والحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

8. ضرورة عقد برامج توعوية محددة الأهداف وربط التنفيذ بأطار زمني، تهدف إلى تعميق فكرة المنفعة العامة لدى الشباب، حتى لا يقتصر السلوك التصويتي على مبدأ " الزبائنية (Clientelism)، وحصرها بعلاقة الراعي والزبون لما يمكن لهذا المبدأ من تشجيع انتشار المال السياسي والرشوة الانتخابية، مع عدم إنكار أهمية النوازع الفردية والمصالح الخاصة، وأثرها بوصفها محدداً في السلوك التصويتي.

9. على الدولة بكافة مؤسساتها الحكومية التنسيق والتشاور في إطار سياسة حكومية جادة، لصياغة مشروع شراكة واضحة واستراتيجيات محددة، تجمع بين القطاعين العام والخاص في إطار مسؤولية تخفيض نسب البطالة والفقر لدى فئة الشباب، وتوفير فرص عمل لهم، تعيد الأمل للشباب وتخفف من حدة الشعور بالتهميش والظلم، فمسؤولية توفير الحلول لمشكلات الشباب تستوجب الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين، لأن هذه البيئة ستحدد بما لا شك فيه طريقة واتجاه السلوك التصويتي لدى الشباب، بما في ذلك العزوف عن التصويت ومقاطعته، والسعي الحثيث والجاد وفق برامج وطنية تكون قابلة للتنفيذ وليس فقط برامج وخطط ورقية.

10. استثمار وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة إضافية في الانتخابات المحلية وفي العلاقة بين الناخبين الشباب والمرشحين، وعرض البرامج والحملات الانتخابية من خلال تشجيع الناخب على التعامل مع هذه التكنولوجيا بدلا من التركيز فحسب على التواصل الشخصي مع أهميته، وذلك لتحقيق السرعة والفاعلية والربط المتواصل والمستمر بين الناخب والمرشح حتى بعد

الانتخابات، بحيث تكون علاقة مستمرة تشمل ما قبل الانتخابات واثنائها وبعد انتهاء الانتخابات. وهو ما يمكنه أن يعزز حتى من الرقابة ويحسن من التقييم.

11. يحتاج الشباب إلى دورات وبرامج في التثقيف السياسي حول الفهم والتمييز الدقيق بين الانتخابات ومستوياتها المحلية والقومية، ووظائف ومسؤوليات كل مستوى. وبما لا يدفع إلى التعامل مع الانتخابات وكأنها واحدة على كل المستويات، لأثر ذلك الوعي في السلوك التصويتي.

12. حث المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تصميم برامج خاصة بالمرأة تتسم بالاستدامة، من حيث إدماجها بالمؤسسات السياسية المختلفة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، واشتراط نسب تمثيلية محددة للمرأة فيها، وزيادة مستويات الدعم الاقتصادي لتوفير فرص عمل للمرأة لتحسين مستويات التمكين الاقتصادي لها بالتوازي مع تحسين مستويات المناخ الاجتماعي الداعم للمرأة، وذلك بالتخفيف قدر الاستطاعة، من حدة البيئة الاجتماعية غير المشجعة لأدوار المرأة، لديمومة تشجيع المرأة على الانخراط في الشؤون العامة.

## المراجع باللغة العربية


- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الرابط التالي: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على الرابط < www.jacc.gov.jo <

- أحمد جزولي (2000)، دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسيا، نطاقات التحول وحقيقة الرهان» في: علي خليفة الكواري وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- أحمد رضوان (2011)، اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة 25 يناير 2011، المؤتمر العلمي – دور وسائل الإعلام في التحولات المجتمعية، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، إربد.

- أحمد نوفل. (1990)، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 18، عدد 2.

- إسماعيل الزيود وآخرون (2010)، واقع العنوسة في الوطن العربي، عمان.

- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي (2004): معجم مصطلحات عصر العولمة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، إعلامية. ط1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

- محمد نور الدين أفايه، (2011). التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة. سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر.

- السيد الحسيني (1984) على الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، ط 3، القاهرة، دار المعارف .

- أكرم ألفي (2012)، كيف يصوت المصريون: الديموجرافيا السياسية والسلوك التصويتي بعد ثورة 25 يناير، كراسات إستراتيجية، العدد 233، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- السيد عبد الحليم الزيات (2002): التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي: البنية والأهداف. ج2، مصر: دار المعارف الجامعية.
- السيد غانم، (1989)، اللامركزية والتطور الديمقراطي في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية الذي ينظمه مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2-1989/9/4.
- ألان تورين (2001): ما هي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية. ط2، ترجمة: حسن قبيسي، بيروت: دار الساقي.
- أمين العزام (2014)، أثر الحملة الانتخابية على سلوك الناخب في الانتخابات البرلمانية الأردنية 2013: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 42، عدد 4.
- أنطونيو غيدنز (2005) علم الاجتماع. ترجمة فايز الصايغ. المنظمة العربية للترجمة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت .
- أيمن خاطر، عبدالله المجالي (2018)، الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017 دراسة سياسية وإحصائية: مركز دراسات الشرق الأوسط،شباط_فبراير.
- بارعة النقشبندي (2001) "المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.
- ميسون كساب بشير (2007). أثر الإعلام في الأراضي المحتلة في تكوين الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية: نموذج مقترح لبناء المواطنة الصالحة. رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، الأردن.

- بلقيس أحمد منصور (2004)، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مصر: مكتبة مدبولي، 2004 .

- ثامر كامل محمد (2000)، إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة 22، العدد 251، بيروت، يناير 2000.

- جاي س جود ويل جيل (2000)، الانتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية. ط1، ترجمة: أحمد منير وفايزة حكيم، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

- جاي سي جودرين جيل (2003)، الانتخابات الحرة والنزيهة، ترجمة أحمد منيب وفائزة حكيم، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة.

- جريدة الدستور الأردنية، البلديات في الأردن: النشأة والتاريخ، الثلاثاء 13 اب2013، على الرابط التالي https://www.addustour.com/articles

- جمال شحاتة، حبيب (2010) السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية، مصر، المكتب الجامعي الحديث.

- جيمس أندرسون (1999) صنع السياسات العامة. (ترجمة: عامر الكبيسي)، عمان: دار المسيرة.

- حسن صعب (1985): علم السياسة. ط8، بيروت: دار العلم للملايين.

- حسين الحسين (2017)، الشباب والانتخابات: دراسة في محددات العزوف الانتخابي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد سطيف2، الجزائر.

- دائرة الإحصاءات العامة، حالة العمالة والبطالة في الأردن لعام 2016، مديرية الإحصاءات الاقتصادية، نيسان 2017

- دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي 2017، العدد 68، 2017

- دراسة مؤشرات الحكم المحلي في الأردن (2015)، قسم الدراسات وتقييم السياسات، مديرية السياسات إدارة السياسات المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، عمان .

- دنيس مكويل (1992). الإعلام وتأثيراته: دراسات في بناء النظرية الإعلامية. الطبعة الأولى، تعريب عثمان العربي مطابع دار طيبة، الرياض.

- أمينة رأس العين أمينة، (2004) السلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أفريل 2004»، رسالة ماجستير في الاتصال غير منشورة. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.

- رأفت عبد الرازق (2013) دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي : دراسة ميدانية لحالة الحراك الشعبي في العراق على عينة من طلبة جامعات كل من الموصل والأنبار وتكريت، رسالة ماجستير، جامعة البتراء الأردنية، كلية الآداب والعلوم، قسم الصحافة والإعلام .

- رامي ملحم، قراءة في مشروع قانون اللامركزية لسنة 2015، 2015/8/26 < : www.albosala.com/News/Articles >

- رجاء وحيد دويدري (2000): البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية. دمشق: دار الفكر.

- رعد حافظ سالم (2000)، التنشئة الاجتماعية وآثارها على السلوك السياسي: دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة. ط1، عمان: دار وائل للنشر.

- روبرت دال (2000)، عن الديمقراطية. (ترجمة: أحمد أمين الجمل)، ط1، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

- رياض غازي فارس (2014)، سوسيولوجية السلوك الانتخابي في العراق دراسة الانتخابات النيابية، كلية العلوم السياسية رسالة الدكتوراه، جامعة بغداد

- ريموند، وولفينغر، وسيتفن رمز نشون (2007)، من يصوت؟ ترجمة فؤاد السروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- زيد الدبيسية، المال السياسي يهدد الانتخابات البرلمانية في الأردن، العربي الجديد، 5يوليو 2016، على الرابط:

< https://www.alaraby.co.uk/economy1 >

- سارة بن نفيسة وعلاء الدين عرفات (2005)، الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.

- سامية صالح (2005)، المشاركة السياسية والديمقراطية، جامعة عين شمس، مصر.

- سليمان بطارسة، (1991)، الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة الإدارة العامة، العدد 72 .

- سليمان حويص (2003): الأنظمة الانتخابية في الأردن. عمان: شبكة المنظمات الحكومية العربية للتنمية.

- صلاح الفضلي، علي دشتي. (2013)، تأثير التويتر على الناخبين في انتخابات مجلس الأمة الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 41، عدد 2.

- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، تقرير حول الانتخابات البلدية في الأردن بتاريخ 31/7/ 2007، على الرابط التالي:

< https://www.anhri.net/jordan/achrs/2007/pr0821.php >

- صفاء شويحات، محمد الخوالدة (2013). اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن (دراسة وصفية تحليلية). مجلة دراسات، المجلد 40 الملحق 2 .

- طارق عبد الوهاب (1999)، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

- عامر مصباح (2005)، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ط1، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود

- عبدالرزاق الدليمي، (2011)، الفيسبوك والتغير في تونس ومصر، المؤتمر العلمي، دور وسائل الإعلام في التحولات المجتمعية في الوطن العربي، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، إربد.

- عاهد مشاقبة وآخرون (2016) دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الأردني: دراسة تطبيقية على طلبة جامعة آل البيت، المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، مجلد 22،عدد 4

- انتصار عبد الرزاق، صفد الساموك (2011)، الإعلام الجديد، جامعة بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.

- عبد الغفار رشاد القصبي (2004)، مناهج البحث في علم السياسة. ج 1، ط 1، القاهرة: مكتبة الآداب.

- عبد السلام نوير، (2003) الأبعاد السياسية لتطور النظام الانتخابي في مصر، القاهرة: جامعة القاهرة.

- عبد الفتاح ماضي، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية و الانتخابات في الدول العربية، جامعة أكسفورد، 2007/8/18 . اللجنة العربية لحقوق الإنسان، على الرابط التالي < http://achr.eu/old/art220.htm >

- عبد القادر حليمي (1994): مدخل إلى الإحصاء. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- عبد الله الشايجي (1993)، خصوصية الديمقراطية الكويتية: تحليل نتائج مجلس الأمة الكويتي الثامن 1996-2000 ونظرة استشراقية لمستقبل الديمقراطية الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد 24، 93.

- عبد الله الشايجي (1992)، انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع : أكتوبر 1992. تحليل ونتائج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد 19، عدد 72.

- عبد الله احمد الغانم، يعقوب يوسف الكندري،، و، إبراهيم ناجي الهدبان.(2011)، الندوات الانتخابية وأثرها في توجيه السلوك الفكري للناخبين: دراسة الحالة الكويتية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد 37، عدد 141.

- عبد الله محمد عبد الرحمان (2001)، علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة. ط1، بيروت : دار النهضة العربية.

- عون الخصاونة، الاحتقان السياسي في الأردن مرده تزوير الانتخابات ومفتاح الإصلاح إجراؤها بنزاهة. صحيفة الغد، 2012/2/21.

- غانم النجار، وكرم جاسم (1987)، السلوك التصويتي في الكويت، 1985، مجلة السياسة الدولية، عدد 89.

- غرفة تجارة عمان، قانون رقم (14) لسنة 2017/ قانون معدل لقانون البلديات، على الرابط التالي

http://www.ammanchamber.org.jo/node/news.aspx?id=3035&lang=ar

- فرانك بيلي (2004): معجم بلاكويل للعلوم السياسية. ط1، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، دولة الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث.

- فريد الخازن وآخرون (1993): الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب: الأرقام والوقائع والدلالات. بيروت: مركز الطباعة للنشر والتوزيع.

- فليب برو (1998) علم الاجتماع السياسي. ط1، (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- قاسم الدويكات (2004). دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية (دراسة في الجغرافية السياسية) مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، جمأدى الأولى.
- كمال المنوفي (1987)، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعات للنشر والتوزيع، والكويت الطبعة الأولى.
- كميل منصور (1996)، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. من كارتر إلى ريغان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد 29
- كيرك سويل، الأردن والسعي إلى اللامركزية، 24 آب/أغسطس 2017 على الرابط التالي <http://carnegieendowment.org/sada>
- محمد المقداد (2007)، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة) مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجلد13، العدد7.
- محمد بني سلامة وعزام عنانزة (2018)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر عام 2016: دراسة ميدانية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت،
- محمد تركي بني سلامة (2018)، الفساد في الأردن: ظاهرة أم نهج في الحكم والسياسة، ورقة علمية قيد النشر.
- محمد تركي بني سلامة (2013)، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي:دراسة ميدانية ونوعية، مؤسسة المستقبل ومركز البديل للدراسات والأبحاث عمان، الأردن.
- محمد تركي بني سلامة (2009) أوباما: درس جديد في الديمقراطية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- محمد عرسان، ندوة (2017)، عزوف الأردنيين من أصول فلسطينية عن المشاركة في الانتخابات، لماذا وإلى متى؟ العربي الجديد، 26 أغسطس 2017، على الرابط التالي < https://arabi21.com/story/1030272 >

- محمد فضيلات، العزوف في الانتخابات الأردنية: فقدان الأمل باحتمالات التغيير العربي الجديد، الجمعة 18-8-2017، على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/8/17

- محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد وآخرون (1994)، موسوعة العلوم السياسية.ج2، الكويت، جامعة الكويت.

- محمد مصالحة، "إيجابيات وجود المرأة في البرلمان"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات النيابية، عمان، 2002/4

- مركز الدراسات الإستراتيجية (2004) البلديات: ضعف الإستراتيجية وهيمنة المرحلة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية

- المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير الفريق الوطني حول انتخابات مجلس النواب السابع عشر لعام 2013،عمان، نيسان 2013

- مريم عباسية، البلديات ورهان الحكم الإقليمي المحلي، على الرابط التالي: < https://books.openedition.org/ifpo/7794 >

- محمد المصري (2007)، استطلاع الرأي العام حول تقييم أداء مجلس النواب الرابع عشر (2003 -2007) ومحددات السلوك الانتخابي خلال الانتخابات النيابية المقبلة، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية.

- محمد عوض هزايمة، إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم، دراسة حالة الانتخابات النيابية عام 2003، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 33، عدد 3، 2005.

- مصطفى قلوش (1985) النظم السياسية، القسم الأول: الدولة والحكومة الطبعة الثانية .

- معجم المصطلحات الانتخابية عربي، مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها على الرابط < http://www.amarjoudonorg/intx1.htm >

- منتصر مجيد حميد (2016) أسس السلوك التصويتي في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد 62، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد

- مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (2011) تقرير العمل اللائق في الأردن: فجوة بين المعايير الدولية والواقع الممارس في الأردن، سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني، تشرين الثاني،2011

- موسى شتوي وأمل غاستا: المرأة الأردنية والمشاركة السياسية. الأردن: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1993

- الهيئة المستقلة للانتخابات، نتائج انتخابات البلديات ومجالس المحافظات 2017 على الرابط التالي <https://iec.jo/ar/content>

- وزارة الشؤون البلدية، قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015،على الرابط التالي < http://www.mma.gov.jo/Legislation/Rules.aspx >

- وليد نايف السديري (2012)، العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية العدد 171، ط1.

## المراجع باللغة الانجليزية


- Al Azzam, Amin A. (2014), The lmpact of Electoral Campaigns on Voting Behavior in the 2013 Jordnian Paliamentary Elections : Field study, *Journal of Social Sciences*, Vol.42.No.4.
- Aledwan, Khalid et al. (2018). Elite Circulation: Case Study of the Jordanian Parliament:1989-2016. *Dirasat: Human and Social Sciences*. Jordanian University. Vol. 45. No.4.
- Ansolabehere, S., Persily, N., & Stewart III, C. (2010). Race, Region, and Vote Choice in the 2008 Election: Implications for the future of the Voting Rights Act. *Harvard Law Review,* 123(6).
- Bani Salameh, Mohammed T., Shdouh, Emad, (2018), Feminist Elites in Democratic Jordan 1989–2016, in :Ram Alagan , Seela Aladuwaka (ed.) *Environment, Politics, and Society (Research in Political Sociology, Volume 25)* Emerald Publishing Limited.
- Bani Salameh, Mohammed T. and Darawsheh, Sadam (2018), Human Rights in the Jordanian Constitution: Between Theoretical Texts and Practical Application. *International Journal of Human Rights and Constitutional Studies (IJHRCS), Vol. 6, No. 1,* https://doi.org/10.1504/IJHRCS.2018.091658
- Bani Salameh , Mohammed Torki (2017), Political Reform in Jordan: Reality and Aspirations, *World Affairs Journal*, Vol.180.Winter, https://doi.org/10.1177%2F0043820018765373
- Bani Salameh, Mohammed Torki & Aledwan, Khalid Issa (2016) The identity crisis in Jordan: historical pathways and contemporary debates, *Nationalities Papers*, 44:6, 985-1002, DOI: 10.1080/00905992.2016.1231454
- Besley, T. & Case, A. (1995) , Does Electoral Accountability Affect Economic Policy Choices? Evidence from Gubernatiorial Term Limits. *a Quarterly Journal of Economics*. 110(3).
- Blais, Ander et al. (2004), where does turn out decline come from ?, *European Journal of Political Research*,43.
- Butler, David, Stokes, Donald E.,(1971), *Political Change*. Martin Press.
- Burbank, M. J. (1997). Explaining contextual effects on vote choice, *Political Behavior*, 19(2) .

- Campbell, Angus, Converse, Philip E., Miller , Warnerr E., Donald E. Stokes,(1960), *The American Voter*, University of Chicago Press.
- Day, Thomas R, *Understanding Public Policy*. 7Ed, New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1992.
- Diermeier, Bendor, J., D., Siegel, D., & Ting, M. (2011). *A Behavioral Theory of Elections*, Princeton University Press.
- Key, V .O, Jr (1966). *The Responsible Electorate : Rationality in Presidential Voting 1936-1960*. Harvard University Press.
- Klay, Kieh George (2006), Elections and Voting Behavior: *The Case of the 2005 Liberian Elections*, Bulletin of the African and African American Studies Program Grand Valley State University Volume One, Issue Two.
- Lazarsfeld, Paul, Berelson, Bernard, Gaudet, Hazel (1944), *The People's Choice : How the Voter Makes Up his Mind in a Presidential Campaign*, New York, Duell, Sloan and Pearce.
- Leigh, Andrew (2005), Economic Voting and Electoral Behavior: How Do Individual, Local, And National Factors Affect the Partisan Choice? *Australian Journal of Economics & Politics*, Volume 17- Number 2.
- Leighley, Jan E., Nagler, Jonathan (2013), Who Votes Now? Demographics, Issues, Inequality and Turn Out in the United States, Princeton University Press.
- Lockerbie, Brad (2008), *Do Voters Look To The Future: Economics and Elections*, New York : University of New York Press.
- Ostrogorsky, Moisey(1964), *Democracy and the Organization of Political Parties*, Transaction Publishers.
- Rosenstone, Steven J ,Wolfinger , Raymond E .(1980), *Who Votes?* Yale University Press.
- Tingsten, Herbert (1937), *Political Behavior: Studies in Election Statistics*, London , P. S King and Son.
- Yaghi, Abdul fatah, and Antwi, Osman(2016),, Determinants of UAE Voters Preference for Federal National Council Elections. *Digest of middle East Studies*, Vol. 24. No.2.

## الملاحق

### ملحق (أ): أداة الدراسة

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**أخي الشاب ... أختي الشابة،**

**تحية طيبة وبعد:**

هذه استبانة لاستطلاع رأيكم في **محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني في انتخابات البلدية ومجالس المحافظات عام 2017**، نأمل تعاونكم بالإجابة عن جميع الفقرات بوضع إشارة (×) أمام الفقرة التي تناسبكم. ونرجو التكرم بمراعاة الأمور التالية:

1) قراءة كل عبارة من العبارات واختيار الإجابة المناسبة برأيك.
2) الإجابة عن جميع الفقرات دون ترك اية فقرة من غير إجابة.
3) لا توجد إجابة صحيحة وإجابة خاطئة وإنما هو تعبير عن وجهة نظرك.

ويتقدم فريق البحث بالشكر المسبق على حسن التعاون **إذ يؤكد أن جميع المعلومات الواردة سوف تعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط . "يعبأ من قبل الشباب الأردني الذين لم تتجاوز أعمارهم سن 30 عاما فقط".**

**مع خالص الشكر والتقدير**

**فريق البحث**

**القسم الأول : المتغيرات الأولية لأفراد عينة الدراسة**

**1)** الجنس :

☐ ذكر ☐ أنثى

**2)** العمر :

☐ 21-18 ☐ 25-22 ☐ 30-26

**3)** الحالة الاجتماعية :

☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق

**4)** مكان الإقامة :

☐ مدينة ☐ قرية ☐ بادية ☐ مخيم

**5)** المستوى التعليمي:

☐ توجيهي فأقل ☐ دبلوم ☐ جامعي ☐ دراسات عليا

6) مستوى دخل الأسرة الشهري:

☐ متدنٍ (أقل من 500 دينار) ☐ متوسط (501-999 دينار)

☐ متوسط مرتفع (1000 -1500 دينار) ☐ مرتفع (1501 دينار فما فوق)

7) هل لديك حساب على احد مواقع التواصل الاجتماعي ؟

☐ نعم ☐ لا

8) إذا كانت الإجابة نعم، فعلى أي موقع لديك حساب من المواقع التالية : (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐ فيس بوك ☐ لينكيدن ☐ تويتر

☐ انستجرام ☐ واتساب. ☐ أخرى

9)الاتجاه السياسي:

☐ إسلامي ☐ قومي ☐ ليبرالي

☐ وطني ☐ يساري ☐ غير ذلك

**القسم الثاني:**

**أولا، المشاركة وعدم المشاركة في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات**

**ثانيا، محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني في الانتحابات البلدية ومجالس المحافظات:**

هل شاركت في انتخابات البلدية ومجالس المحافظات هذا العام ؟

نعم ☐ لا ☐ ☐

إذا كانت إجابتك بلا، يرجى قراءة كل فقرة من الفقرات التالية ووضع إشارة في المربع الذي يعبر عن درجة موافقتك / عدم موافقتك، لمضمون تلك الفقرة.

| | الفقرة | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
| اولا: | أسباب عدم المشاركة في الانتخابات | | | | | |
| 1 | لم أشارك في الانتخابات لأني غير مهتم بالشأن العام . | | | | | |
| 2 | لم أشارك في الانتخابات لعدم ثقتي بنزاهة الانتخابات. | | | | | |
| 3 | لم أشارك في الانتخابات لأنها تهدف لتحقيق مصالح شخصية للمرشحين فقط. | | | | | |
| 4 | لم أشارك في الانتخابات لقناعتي بعدم قدرة المرشحين على أداء دورهم بالشكل المطلوب. | | | | | |
| 5 | لم أشارك في الانتخابات لأني لا أعرف أحدا من المرشحين. | | | | | |
| 6 | لم أشارك في الانتخابات لان دائرتي الانتخابية بعيدة عن مكان إقامتي. | | | | | |
| 7 | لم أشارك في الانتخابات نظرا لتزوير الانتخابات في الماضي بشكل فاضح . | | | | | |
| 8 | لم أشارك في الانتخابات بسبب الازدحام في مركز الاقتراع. | | | | | |
| 9 | لم أشارك في الانتخابات لأني أستغل العطلة يوم الانتخاب للراحة. | | | | | |
| 10 | لم أشارك في الانتخابات لعدم تمكني من تحديد مركز الاقتراع المحدد لي. | | | | | |

| | الفقرة | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
| 11 | لم أشارك في الانتخابات بسبب إحباطي من الوضع العام في البلاد. | | | | | |
| 12 | لم أشارك في الانتخابات كتعبير عن عدم الرضا عن الوضع السياسي في البلاد. | | | | | |

** ملاحظة: يتوقف الشاب أو الشابة الذي تكون إجابته عدم المشاركة في الانتخابات عند تعبئة القسم السابق فقط .

**ثانيا: محددات السلوك التصويتي : يتكون هذا القسم من 54 فقرة، يرجى قراءة كل فقرة ووضع إشارة في المربع الذي يعبر عن درجة موافقتك – عدم موافقتك لمضمون تلك الفقرة.**

| | | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
| **المجال الأول: المعرفة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب.** | | | | | | |
| 1 | أتابع بشكل مستمر تطور العملية الانتخابية في البلاد. | | | | | |
| 2 | أطلع بشكل دائم على كل ما تقوم به الهيئة المستقلة بخصوص العملية الانتخابية. | | | | | |
| 3 | أعتبر نفسي ملما بشكل جيد بقوانين الانتخاب. | | | | | |
| 4 | قانون اللامركزية مناسب لتعزيز المشاركة السياسية. | | | | | |
| 5 | الكوتا النسائية خطوة مهمة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة. | | | | | |
| 6 | قانون البلديات الحالي أفضل من القانون السابق . | | | | | |
| **المجال الثاني: دوافع المشاركة في الانتخابات.** | | | | | | |
| 7 | أشارك في الانتخابات لتحقيق المصلحة العامة . | | | | | |
| 8 | أشارك في الانتخابات باعتبارها ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية . | | | | | |
| 9 | أشارك في الانتخابات من منطلق انتمائي للوطن. | | | | | |
| 10 | أشارك في الانتخابات لتحقيق مصالحي الشخصية . | | | | | |
| 11 | أشارك في الانتخابات لأن لدي أقارب أو أصدقاء مرشحين . | | | | | |
| 12 | أشارك في الانتخابات من أجل أحداث الإصلاح والتغيير نحو الأفضل. | | | | | |

| | | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
| **المجال الثالث: مستوى المشاركة في الانتخابات .** | | | | | | |
| 13 | أشارك في الانتخابات فقط بالتصويت يوم الاقتراع . | | | | | |
| 14 | أشارك في الانتخابات بالمشاركة في الحملة الانتخابية للمرشح الذي أصوت له. | | | | | |
| 15 | أحث أقاربي وأصدقائي على التصويت للمرشح الذي سأصوت له. | | | | | |
| 16 | أتبرع بجزء من مالي الخاص لمساعدة المرشح الذي سأصوت له. | | | | | |
| 17 | أتابع مجريات العملية الانتخابية لمساعدة المرشح الذي سأصوت له. | | | | | |
| 18 | تستمر علاقتي بالمرشح الذي أصوت له بعد انتهاء الانتخابات . | | | | | |
| **المجال الرابع: خصائص المرشح المفضل** | | | | | | |
| 19 | أصوت للمرشح الذي لديه برنامج انتخابي مقنع . | | | | | |
| 20 | أصوت للمرشح الذي لديه خبرات ومهارات وكفاءة . | | | | | |
| 21 | أصوت للمرشح الذي يتمتع بفرص أكبر في الفوز | | | | | |
| 22 | أصوت للمرشح الذي يرفع شعارات تهم المواطن . | | | | | |
| 23 | أصوت للمرشح البعيد عن شبهات الفساد. | | | | | |
| 24 | أصوت للمرشح ذي المظهر العام الحسن . | | | | | |
| 25 | أصوت للمرشح المتدين . | | | | | |
| 26 | أصوت للمرشح الذي يستطيع الوفاء بوعوده للناخبين. | | | | | |
| 27 | أصوت للمرشح ذي الوضع الاقتصادي الجيد. | | | | | |
| **المجال الخامس: أثر العلاقات الاجتماعية** | | | | | | |
| 28 | أصوت لمرشح العشيرة بغض النظر عن قناعتي به. | | | | | |
| 29 | أصوت للمرشح الذي يفضله أصدقائي. | | | | | |
| 30 | أصوت للمرشح الذي قدم لي خدمات سابقة . | | | | | |
| 31 | أصوت للمرشح الأنسب بغض النظر عن صلة القرابة. | | | | | |
| 32 | أصوت للمرشح الأقرب لي من الناحية الجغرافية. | | | | | |
| 33 | أفضل التغيير وأمنح صوتي لمرشح جديد بعيد عن كل الاعتبارات الأخرى. | | | | | |

| | | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | درجة الموافقة | | | | |
| 34 | أصوت للمرشح الذي ينسجم مع التوجهات الحكومية | | | | | |
| **المجال السادس: أثر الدعاية الانتخابية.** | | | | | | |
| 35 | تؤثر الدعاية الانتخابية في سلوكي التصويتي . | | | | | |
| 36 | تساعد الدعاية الانتخابية في التعرف على شخصية المرشح. | | | | | |
| 37 | شعار المرشح يؤثر في سلوكي التصويتي . | | | | | |
| 38 | استخدام الصور واللافتات مهم في الحملة الانتخابية. | | | | | |
| 39 | الوعود التي يقدمها المرشح أثناء الحملة الانتخابية تساعد على التصويت له. | | | | | |
| 40 | التواصل بشكل شخصي مع الناخبين هو أفضل دعاية انتخابية للمرشح. | | | | | |
| 41 | الدعاية الانتخابية تسهم في التعرف على أفكار ورؤى المرشح. | | | | | |
| 42 | الدعاية الانتخابية تسهم في تطوير الممارسات الديمقراطية . | | | | | |
| **المجال السابع: أثر مواقع التواصل الاجتماعي.** | | | | | | |
| 43 | لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في انتخابات البلدية والمجالس المحلية. | | | | | |
| 44 | ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي في التعرف على أنشطة وبرامج وشخصيات المرشحين | | | | | |
| 45 | ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي على التعبئة والحشد والتنظيم في الانتخابات | | | | | |
| 46 | قدمت مواقع التواصل الاجتماعي معلومات عن الانتخابات غير متوفرة في وسائل الإعلام التقليدية | | | | | |
| 47 | شجعت مواقع التواصل الاجتماعي المواطنين على الانخراط في العملية الانتخابية. | | | | | |
| 48 | ساهمت الدعاية الانتخابية على مواقع التواصل بدور هام في نجاح بعض المرشحين. | | | | | |
| **المجال الثامن: أثر النوع الاجتماعي- الجندر- (التصويت للمرأة في الانتخابات).** | | | | | | |
| 49 | قانون الانتخاب يشجع على التصويت للمرأة في الانتخابات. | | | | | |

| | | درجة الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
| 50 | لا أصوت لامرأة مرشحة لأسباب دينية . | | | | | |
| 51 | لا أصوت لامرأة مرشحة لأسباب اجتماعية . | | | | | |
| 52 | لا أصوت لامرأة مرشحة لعدم قناعتي بمشاركة المرأة في الحياة العامة . | | | | | |
| 53 | لا أصوت لامرأة مرشحة لعدم قناعتي بقدراتها . | | | | | |
| 54 | أؤيد التصويت للمرأة لأنها قادرة على العمل السياسي والخدمي. | | | | | |

**القسم الثالث: أولا/ الأولويات المستقبلية لدى الناخب الشاب الأردني حول السلوك التصويتي في الانتخابات المحلية القادمة.**

| |
|---|
| **برأيك ما الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل: اختر أولوية واحدة فقط من كل مستوى.** |
| **أ. على مستوى تطوير العملية الانتخابية.** |
| 1. تخفيض عدد مقاعد المجلس البلدي ومجلس المحافظة بإلغاء مبدأ التعيين. |
| 2. تعزيز دور الهيئة المستقلة للانتخاب. |
| 3. عدم منح مخصصات مالية للأعضاء في مجالس البلديات والمحافظات. |
| 4. تعديل قانون الانتخابات البلديىة وتقليص عدد الاعضاء لمجالس المحافظات . |
| 5. تعميق التجربة الديمقراطية . |
| 6. تحقيق العدالة والتنمية . |
| 7. مكافحة الفساد بكافة أشكاله. |
| 8. الحفاظ على الامن والاستقرار. |
| 9. غير ذلك حدد ........................................................ |
| **ب. على مستوى المرشحين من حيث الصفات والقدرات الشخصية والقدرات الانتخابية .** |
| **الصفات الشخصية للمرشحين** |

رتب الصفات والقدرات الشخصية والانتخابية للمرشح من 1-5 حسب الأهمية بحيث تكون 1 الأكثر أهمية و 5 الأقل أهمية .

| الصفات الشخصية | رتب حسب الأهمية |
|---|---|
| العدالة | 1. .................... |
| الجرأة | 2. .................... |
| النزاهة | 3. .................... |
| الصدق | 4. .................... |
| القيادة | 5. .................... |
| القدرات الشخصية للمرشحين | |
| التواصل العشائري | 1. .................... |
| القدرة على التأثير | 2. .................... |
| البعد عن الفساد | 3. .................... |
| الإيمان بالديمقراطية | 4. .................... |
| المظهر العام | 5. .................... |
| القدرات الانتخابية للمرشحين | |
| البرنامج الانتخابي | 1. .................... |
| نوع الدعاية الانتخابية | 2. .................... |
| الشعارات والصور | 3. .................... |
| التواصل الشخصي مع الناخبين | 4. .................... |
| الفوز في الانتخابات سابقا | 5. .................... |

| ثانيا/ تقييم الناخب الشاب للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات : |
|---|
| كيف تقيم انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات، ضع إشارة (×) أمام العبارة التي تناسبك. (يمكن اختيار أكثر من بديل) |
| 1. ساعدت على تعزيز المشاركة السياسية للمواطن . |
| 2. أسهمت باستعادة الثقة في العملية الانتخابية . |
| 3. ساعدت على خلق ثقافة المسؤولية لدى المواطن الأردني . |
| 4. ساعدت على تعبئة المجتمع الأردني للمشاركة في العرس الديمقراطي . |
| 5. كشفت ضعف الوعي السياسي في المجتمع مما أدى الى ضعف المشاركة في الانتخابات. |
| 6. لا شيء مما ذكر. |

| |
|---|
| كيف تقيم عمل الجهات الرقابية في الإشراف على الانتخابات، يمكن اختيار أكثر من بديل : |
| 1. نجحت في القضاء على ظاهرة شراء الأصوات . |
| 2. لم تقم بدورها على أكمل وجه . |
| 3. كشفت عن عدم جاهزية الهيئة المستقلة للإشراف على العملية الانتخابية. |
| 4. نجحت في إجراء انتخابات حرة نزيهة . |
| 5. كشفت عن عدم وعي المجتمع بأهمية الانتخابات لتعزيز المسيرة الديمقراطية . |
| 6. لا شيء مما ذكر |
| برأيك ما هي أكثر المؤسسات الرقابية التي قامت بدورها في الإشراف على الانتخابات، يمكن اختيار أكثر من بديل: |
| 1. الأجهزة الأمنية . |
| 2. وسائل الإعلام. |
| 3. الهيئة المستقلة للانتخاب. |
| 4. الحكومة. |
| 5. القضاء الأردني . |

**ملحق (ب) قائمة المحكمين**

| الاسم | اسم الجامعة | القسم |
|---|---|---|
| أ.د.وليد عبد الحي | جامعة اليرموك | كلية الآداب- قسم العلوم السياسية |
| أ.د محمد المقداد | جامعة آل البيت | معهد بيت الحكمة/ قسم العلوم السياسية |
| أ.د.عمر خضيرات | جامعة البلقاء | كلية الاقتصاد |
| د.عزام عنانزة | جامعة اليرموك | كلية الإعلام -قسم الصحافة |

المؤلفون حسب الترتيب

## 1.المؤلف: أ.د محمد تركي بني سلامة

- دكتوراه علوم سياسية، جامعة كلارك أتلانتا، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002.
- أستاذ، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017.
- أستاذ زائر، مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة لند، السويد، 2018 .
- عضو مجلس أمناء الجامعة الهاشمية ، 2018.
- خبير دولي في مشروع أنواع الديمقراطية V- Dem 2016-2019.

**الإنتاج العلمي:**

- **الأبحاث باللغة العربية:**

- دور مواقع التواصل الاجتماعي في انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر عام 2016: دراسة ميدانية، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة رقم 494، 2018.
- حقوق الإنسان في الأردن في ضوء تقارير وزارة الخارجية الأمريكية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد 45،عدد،4،2017.
- دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي الأردني: دراسة تطبيقية على طلبة جامعة آل البيت:2016، **المنارة**، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، مجلد 22،عدد4، ب.
- أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية حيال التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي بارك أوباما: دراسة ميدانية، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية** مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة رقم 364، 2012.

- مستقبل جماعات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وموقف القوى العظمى منها. **أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة اليرموك.، مجلد،29،2011 .
- أوباما درس جديد في الديمقراطية. **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان، عدد 361 .2009.
- التحول الديمقراطي في سلطنة عمان: الواقع، التحديات، آفاق المستقبل، **مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية**، جامعة الكويت، العدد135، 2009.
- أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور أنموذجا، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، عدد 347، 2008.
- حقوق الإنسان في الأردن: الواقع والمأمول، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان، عدد 339، 2007.
- الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، **المنارة**، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، مجلد 13، عدد 5، 2007.
- نحو ميلاد دستور ديمقراطي جديد في الأردن، **دراسات مستقبلية**: جامعة أسيوط، أسيوط، مصر، العدد 13، 2007.

- **الأبحاث باللغة الإنجليزية:**

- How Jordan Can Cope: The End of the Syrian Civil War . *Middle East Quarterly.* Vol. 26 No.3 Summer 2019.
- Elite Circulation: Case Study of the Jordanian Parliament:1989-2016. *Dirasat: Human and Social Sciences*. Jordanian University. Vol.45.No.4.2018.
- The Impact of Economic Reform on Political Reform : Jordan as a Model. *American Journal of Industrial and Business Management*,Vol.8. 2018.
- Human Rights in the Jordanian Constitution: Between Theoretical Texts and Practical Application . *International Journal of Human Rights and Constitutional Studies.* Vo.6.2018.

- The American Russian Rivalry in the Middle East. *International Journal of Humanities and Social Sciences*.Vol.8. No.1.January, 2018.
- Political reform in Jordan: Reality and Aspirations. *World Affairs Journal.* Vol. 180. Winter, 2017.
- Challenges Facing National Security in the Arab Gulf States : A Case Study of Bahrain. *International Journal of Humanities and Social Sciences*.Vol.7. No.12.December, 2017.
- The World Bank and International Monetary Fund as Mechanisms of Western Domination: Historical and Contemporary Analysis. *Association of Arab Universities Journal of Arts,* Yarmouk University. Vol.14.No.2.October,2017.
- Feminist Elites in Democratic Jordan: Features and Characteristics:1989-2016.*Research in Political Sociology.* Vol.25.2018.
- The European Policies towards the problem of migration from the Arab Spring countries. *British Journal of Humanities and Social Sciences.* Vol.18(1), October, 2017.
- The Identity Crisis in Jordan: Historical Paths and Contemporary Debates, *Nationalities Papers: The Journal of Nationalism and Ethnicity*, Vol . 44, No. 6, 2016.
- Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis. *Digest of Middle East Studies.* Vol. 24, Issue 2, Fall, 2015.
- Factors and Manifestations of the Ideological Extremism as Realized by Youth in Jordanian Universities: An Empirical Sociological Study. *Journal of Social Sciences,* Kuwait University, Vol. 42, 2014
- The Camp David Accords: Lessons and Facts, *Association of Arab Universities Journal of Arts,* Yarmouk University. Vol.9.No.2,A (2012).
- Kuwait's Democratic Experiment: Roots, Reality, Challenges and Prospects for the Future, *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia).* Vol.5. No.3, 2011.

- **الكتب:**

- **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة نوعية وميدانية**، مؤسسة المستقبل ومركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان، الأردن، 2013.
- **المرأة والسياسة مقدمة في التمكين السياسي للمرأة**، دار الجندي للنشر والتوزيع، فلسطين، 2016.

**2. المؤلف: د. وصفي محمد عقيل** / أستاذ مشارك

- دكتوراه علاقات دولية، جامعة دمشق، سوريا 2010م
- أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن
- رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك 2016/2-2017/9-2017-2019/2018

**الإنتاج العلمي:**

- حقوق الإنسان في الأردن في ضوء تقارير وزارة الخارجية الامريكية، مجلة العلوم الاجتماعية-مجلس النشر العلمي-جامعة الكويت، المجلد 45، العدد 4، 2017.
- أثر الربيع العربي على النخبة السياسية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية-مجلس النشر العلمي-جامعة الكويت، المجلد 45، العدد 3، 2017.
- الاختراق السياسي الإيراني لدول الجوار العربي دراسة حالة "العراق، البحرين، اليمن". مجلة دراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية-الجامعة الأردنية-عمان-الأردن، 2016.
- الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني، مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،، العدد 15، تموز 2016.
- السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، (صندوق دعم البحث العلمي)، المجلد 7 العدد2، جامعة مؤته-الأردن، نيسان 2015.
- التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات: العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 42 العدد1-،–الجامعة الأردنية-عمان-الأردن، أذار 2015.
- اتجاهات أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الأردنية نحو تأثيرات الربيع العربي على تنمية القيم الوطنية(2013-2014) "دراسة ميدانية"، مجلة اتحاد

الجامعات العربية للآداب-جمعية كليات الآداب- اتحاد الجامعات العربية، -المجلد الحادي عشر، العدد الثاني(أ)، جامعة اليرموك-الأردن، 2014م.

- الإسلام السياسي وأطروحة صدام الحضارات والصراع الدولي، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية-المجلد (5)، العدد (4)، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤته، 2013.
- الإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان" مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب-جمعية كليات الآداب- اتحاد الجامعات العربية،-المجلد العاشر، العدد الأول(ج)، جامعة اليرموك-الأردن،2013م.
- السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين في ضوء تغير موازين القوى الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب-جمعية كليات الآداب- اتحاد الجامعات العربية، جامعة اليرموك-الأردن-المجلد العاشر، العدد الأول(ج)،2013م.

**3.المؤلف: د.خالد عيسى العدوان/ استاذ مشارك**

- دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، تخصص أنظمة سياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2008.
- رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن منذ كانون ثاني 2014 – 2016
- نائب عميد كلية الآداب منذ 2017/9/14 –15/ 2018/9
- خبير متخصص في الشؤون البرلمانية والديموقراطية.

**الإنتاج العلمي:**

**الكتب**

- الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن : مقاربة ديمقراطية للبرامج والنتائج (1999-2017). دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 301 ص.

- مستقبل القوة (2018) (Joseph Nye , The Future of Power,2011) ترجمة،د.أحمد الحراحشة، د.خالد العدوان، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ط1، 330 ص.
- التربية الوطنية، جامعة اليرموك، ط1، 200 ص.
- المرأة والسياسة: مقدمة في التمكين السياسي للمرأة. دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس،ط1، 119 ص.
- العوامل المؤثرة في تطور المؤسسات البرلمانية : البرلمان الأردني نموذجا، المؤلف، عمان، 423 ص.
- صلاحيات وسلطات مجلس النواب من المنظور الدستوري والسياسي. مشروع دعم تطوير القدرة المؤسسية للأمانة العامة لمجلس النواب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، عمان، ومجلس النواب الأردني، 88 ص.
- دور الإعلام والبرلمان في التمكين السياسي للمرأة الأردنية في: د.علي الصاوي (محررا) التمكين السياسي للمرأة العربية: دراسة لدور البرلمان ووسائل الإعلام في مصر والأردن والبحرين، الفصل الثاني ص.ص.93-184، منشورات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الاقليمي للدول العربية - اليونيفم(UNIFEM)،عمان- الأردن.

**الأبحاث المنشورة والمقبولة للنشر في المجلات العلمية المحكمة**

- دور القضاء والمجلس العالي لتفسير الدستور في العلاقة بين الحكومة والبرلمان في الأردن. مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 11(2ابريل): 77 – 127.
- مجلس الأعيان الأردني ومجلس الشورى البحريني دراسة مقارنة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، الجمعية العلمية لكليات الآداب، جامعة اليرموك، 10(1ج): 833 – 882.

- أثر الإطار الدستوري على تطور المؤسسة التشريعية في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب. الجمعية العلمية لكليات الآداب، جامعة اليرموك. 10 (2- أ) : 1347- 1386.

- الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية. 41(3) : 784 – 802.

- The Jordanian Parliamentary Institution: A Study in Political Representation. "J. Dirasat: Human and Social Sciences". University of Jordan .Vol, 42 (1) : 269-290.

- محددات السلوك الانتخابي لطلبة الجامعات الأردنية في انتخابات مجلس النواب السابع عشر : دراسة ميدانية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (النهضة سابقا)، جامعة القاهرة. 16 (4) : 111- 139.

- اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني السابع عشر(2013-2017) نحو الحكومات البرلمانية: دراسة مسحية، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة مؤتة. 7 (1) : 109 - 154

- البعد السياسي لرقابة البرلمان الأردني على القوانين المؤقتة. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية،جامعة الكويت. الرسالة (443) – الحولية (36) :1 – 133.

- Human Rights at Arab Summits closing statements after September 11, 2001. "J. Dirasat: Human and Social Sciences".(University of Jordan. Vol, 43, Supplement,(1) : 603 – 622.

- The Identity Crisis in Jordan: Historical Pathways and Contemporary Debates. J. Nationalities Papers: The Journal of Nationalism and Ethnicity(Scopus/Q1), the Association for the Study of Nationalities (UK), Taylor & Francis Group (Routledge) –England and Wales, Vol, 44 (6) : 985-1002. {IF: Impact Factor / 0.4}.

- المكانة السياسية للبدو والأقليات في الحكومات الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. 45 (1) : 164 - 206

- دور المرأة في عملية صناعة القرار السياسي: دراسة مقارنة على عينة من أعضاء مجلس الأمة الأردني في العام 2014، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية،عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية. 44 (4)،الملحق 2 : 141- 155

- The Elite Circulation : Case Study of The Jordanian Parliament. "J. Dirasat: Human and Social Sciences",University of Jordan, Vol,45 (4) :253-274.

- "الدلالة الرمزية للقوائم الإنتخابية لمرشحي انتخابات مجلس النواب الأردني "الثامن عشر" ودورها السياسي في تمكين الناخبين من الاقتراع "، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية،عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية. مقبول للنشر بتاريخ 2018/9/16.

- Corruption Levels and Their Impact on the Forms of the 2011 Arab Uprisings and Their Consequences (2011 to 2017). "J. Social Sciences". University of Kuwait. Accepted for publication on 2-7-2019.

- أبعاد المضمون السياسي لتمكين المرأة، مجلة اتجاهات سياسية،(علمية دورية محكمة) المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا. 7 : 41 – 58

- هندسة التوازن في العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية في النظم البرلمانية : مقاربة مؤسساتية في التطوير، مجلة حوليات الآداب و العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. مقبول للنشر بتاريخ 2019/6/11

**4.المؤلف: د. خالد مفضي الدباس/ أستاذ مشارك**

- دكتوراه علم اجتماع سياسي/نظم سياسية جامعة مونستر المانيا 2006.
- أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك(2009-2018).
- نائب عميد كلية الآداب، جامعة اليرموك(2015-2017)
- رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك،2011
- منسق التربية الوطنية، 2015-2017.

**الإنتاج العلمي:**

- **حقوق الإنسان في الأردن في ضوء تقارير وزارة الخارجية الأمريكية**، (مجلة العلوم الاجتماعية :جامعة الكويت) منشور (2017)، **المجلد 45 العدد 4**
- الاختراق السياسي الإيراني لدول الجوار العربي **:دراسة حالة "العراق، البحرين، اليمن"، بحث منشور في مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية(2016)**
- المكانة السياسية للبدو والأقليات في الحكومات الأردنية **(مجلة العلوم الاجتماعية :جامعة الكويت)** بحث منشور بتاريخ 2015/3/2
- محددات السلوك الانتخابي لطلبة الجامعات الأردنية في انتخابات مجلس النواب الأردني السابع عشر: دراسة ميدانية (مقبول للنشر بتاريخ2014/10/1)، **مجلة النهضة، جامعة القاهرة**.
- أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية حيال التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما: دراسة ميدانية/**جامعة الكويت/حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**. الحولية الثالثة والثلاثون، الرسالة (164)، 2012 (منشور)
- المظاهر البراغماتية والعقدية في فكر وممارسة الإخوان المسلمين (الأردن: دراسة حالة) **مجلة اتحاد الجامعات العربية**/ المجلد 9 العدد 1ب، 2012.(منشور)
- السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصين في ضوء تغير موازين القوى الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**/2013المجلد 10/العدد 1ج.(منشور)

- أثر ثقافة المجتمع المدني لدى طلبة جامعة اليرموك في توجهاتهم نحو مؤسسات المجتمع المدني الأردني/**مجلة أبحاث اليرموك**/سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية/المجلد 27/العدد(1-أ) 2011. (منشور)

**الأبحاث باللغة الانجليزية:**

- The Jordanian Parliamentary Institution: study in political representation، *Dirasat:Human and Social Sciences - University of Jordan (published).*
- Human Rights at Arab Summits closing statements after September 11، 2001.
- Dirasat: Human and Social Sciences - *University* of *Jordan (published).*

**الكتب:**

- **مفاهيم اساسية في التربية الوطنية، منشورات جامعة اليرموك، 2018**
- **دراسات في العلاقات الدولية، كلية القيادة والاركان، الدوحة، 2018.**

**5.المؤلف : د أيمن زين هياجنة/ أستاذ مساعد**

- دكتوراه علوم سياسية، جامعة أثينا الوطنية، أثينا، اليونان، 2012
- أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، (2014-)
- رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك،2017-2018
- منسق التربية الوطنية، 2016-2018.

**الإنتاج العلمي:**

- "السلطة بين المفهوم والواقع لدى الأنظمة السياسية في دول الربيع العربي"، عمان، إصدارات وزارة الخارجية البولندية، العدد الرابع، 2015
- "أثر التعديلات الدستورية الأخيرة في الأردن (2011-2016) على استقلالية السلطات الثلاث"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2016

- "التربية الوطنية"، جامعة اليرموك، ط2، 2018

- "الموقف الأردني من قضية اللاجئين السوريين بين الالتزامات الدولية والتحديات الداخلية"،

- Perceptions، Journal of International Affairs، Under publication.

- How Jordan Can Cope: The End of the Syrian Civil War. *Middle East Quarterly*. Vol. 26 No.3 summer 2019.

**6. المؤلف د.عماد الشدوح/ محاضر غير متفرغ**

- دكتوراه في الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة الحسن الأول، المملكة المغربية

**الإنتاج العلمي**

- **الأبحاث باللغة العربية**

- أثر الربيع العربي على النخبة السياسية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت، المجلد 45 العدد3، 2017

- الآثار السلبية والإيجابية للجوء السوري على الاقتصاد الأردني (2011-2015)، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية - جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، كانون الأول 2016

- الرقابة السياسية في مجالس النواب العربية: دراسة حالات الأردن، الكويت، سلطنة عمان، مجلة شرفات المجلس

- مجلس الدولة العماني، العدد الأول، نيسان 2016

- أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية(1996-2013)، مجلة المنارة- جامعة أل البيت، العدد الثالث، أيلول 2015

- أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في الدول العربية، مجلة المنارة- جامعة آل البيت، العدد الثالث،نيسان،2012

- **الأبحاث باللغة الانجليزية**

- Feminist Elites in Democratic Jordan: Features and Characteristics:1989-2016.Research in Political Sociology. Vol.25.2018.
- Elite Circulation: Case Study of the Jordanian Parliament:1989-2016. Dirasat: Human and Social Sciences. Jordanian University. Vol.45.No.4.2018.

• **الكتب**

- الإصلاح السياسي والاقتصادي: مقاربة ديمقراطية للبرامج والنتائج (1999-2017)